



قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

## أهمية الرقمنة في تحسين جودة التحصيل الضريبي في الجزائر

دراسة تقييمية لرقمنة قطاع الضرائب في الجزائر 2017-2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

تحت إشراف:

أ. عمر بن سليمان

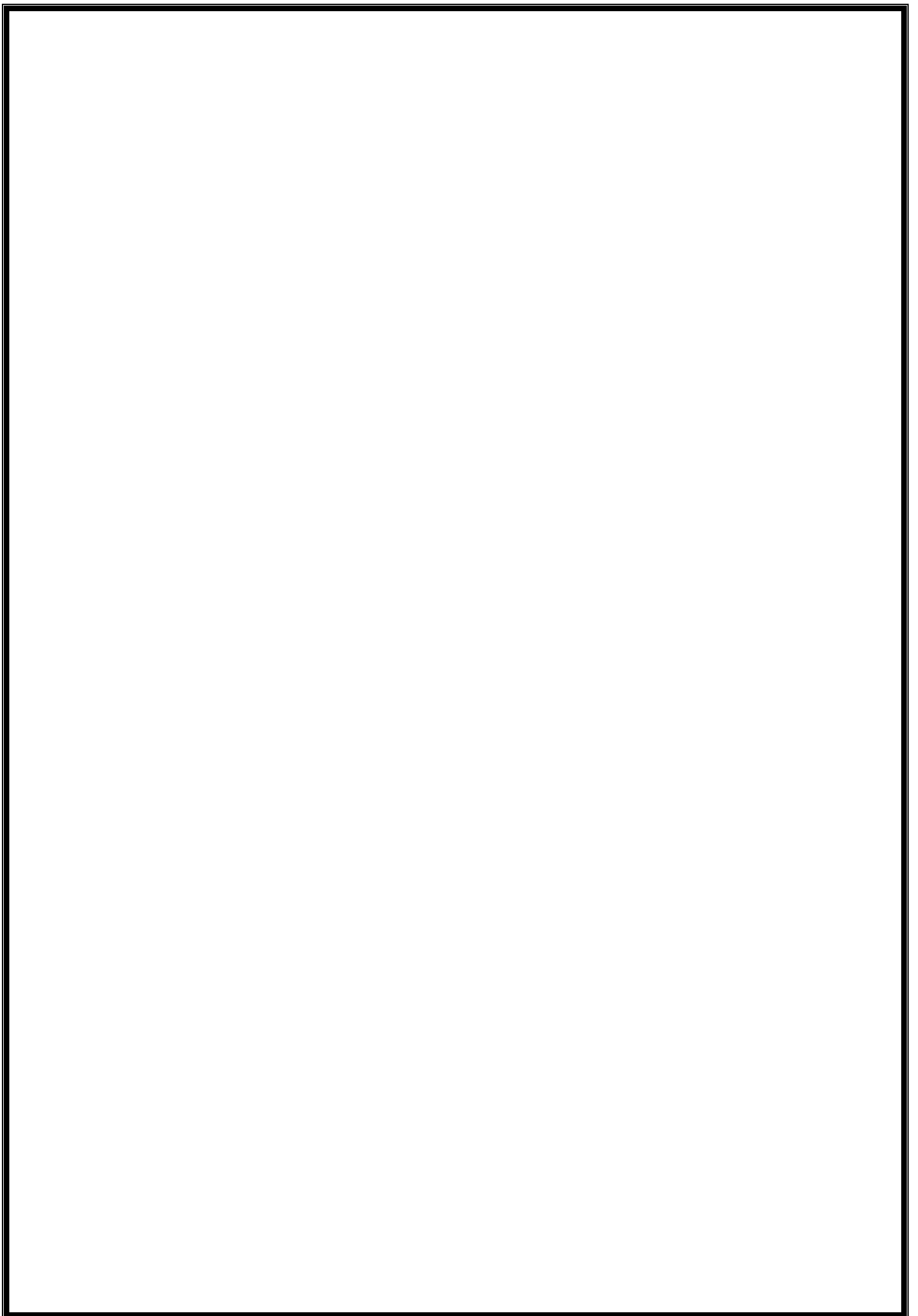
إعداد الطالبة:

حنان قوجيل

### أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. فاتح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ. عمر بن سليمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. نجوة بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

ذو الحجة 1445/ جوان 2024



إِسْمُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

{ سورة المجادلة، الآية: 11 }

# سُكْرٌ وَتَقْوَةٌ

من لم يشكر الناس لم يشكر الله عزوجل

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض على ما أكرمني به

ثم أتوج بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:

الأستاذ: *عمر بن سليمان* حفظه الله، وأطال عمره لتفضله الكريم بالإشراف

على هذا البحث وتكرمه بنصحي وتوجيهي حتى إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين

على ما بذلوه من جهد في قراءة ومناقشة هذه المذكرة.

دون أن أنسى بأن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساعدني في الحصول على المعلومات

والبيانات اللازمة لإتمام هذا العمل.

وأتقدم كذلك بالشكر والتقدير لكل من علمني حرفا.

فشكرا لكل أساتذتي المحترمين.

# إِهْدَاء

من قال أنا لها "نالها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أنتكون

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق محفوفًا بالتسهيلات، لكي فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضلها ها أنا اليوم أنظر إلى حلم طال انتظاره

وقد أصبح واقعا أفتخر به.

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح

وسلاحها العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله

" إلى والدي العزيز "

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها، واحتضني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون

والشمعة التي كانت في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاي جنتي

" إلى والدتي الغالية "

لأولئك الذين لديهم ميزة كبيرة في تشجيعي وتحفيزي، والذين تعلمت منابرتهم واجتهادهم، الذين أنا أكبر سنا

والذين أعتد عليهم، وأولئك الذين اكتسبت بحضورهم قوة وحبا

" إلى أخواتي خولة، هاجر، إسراء، مريم "

إلى من تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعاء " جدتي الغالية وعمتي "

لكل من كان عوننا وسندا في هذا الطريق، للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين

" أسماء، بشرى الأمل "

وكل من أفاضني بمشاعره المخلصة.

# المخلص

## أولاً: الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أهمية الرقمنة في تحسين جودة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة بين 2017 و2022، من خلال توضيح جهود الحكومة في رقمنة الإدارة الضريبية، من أجل على الرفع من مستوى التحصيل الضريبي، وذلك من خلال استحداث هياكل إدارية جديدة، تعمل على إدخال مختلف التقنيات التكنولوجية الحديثة في المعاملات الضريبية. إضافة إلى توضيح الإطار التشريعي والمؤسسي المحيط برقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر، كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي ومحاولة فهم كيف تساهم الأنظمة الرقمية المعتمدة لهذا الغرض، في تبسيط الإجراءات الضريبية وفي الرفع مندرجة فعاليتها في عملية التحصيل الضريبي. وذلك انطلاقاً من تساؤل مركزي تمت صياغته على النحو التالي: إلى أي مدى ساهمت الرقمنة الإدارية في تحسين جودة التحصيل الضريبي في الجزائر؟.

وقد أظهرت النتائج أن عملية الرقمنة ساهمت بشكل كبير في تبسيط مختلف الإجراءات الضريبية وتسهيل عمليات الدفع والتصريح، وكذلك في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، وزيادة الإيرادات، وعززت الشفافية في التعاملات الضريبية مع المكلفين في المقابل، لكن رغم ذلك لم تتمكن عملية الرقمنة الجبائية في الجزائر من تحقيق أهدافها المرجوة، نظراً لاصطدامها بمجموعة من العوائق ذات طبيعة سياسية، وتنظيمية، وتقنية.

الكلمات المفتاحية: رقمنة الإدارة الضريبية، رقمنة التحصيل الضريبي، مديرية كبريات المؤسسات، المراكز الضريبية، المراكز الجوارية للضرائب، جبايتك، مساهمتك، تحديات.

**Abstract:**

This study aims to assess the role of digitization in improving the quality of tax collection in Algeria between 2017 and 2022, by demonstrating the Government's efforts in digitizing the tax administration, in order to raise the level of tax collection, through the introduction of new administrative structures, which introduce various modern technological techniques into tax transactions. In addition to clarifying the legislative and institutional framework surrounding the digitization of Algeria's tax administration, this study aims at assessing the reality of the digitization of tax collection and trying to understand how the digital systems adopted for this purpose contribute to streamlining tax procedures and raising their effectiveness in the tax collection process. Based on a central question drafted as follows: To what extent has administrative digitization contributed to improving the quality of tax collection in Algeria?

The results showed that the digitization process contributed significantly to streamlining the various tax procedures and facilitating payment and authorization processes, as well as improving the efficiency of tax collection, increasing revenues, and enhancing transparency in tax dealings with duty bearers in return, but nonetheless Algeria's fiscal digitization process was unable to achieve its desired objectives, as it collided with a set of obstacles of a political, regulatory and technical nature.

**Keywords:** Tax Administration Digitization, Tax Collection Digitization, Directorate of Major Institutions, Tax Centers, Tax Neighborhood Centers, Collecting, Contributing, Challenges

# مقدمة

## الإطار المنهجي للدراسة

شهد النظام الضريبي تطورات متلاحقة عبر العصور، حيث انتقل من أشكال تقليدية بدائية إلى أشكال من الأنظمة المنظمة الأكثر تطورا وتعقيدا. ومع التطور التكنولوجي الذي نقل العالم إلى عصر الرقمنة، أصبح استغلال التكنولوجيا الرقمية عامل حاسم في تحسين الكفاءة، والشفافية في تسيير الجهاز الحكومي، وأضحى من الضروري استغلال هذا التطور التكنولوجي في عملية التحصيل الضريبي، من أجل تعظيم العوائد المالية، وتحقيق المزيد من الفعالية.

في هذا الإطار، تبنت الجزائر مشاريع طموحة لعصرنة الحكومة، ومن ضمنها الإدارة الضريبية من خلال رقمنة الجهاز الإداري، حيث أطلقت الجزائر مشروع عصرنة الإدارة الضريبية سنة 2001، والذي تضمن تحديث الهياكل الخارجية للإدارة الضريبية القائم على تصنيف فئات المعنيين بالجباية، بغرض تسهيل عملية التحصيل الضريبي، وتشجيع نسبة استجابة الأفراد في عملية الدفع الضريبي كخطوة أولية لتجسيد برنامج الرقمنة، وإدخال تكنولوجيا المعلومات تمهيدا لتقديم خدمات ذات جودة عالية وفق المعايير الدولية.

فقد شرعت الحكومة الجزائرية منذ 2017 في عدة مبادرات لعصرنة الإدارة الضريبية، بهدف تحسين الهياكل الخارجية للإدارة، وتقديم خدمات إلكترونية متقدمة للمواطنين المعنيين بالضرائب. حيث تم اعتماد أحدث التقنيات الرقمية لتبسيط الإجراءات، وتحسين الكفاءة في مختلف مراحل التحصيل الضريبي، من خلال تبني أنظمة إلكترونية، وقواعد بيانات رقمية، وتطبيقات ذكية، لتسهيل العمليات، وتقليل الفجوات الزمنية بين المواطنين المعنيين والإدارة الجبائية، كما عملت الإدارة الضريبية على تقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تسهم في تحسين التفاعل بين الإدارة والمواطنين، مما يعزز الثقة والشفافية في النظام الضريبي.

رغم كل هذه الجهود، لا تزال عملية الرقمنة هذه تواجه تحديات وعقبات تقنية، وبشرية، وتنظيمية، وإن كانت آفاق التطور المستقبلي تظل واعدة، حيث يمكن تحسين كفاءة النظام الضريبي وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والتحصيل من خلال الاستفادة من التطورات التقنية المتواصلة.

يعود اهتمام الجزائر برقمنة الإدارة الجبائية لسببين رئيسيين، هما:

## الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: لأن الجباية تعتبر مورد مالي أساسي بالنسبة للدولة، فالعوائد الجبائية غالباً ما تدرج ضمن قائمة العوائد المالية الأساسية لأي بلد، والجزائر على غرار باقي البلدان فهي تولي أهمية لهذا المجال الحيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني، والنشاط الحكومي.

ثانياً: لكون الآلية الجبائية تساهم في عملية تنظيم النشاط الاقتصادي للبلد، وهي بذلك تقوم بعملية الرقابة، وضبط التجاوزات، ومحاربة مختلف أشكال الفساد، والحد من مختلف أشكال النشاطات الاقتصادية الموازية التي غالباً ما تنشأ خارج الرقابة الحكومية، وتهرب من أي التزام جبائي، فضلاً عن نشاطها في مجالات غير شرعية، ولا تخدم لا المواطن ولا الاقتصاد الوطني.

### إشكالية الدراسة:

لقد باشرت الحكومة الجزائرية سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى عصنة الجهاز الحكومي، والانتقال الإدارة الرقمية، وقد استفادت الإدارة الجبائية نظراً لأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني بأهمية بالغة في عملية الرقمنة هذه، وذلك من أجل تحقيق أهداف عامة تتمثل في زيادة كفاءة الجهاز الحكومي من جهة، وأهداف خاصة تتعلق بتعظيم نسبة العوائد الضريبية عبر العمل على الرفع من مستوى التحصيل الضريبي، وبما أن التجربة لا زالت في أول مراحلها، فقد قمت بصياغة مشكلة البحث، في التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين جودة التحصيل الضريبي في الجزائر؟

ومن أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، فقد قمت بتجزئة هذا التساؤل المركزي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أولاً: إلى أي مدى استفادت الإدارة الضريبية في الجزائر من عملية الرقمنة؟

ثانياً: هل ساهمت الرقمنة في عملية التحصيل الضريبي؟

ثالثاً: هل نجحت الإدارة الضريبية في القضاء على التهرب الضريبي؟

✚ فرضيات الدراسة:

## الإطار المنهجي للدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الرئيسية:** ساهمت الرقمنة في تحسين جودة التحصيل الضريبي في الجزائر من خلال تسهيل عملية التحصيل، وتوفير كل المعلومات اللازمة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

**الفرضية الفرعية الأولى:** شرعت الحكومة الجزائرية في رقمنة جهازها البيروقراطي، لتشمل الإدارة الجبائية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** ساهمت الرقمنة في تعظيم العوائد الضريبية، وتحسين مستوى التحصيل الجبائي.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** باشرت الحكومة في رقمنة القطاع الضريبي لكنها لم تصل بعد لمرحلة التخلص من التهرب الضريبي وضبط الاقتصاد الوطني.

✚ حدود الدراسة:

يمكن التعرف على حدود هذه الدراسة عبر تحديد نطاقها الزمني، والمكاني، كالتالي:

**أولاً: الحدود المكانية:** تمتد الحدود المكانية لهذه الدراسة إلى المستوى الوطني، وذلك من خلال محاولة فهم تنظيم الإدارة الضريبية على مستوى المركزي والمحلي، من أجل فهم أهم الإصلاحات التنظيمية التي استفادت منها الإدارة الجبائية على المستوى الوطني.

**ثانياً: الحدود الزمنية:** تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة، إلى الفترة الممتدة بين 2017 و 2024 نظراً لكون سنة 2017 هي السنة التي شرعت فيها الحكومة في رقمنة الإدارة الجبائية، ومن أجل تقييم أكثر دقة لمستوى التحصيل الجبائي قبل وبعد عملية الرقمنة، اضطرت إلى البحث عن إحصائيات عن إجمالي التحصيل الجبائي الوطني تعود إلى سنة 2013، أي أربع سنوات قبل شروع الحكومة في عملية الرقمنة، وذلك للحصول على تقييم واضح ودقيق لمستوى التحصيل الضريبي قبل عملية الرقمنة وبعدها.

✚ أهمية الموضوع:

## الإطار المنهجي للدراسة

يكتسي موضوع هذا البحث أهمية بالغة في فهم الأداء الحكومي، وهذا نتيجة للتطورات الحاصلة فيه وتوجه الجزائر الجديد، والقائم على العصرية والرقمنة، حيث تتجلى أهمية دراستنا في معرفة دور رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر وأثرها على التحصيل الضريبي، وكذلك التعرف على أهمية استعمال الرقمنة بالنسبة للإدارة الجبائية بشكل عام، كونها وسيلة فعالة تساعد في زيادة مستويات فعالية وكفاءة الإدارة الجبائية وسهولة مراقبة المعنيين بها، بالإضافة إلى معرفة أهم الجهود والتدابير التي قامت بها الإدارة الضريبية باستخدام مختلف الأنظمة الإلكترونية لتعزيز مستوى التحصيل الضريبي في الجزائر.

### ✚ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف منها:

- ❖ التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار عصرية الإدارة الضريبية.
  - ❖ معرفة الدور الذي تلعبه رقمنة الإدارة الضريبية في عملية التحصيل الضريبي.
  - ❖ تقييم استخدام التكنولوجيا والأنظمة الرقمية في تحسين الشفافية والنزاهة في جمع الضرائب.
  - ❖ دراسة التحديات والعوائق التي تواجه عملية تطبيق الرقمنة في نظام الضرائب في الجزائر.
- ✚ مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في أسباب شخصية وأخرى موضوعية، يمكن طرحها كالتالي:  
أولاً: الأسباب الذاتية: وتتمثل في:

- ❖ الميول الشخصي للموضوع والرغبة في دراسته والتعرف على حيثياته كونه موضوع حديث.
- ❖ الرغبة الذاتية في معرفة مشروع الحكومة الجزائرية وجهود الدولة لرقمنة الإدارة الضريبية.
- ❖ الميل إلى المواضيع المتعلقة بقطاع الضرائب كونها جزء أساسي من السياسات العامة للدولة والذي تندرج ضمن تخصصي الأكاديمي.

ثانياً: الأسباب الموضوعية: وتتمثل في:

- ❖ اهتمام الحكومة الجزائرية بقضية الرقمنة وتعميمها على مستوى كل القطاعات والإدارات العمومية في الجزائر.

## الإطار المنهجي للدراسة

- ❖ إبراز مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الضريبية وأثرها على عملية التحصيل الضريبي.
- ❖ الطموح من أجل إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول الموضوع، والطموح لجعله مرجعا للأبحاث المستقبلية.
- ✚ منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع ومشكلة البحث، اعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،

أولاً: المنهج الإحصائي الوصفي: بحيث استعنت بالمنهج الوصفي إبراز الأطر النظرية والمفاهيم المتعلقة بالنظام الضريبي، برقمته الإدارة الضريبية، وكذا برقمته التحصيل الضريبي. ثانياً: المنهج الإحصائي التحليلي: أما المنهج التحليلي فقد استعنت به بغرض تحليل الإحصائيات والأرقام التي تحصلت عليها من مختلف التقارير والمصادر الرسمية، في محاولة لتقييم الرقمنة الضريبية وعملية التحصيل الضريبي، بهدف اختبار صحة الفرضيات المطروحة.

ثالثاً: منهج دراسة الحالة: وقد استخدم هذا المنهج لدراسة رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر من خلال التعرف على الهياكل الضريبية الجديدة التي استحدثتها المديرية العامة للضرائب على المستوى الوطني، وكذا التعرف على أهم الإجراءات والتدابير الرقمية الحديثة للتعاملات الضريبية التي اتخذتها إدارة الضرائب في الجزائر وهذا من أجل تسهيل وتبسيط العمليات الضريبية للمكلفين بالضريبة.

✚ الإقترابات المستخدمة في الدراسة:

❖ الاقتراب المؤسسي: تم توظيف الاقتراب المؤسسي لدراسة المؤسسات الرسمية القانونية التنظيمية، والتي تتمثل في المديرية العامة للضرائب من خلال التعرف على الهياكل الجديدة التي استحدثتها وهي مديرية كبريات المؤسسات، المراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب وهذا من أجل التعرف على مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية وعلى أهم التدابير المتخذة من قبل إدارة الضرائب في الجزائر.

❖ الاقتراب القانوني: تم استخدام هذا الاقتراب من أجل دراسة النصوص والمراسيم القانونية التي شرعتها الحكومة الجزائرية لعصرنة الإدارة الضريبية وكذا النصوص القانونية المتعلقة

## الإطار المنهجي للدراسة

برقمنة مختلف الإجراءات والتعاملات الضريبية عبر مختلف الأنظمة الإلكترونية التي استحدثتها إدارة الضرائب.

✚ هيكلية الدراسة:

سنتناول من خلال هذا البحث ثلاثة فصول رئيسية، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى حتمية رقمنة التحصيل الضريبي للإمام بمختلف المفاهيم الأساسية ومتغيرات الموضوع، حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مدخل للمنظومة الضريبية، أما المبحث الثاني حول رقمنة الإدارة الضريبية ثم المبحث الثالث عن رقمنة التحصيل الضريبي. أما الفصل الثاني تضمن مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، حيث تم التطرق إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول والذي تناول الأسس التشريعية لرقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر، أما المبحث الثاني حول الهياكل المستحدثة للإدارة الجبائية في الجزائر، ليتناول المبحث الثالث رقمنة الخدمات الضريبية في الجزائر. في الفصل الثالث الخاص بالجانب التطبيقي سنتطرق إلى تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر، من خلال تناول ثلاث مباحث. المبحث الأول لتقييم برنامج عصرنة المصالح الخارجية للإدارة الضريبية في الجزائر، ثم التطرق للمبحث الثاني لتقييم الآليات الرقمية للتحصيل الضريبي، والمبحث الأخير لتوضيح مختلف التحديات التي تواجه رقمنة الإدارة الضريبية وآفاق تطويرها.

✚ صعوبات الدراسة:

نظرا لحساسية قطاع الضرائب وأهميته البالغة كأحد الركائز الأساسية للدولة، فقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء الدراسة منها:

- ❖ إجراءات التحفظ والتكتم من قبل إدارة الضرائب في إيوائنا وتزويدنا بمعلومات دراستنا.
- ❖ عدم قبول إجراء المقابلة التي تعتبر أداة مهمة من أدوات البحث العلمي.
- ❖ غياب الإحصائيات، وتضاربها، حتى على مستوى الهياكل المكلفة بإعدادها في المديرية العامة للضرائب.

✚ الأدبيات والدراسات السابقة:

يمكننا القول أن دراستنا هي تكملة لدراسات سابقة في هذا المجال والتي يمكن إدراجها في ما يلي:

### أ\_ الأدبيات السابقة:

دراسة ل: بن عمارة منصور، جلابة علي، مداخلة بعنوان: آليات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر-دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قلمة، يوم 06 ديسمبر 2023. وهي مداخلة تم تقديمها بمناسبة الملتقى الوطني الحضوري حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات. هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر استحداث الآليات الرقمية بالإدارة الضريبية على عملية التحصيل الضريبي بمراكز الضرائب، حيث انطلق هذا البحث من خلال السؤال التالي: ما هو أثر آليات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي (حالة مركز الضرائب بقلمة)؟، والغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على أهم الآليات والمظاهر التي انتهجتها المديرية العامة للضرائب لرقمنة إدارتها، مع عرض وتحليل أهم أنواع أنظمة الدفع الإلكترونية (جبايتك، مساهمتك). خلصت هذه الورقة البحثية إلى أن رقمنة الإدارة الضريبية تساعد على تحسين تحصيل الضرائب وإنشاء برمجيات ومنصات إلكترونية على مستوى مراكز الضرائب أدى إلى تسهيل العمل الإداري، إلا أن هذه البحث تناول دراسة حالة مركز الضرائب بقلمة مما يمكن تعميم نتائجه على جميع مراكز الضرائب خاصة وأن عملية العصرية لازالت مستمرة ولم يكتمل المشروع بعد.

### ب\_ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى ل: فهيمة بلول، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي، وهي مقالة أكاديمية محكمة تم نشرها في المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة تيزي وزو، 30 ديسمبر 2022. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تقديم الخدمة العمومية بالطريقة الإلكترونية في مادة الضرائب، وإلى أي مدى حققت هذه الآلية فعالية الأداء الضريبي، حيث تمحورت إشكالية البحث عن مدى فعالية برنامج الإدارة الضريبية الإلكترونية كوسيلة بديلة لتحسين الأداء الضريبي في الجزائر؟، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن إطلاق الخدمات الإلكترونية في مادة الضرائب تجلى من خلال عدة خدمات متاحة على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب وفق نظامي التصريح عن بعد "جبايتك" و"مساهمتك"، كما

نتج عن هذا الفضاء الرقمي سهولة ومرونة في التعامل مع المكلفين بالضريبة. إلا أن الباحثة لم تعالج طريقة أو كيفية إجراء عملية التصريح والدفع عن بعد عبر هذه الخدمات.

الدراسة الثانية ل: مرداسي شوقي، جلابة علي، ملتقى وطني حول: تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة يوم 12 نوفمبر 2022، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

تناولت هذه الورقة البحثية برنامج عصرنة ورقمنة الإدارة الجبائية المعتمد من طرف المديرية العامة للضرائب من خلال طرح الإشكال التالي: ما هو واقع رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية حتى سنة 2022؟، ومن أهداف هذه الدراسة تسليط الضوء على مخطط العصرنة نظام المعلومات الجبائي والوقوف على أهم الإجراءات العملية التي انتهجتها المديرية العامة للضرائب لرقمنة إدارتها مع محاولة حصر أهم التحديات المرفوعة أمام عصرنة الإدارة الضريبية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن برنامج رقمنة الإدارة الجبائية تمثل في محاولة بناء علاقة ثقة ومصداقية وشراكة مع المكلفين بالضريبة مع تعزيز عمل المديرية في مكافحة وسائل التهرب الضريبي وإضفاء طابع الشفافية والمرونة في استخدام الرقمنة، وكذا لتطبيق برنامج العصرنة تم القيام بإجراءات عملية لتحقيقه من خلال وضع خدمات إلكترونية حيز الخدمة وهي منصة التصريح والدفع عن بعد "جبايتك" و"مساهمتكم". إلا الباحثان لم يتطرقا للجانب التشريعي الذي ينظم هذه الخدمات الإلكترونية وكيفية تأثيرها على نجاح جهود العصرنة.

الدراسة الثالثة ل: دراسة حراش إبراهيم، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير-دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، 2011-2012).

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم برنامج الجزائر لعصرنة الإدارة الضريبية خلال الفترة (2002-2010)، من خلال طرح التساؤل التالي: هل يمكن زيادة فعالية تسيير إدارة الضرائب الجزائرية من خلال عملية عصرنتها في ظل الإصلاح الضريبي؟، ولمعالجة هاته الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسة الإصلاح الضريبي في الجزائر والتحليلي لتفسير مختلف

المتغيرات الاقتصادية لمعرفة مدى فعالية عصنة النظام الجزائري بالإضافة إلى المنهج التاريخي من خلال عرض برنامج العصنة من سنة 2002 إلى 2010، حيث هدفت هذه الدراسة إلى عرض برنامج عصنة إدارة الضرائب الجزائرية وتقييمه خلال الفترة 2002-2010، وكذا تبيان دواعي وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر، ومقارنته بالإصلاح الذي تم بالمملكة الهاشمية الأردنية كونها من الدول العربية الناجحة في مجال عصنة الضرائب. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لم تصل لتحقيق أهداف برنامج العصنة وزيادة فعالية التسيير نظرا للتأخر الذي عرفتة في إنجاز البرنامج بسبب مجموعة من التحديات والعوائق. إلا أن هناك بعض الجوانب التي ربما أغفلها الباحث أو لم يتناولها بشكل كاف ككيفية تعامل الإصلاحات مع قطاع الاقتصاد الغير رسمي الكبير في الجزائر وتأثيرات هذه الإصلاحات عليه، كما لم يتم تحليل التأثير الاجتماعي والثقافي للإصلاحات الضريبية على المواطنين ومدى قبولهم للتغييرات الجديدة.

الدراسة الرابعة ل: قاسي محمد، عصنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، (جامعة البليدة2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019).

حيث استهدف الباحث من خلال هذه الأطروحة موضوع عصنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2006-2018) من خلال المشكلة البحثية التالية: إلى أي مدى ساهم برنامج عصنة الإدارة الجبائية في تفعيل السياسة الجبائية في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2006-2018)؟، وللإجابة على إشكالية البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، معززا ذلك بالمنهج التاريخي للتتبع التطور الزمني لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي لدراسة تأثيرات السياسة الجبائية على المتغيرات المالية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الإصلاحات التي جاء بها برنامج عصنة الإدارة الجبائية ومدى تجسيدها على أرض الواقع، إضافة إلى محاولة تقييم الإصلاحات والتوجهات الجديدة والمدرجة من أجل تفعيل السياسة الجبائية في الجزائر، كما هدف البحث إلى بيان مدى مساهمة الإدارة الجبائية بشكلها الحالي في تحقيق أهداف السياسة الجبائية المحددة من قبل السلطات العمومية. وقد

## الإطار المنهجي للدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى أن مشروع عصرنة الإدارة الجبائية شهد تأخرا ملحوظا حيث كلما طالت فترة التأخير كلما قلت النتائج المرجوة من هذه الإصلاحات، إضافة إلى أن إدراج النظام الجبائي الجزائري ضمن في إطار الإصلاحات لتحديثه وعصرنته يعد أمرا مهما سواء من الناحية الهيكلية او التشريعية، إلا أن تبني هذه الإصلاحات وفقا للمعايير العالمية أو معايير مؤسسات مالية دولية قد لا يكون مناسباً، نظرا لأن لكل بلد خصوصياته الفريدة التي يجب مراعاتها. بالرغم من إلمام الباحث بكل جوانب الإصلاح وبرنامج العصرنة إلا أنه لم يتناول بتفصيل كاف الجوانب التقنية والتشغيلية للعصرنة بما في ذلك مشاكل التنفيذ والتحديات التقنية التي تعاني منها الجزائر ودعم البنية التحتية اللازمة.

تتفق هذه الدراسة مع الأبحاث السابقة في تناولها لأحد أهم المواضيع الحديثة وهو أهمية الرقمنة في تحسين جودة التحصيل الضريبي في الجزائر، وتشارك مع تلك الأبحاث في استخدام المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي. إلا أن الإختلاف يقع في كون أن الدراسة الحالية تمت على مستوى الجزائر ككل عكس معظم الدراسات السابقة التي كانت تقتصر في دراسة حالة محددة.

# الفصل الأول

## حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

### تمهيد

إن النظام الضريبي يتمثل في مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة بمختلف أنواعها، الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة، العامة والنوعية، حيث يعتبر من أهم الوسائل الفعالة التي تتبعها الدولة لتحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والسياسية. ولنجاح النظام الضريبي وبلوغ الأهداف المرجوة لابد من مواكبة التقدم التكنولوجي ورقمنة النظام الضريبي، الذي يساهم في زيادة الإيرادات العامة للخزينة العمومية لما توفره الرقمنة من الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب. وتماشيا مع التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والاتصال في العالم، سعت الجزائر إلى عصنة الإدارات العمومية من

بينها الإدارة الضريبية، حيث استحدثت نظم معلوماتية جبائية تساهم في رقمنة النظام الجبائي، حيث ساعدت هذه الأخيرة في تعزيز المصدقية والثقة بين طرفي العلاقة الجبائية وزادت من مقدار التحصيل الضريبي من خلال تسهيل عملية مراقبة وجمع الضريبة، والعمل على محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي. وقد تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل لماهية المنظومة الضريبية.

المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الضريبية.

المبحث الثالث: رقمنة التحصيل الضريبي.

### المبحث الأول: مدخل لماهية المنظومة الضريبية

تحتل الضرائب في العصر الحديث مكانة مهمة باعتبارها أهم مورد يمكن أن تحصل عليه الدولة لسد حاجتها من النفقات. لقد مرت الضرائب بسلسلة من المراحل، بدءاً من مرحلة عدم التقنين إلى مرحلة التقنين، وقد عرفت خلال هذه المراحل مجموعة من التقلبات فلم يعرف العالم ضريبة واحدة فقط بل الضرائب تتغير من عصر لآخر وتتغير أيضاً بتغير الدولة ووظائفها، حيث أصبح النظام الضريبي يتميز بعدة خصائص وبواجه عدة عوائق تحد من أدائه وفعاليتيه.

### المطلب الأول: نشأة والتطور التاريخي للجباية والنظام الضريبي

ظهرت الجباية في أقدم المجتمعات في التاريخ القديم، وتطورت بتطور حياة المجتمعات، حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم في زمننا الحالي، وقد تأثرت هي الأخرى بهذا التطور من حيث أشكالها، وأشكال تحصيلها، أو تسديدها.

أولاً: أشكال الجباية في التاريخ القديم: على الرغم من وجود تاريخ طويل للضرائب في مختلف الحضارات القديمة، فإن دورها كان أقل أهمية مما هو عليه في الوقت الحالي، حيث كانت تلعب دوراً ثانوياً ولم تكن ضرورية كما هي عليه اليوم. في تلك الفترة كانت الضرائب تصدر بوجود سلطة سياسية تعتمد قوانينها وتطبيقها بمرونة وفقاً لأهواء الحكم وطبيعة النظام السياسي في تلك الحقبة.

1. الجباية في الحضارة الفرعونية: يمتد هذا العصر من القرن الثلاثين قبل الميلاد وحتى القرن الرابع قبل الميلاد، وبهذا فتعد الحضارة الفرعونية، بحكم قدمها، من أول الحضارات البشرية التي عرفت الضرائب، بل أن التنظيم الضريبي الذي عرفته مصر في عصر الفراعنة يعتبر من أقدم التنظيمات الضريبية التي عرفتها الحضارات القديمة، إن لم يكن أقدمها على الإطلاق.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> محمد دويدار، أسامة والفولي، "النظام الضريبي بين النظرية والقانون المالي"، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ط1، 2004)، ص.86.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

فإذا أخذنا في الاعتبار مستوى التقدم الذي بلغته الحضارة في ذلك العهد فلن يكون مستغربا أن نجد نظامهم الضريبي قد بلغ هو أيضا حدا من التطور قد لا نرى مثله في الحضارات المعاصرة آنذاك، وذلك اتفاقا مع التطور الذي بلغه نظامهم الإداري والمالي بصفة عامة.<sup>(1)</sup>

والنظام الضريبي الفرعوني، رغم قدمه، لم يقتصر فقط على الضريبة على الأشخاص التي كانت مفروضة على شكل "خزينة رؤوس" وفي شكل سخرة (التي كان يعفى منها الكهنة والموظفون)، وإنما عرفوا أيضا الضريبة على الأموال وعرفوا أيضا الضريبة المباشرة إلى جانب الضرائب غير المباشرة التي لم تعرفها الكثير من الحضارات الأخرى إلا في وقت متأخر. والأكثر من ذلك نجد أن نظامهم الضريبي قد اكتملت أركانه إلى حد كبير من تشريع وتنظيم فني وإدارة تقوم على الجباية، فالفراغنة عرفوا كل أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتلك الضرائب كان يصدر بها قوانين، ولكن تلك القوانين كانت تصدر وفقا لأهواء الحكام ووفقا لطبيعة الحكم خلال ذلك العصر.<sup>(2)</sup>

وكضرائب مباشرة عرفوا، جزية الرؤوس والضريبة على دخل الثروة العقارية والثروة المنقولة وكانت ضريبة الخراج هي الأكثر شيوعا وكانت لا تفرض إلا على الجبوب، وعرفوا أيضا الضريبة على التركات والرسوم الجمركية وكانت تنظمها إجراءات صارمة.<sup>(3)</sup>

2. الجباية في الإمبراطوريات القديمة: لم تكن الضرائب أساسية وإلزامية في العالم القديم كما هي في وقتنا اليوم، فعلى سبيل المثال فرضت الضرائب في روما واليونان على السلع المستوردة من الخارج ولم تفرض على السلع المحلية حيث اعتبر الأوائل أن الإيراد الضريبي على السلع الخارجية أكثر أهمية من السلع المحلية. ولكن لم يستمر هذا الوضع طويلا، فنتيجة للتوسع الحربي بدأت الدول في فرض المزيد من الضرائب بشكل مؤقت لجمع أموال إضافية، ففرضت ضرائب على الممتلكات العقارية وعلى الدخل، ثم توسعت بعد ذلك لتشمل أصولا أخرى. ولم تتوقف عند ذلك فقد فرضت على الأحرار من المواطنين الضرائب على العبيد وسميت بضريبة الرأس، وقد ميزت القوانين الضريبية للإمبراطورية الرومانية ما بين المواطنين الأصليين وغيرهم من المحتلين للأراضي. مثلت ضرائب الاستهلاك والرسوم الجمركية وبعض الضرائب المباشرة التي يدفعها المواطنون مثل:

<sup>(1)</sup> محمد دويدار، أسامة والفولي، مرجع سابق ص.88.

<sup>(2)</sup> مدني أحمدوش، عبد الرحمان هاشم تكرروري، "التطور التاريخي للظاهرة الضريبية عبر العصور"، مجلة المنارات للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، (مارس 2021)، ص. 38-03.

<sup>(3)</sup> زكي عبد المتعال، علم المالية العامة والتشريع المالي، (القاهرة، مطبعة فتح الله إلياس نوري، ط1، 1941)، صص. 416-418.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

الرافدة أولى صور الإيراد الضريبي للدولة الرومانية، ثم تطورت الضريبة بعد ذلك لتشمل الممتلكات العقارية والمبيعات العامة.

فرضت الإمبراطورية اليونانية مقدار ثابت على الأراضي بغض النظر عن العائد منها، ثم عدلت ضريبة الأرض لاحقا لتحقيق تطابق معين من الخصوبة أو بدلا عن ذلك يستقطع عشر المحصول الناتج كضريبة عينية وسميت بالعشر، كما تم فرض ضريبة ميراث على أهالي المتوفي بنسبة 5 في المائة لتصبح فيما بعد 10 بالمائة، ثم تم إلغاء ضريبة الميراث ضمنا لتترك جبايتها للوسطاء من مزارعي الضرائب، حيث تعاقدت الدولة الرومانية مع الوسطاء من جامعي الضرائب على أخذ حصة من العائدات، وبذلك تكون الدولة لم تطلق هذا البند بشكل كامل.<sup>(1)</sup> وتعتبر اليونان القديمة والرومان رائدين في مجال جمع الضرائب، حيث كانوا أولى الأنظمة التي استخدمت الضرائب لتوليد الأموال للعمليات العسكرية.

ثانيا: الجباية والنظام الضريبي في الحضارة الإسلامية: ولد النظام الضريبي الإسلامي بعد سنوات قليلة من ظهور الدعوة الإسلامية وقد وضع أسسه الخليفة عمر بن الخطاب، يقوم هذا النظام على تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين رعايا الدولة الإسلامية،<sup>(2)</sup> فقد عرفت الضرائب في العصر الإسلامي على الشكل التالي:

❖ الزكاة: وهي فريضة وإحدى أركان الإسلام الخمسة، وهي تلزم المسلمين بالزكاة ويعين من يقوم بجبايته، وللوصول إليها أسلوبان: الأول أسلوب الترغيب بالثواب والأجر والحسنات، والثاني أسلوب التهيب بعذاب الله لمن امتنع عن دفعها، وتفرض عن كل شيء يعد أصلا من أصول المنافع المتبادلة في الحياة الدنيا مثل (الإبل، البقر، الغنم...)، ومن النقود الذهب والفضة وما شابه ذلك، ومن الطعام (التمر، القمح...) ونحوها.

❖ الخراج: تفرض على الأراضي التي فتحها المسلمون صلحا وعنوة.

❖ عشور التجارة: وهي ضرائب تجارة المسلمين وأهل الذمة الحرب إذا مروا بتجارهم في أرض المسلمين، وذلك مقابل حماية الدولة الإسلامية للتجار وتجارهم، وهي على المسلمين زكاة وعلى أهل

<sup>(1)</sup> أسماء صلاح، " مفهوم الضريبة وتطورها التاريخي"، في: <https://www.almrsal.com>، ( بتاريخ: 03 مارس 2024، على الساعة 14:00).

<sup>(2)</sup> زهير زواش، محاضرات في المالية العامة، (جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019).

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

الذمة فإن عليهم في تجارتهم نصف العشر من قيمتها من الحول إلى الحول، وأما المحارب فعليه العشر كامل.

- ❖ الجزية: مبلغ من المال يفرض على رؤوس أهل الذمة الذين دخلوا حوزة المسلمون، ولا يوجد تحديد لهذا المبلغ المالي، فقد يزيد أو ينقص حسب الأوضاع والأحوال التي يقدرها والي المسلمين.
- ❖ خمس الغنائم: التي يستولي عليها المسلمون من جيوش المشركين، لله ولرسوله ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، أربع أخماس من الغنائم الباقية للمقاتلين في سبيل الله الذين حصلوا عليها.

ثالثاً: تطور أشكال الجباية النظام الضريبي في العصور الوسطى: ومع بدء العصور

الوسطى في أوروبا تراجع مفهوم الضريبة، إذ تنازل الملك عن حقه في فرض الضرائب للإقطاعيين وأصبح ينفق من دخل الدومين العام (ممتلكات الملك) الذي أصبح المورد العادي لتمويل النفقات العامة، وبدءاً من القرن الثالث عشر زادت النفقات العامة فاسترد الملك بعض سلطاته لفرض الضرائب بإرادته الحرة بالاتفاق مع الإقطاعيين وسلطة الكنيسة، ثم أخذ يفرضها على الشعب مباشرة وكانت تعد في ذلك الحين إعادة إعانة تفرض بموافقة المجالس التي تمثل الشعوب، وهو ما تقرر في إنجلترا عام 1215 في الميثاق الكبير، وفي فرنسا عام 1314 أصبحت تلك المجالس تمنحه الموافقة على تلك الإعانات سنوياً ثم ما لبثت أن منحتة إياها على نحو دائم وبذلك تخلصت الضريبة من صفة المعونة والطبيعة الاختيارية وأصبحت في القرن السادس عشر إيرادا تكميلياً، ثم أصبحت إيرادا عادية من أجل تغطية النفقات العامة المتزايدة يدفعها الأفراد متضامنين من دون الحصول على خدمة أو منفعة مقابلة، وقد استقر مفهومها في نهاية القرن الثامن عشر على ضرورة موافقة ممثلي الشعب على كل ضريبة قبل فرضها. وكانت بريطانيا السباقة لذلك، حيث أصدر الملك شارل الأول عام 1628 وثيقة إعلان الحقوق التي أوجبت موافقة ممثلي الشعب على كل ضريبة قبل فرضها وجبايتها، ثم أقرت الثورة الفرنسية هذا المبدأ عام 1789، وما لبث ذلك أن أصبح ذلك مبدأ دستوريا راسخاً لدى جميع الدول.<sup>(1)</sup>

4. النظام الضريبي في العصر الحديث: تعد الضرائب من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة نظراً لكثرة الأموال التي تدرها للخزينة العمومية، فازداد دورها مع تزايد الإيرادات العمومية، وارتبط

<sup>(1)</sup> محمد خير العكام، الضريبة، الموسوعة القانونية المتخصصة، م(04)، ص.403.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

مفهوم الضريبة بتطور مفهوم الدولة من الحارسة التي كانت تنحصر مهامها في الدفاع والأمن وتحقيق العدالة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا أصبح للضريبة دورا اجتماعيا واقتصاديا إضافة إلى دورها المالي التقليدي باعتبارها أهم مصدر مالي للدولة، وأصبحت الضرائب تستخدم في معالجة الأزمات المالية. إن معظم الدول تتفق في مبدأ التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب والرسوم وتحصيلها، إلا أن التدخل يختلف من بلد لآخر حسب السياسة الضريبية المطبقة بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي بلد.<sup>(1)</sup>

تمثل الضرائب في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، وتجبر الدولة الأفراد بالمساهمة في أعبائها العامة عن طريق فرض الضرائب عليهم وفقا لنظام فني معين يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة والتزام الأفراد بأداء الضريبة، وترجع أهمية الضرائب إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية، ولما تثيره من مشكلات فنية واقتصادية وما ينتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية.<sup>(2)</sup>

وتطور مفهوم الضريبة نتيجة تطور مهام الدولة وازدياد أعبائها، لم تعد الضريبة إسهام من طرف عامة الشعب فقط دون الفئات الأخرى، بل التزمت طابعا إلزاميا تأخذها الدولة من الأفراد من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة لضمان رفاهية المجتمع، فأصبحت أداة إكراه تستخدمها الدولة من أجل استقطاع جزء يسير من دخل الأفراد ووضعه في خدمة المواطنين، كما كانت الدولة تستعين بالضريبة كمجرد تحقيق الأهداف المالية في العصور القديمة لتغطية نفقاتها العامة، فقد اتخذت الضريبة طابعا حياديا وذلك لعدم محاولتها التأثير على نشاطات الأفراد من جهة، وإحداث أي تغيير في توزيع الدخل أو الثروات من جهة أخرى، وقد عهدت السلطة على تنمية هذا المورد المالي، وزيادة حصيلته، محترما مبدأ العدالة في توزيع عبئها.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> حابي عبد اللطيف، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022-2023). ص. 7.

<sup>(2)</sup> عبد القادر عيساوي، سيدي محمد بلعروسي، الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، (جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم التجارية، 2015-2016)، ص. 16.

<sup>(3)</sup> عبد القادر عيساوي، محمد بلعروسي سيدي، مرجع سابق، ص. 18.

تجمع الدساتير المعاصرة للدول على اختلاف نظم الحكم فيها على ضرورة قيام المجالس التشريعية بتوزيع الأعباء العامة، حيث لا يتم فرض أو تعديل أو إلغاء ضريبة ما إلا بقانون تصدره السلطة التشريعية، والذي أصبح فرض الضرائب وتعديلها حقا أصيلا لها دون السلطة التنفيذية التي تراعي تنفيذ هذه القوانين.

### المطلب الثاني: مفهوم الضريبة والنظام الضريبي

أولاً: مفهوم الضريبة: تمثل الضريبة في العصر الحالي أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة الحديثة لتغطية نفقاتها العامة، فالدولة تلزم الأفراد بالمساهمة في أعبائها العامة عن طريق فرض الضرائب عليهم طبقاً لنظام في معين، يقوم على مجموعة من الأسس القانونية والقواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة والتزام الأفراد بأداء الضريبة، وتسعى من خلاله إلى تحقيق أهداف الضريبة المختلفة.<sup>(1)</sup>

أ. مفهومها لغة: من الناحية اللغوية مصطلح الضريبة مشتق من الفعل ضرب، وجاء في لسان العرب: الضريبة واحدة من الضرائب التي تؤخذ في الجزية ونحوها. ومنه ضريبة العبد، أي غلته، وهي ما يؤديه العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه. وتجمع على ضرائب.<sup>(2)</sup> وهي تشير إلى: الفعل الثلاثي ضرب، وما يفرض على الملك والعمل والدخل وتختلف باختلاف القوانين والأحوال.<sup>(3)</sup>

وقد جاء في معجم اللغة العربية المعاصر: الضريبة وهي ما يفرض على الملك والعمل والدخل من الفرد لصالح الدولة بصفة جبرية مساهمة منه في الأعباء العامة، وتكون مباشرة بالاقتطاع من الرواتب والأجور، وغير مباشرة بفرضها على السلع والمواد الاستهلاكية.<sup>(4)</sup>

ب. مفهومها اصطلاحاً: هي: "مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة تهدف الخدمات العامة. كما تعرف بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين مساهمة منهم في تغطية نفقاتها العامة بصفة نهائية ودون أن يعود

<sup>(1)</sup> نعيمة بوزيدة، جباية مؤسسة، (جامعة الشاذلي بن جديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الطارف، الجزائر، 2021-2022).

<sup>(2)</sup> فؤاد أبو الغيث، "نبذة موجزة عن الضرائب والتسميات المشابهة لها"، في: <http://saaid.org/bahoth/157.htm>، (بتاريخ: 06 مارس 2024 على الساعة 22:00).

<sup>(3)</sup> حسن فلاح حسن، "معايير فرض الزكاة والفريضة وأثرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة الصراط، م 22، ع 03، (ديسمبر 2020)، ص. 124.

<sup>(4)</sup> أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، (القاهرة، عالم الكتب، 2008)، ص. 1355.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

عليهم نفع خاص مقابل دفع الضريبة باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة تهدف للخدمات العامة".<sup>(1)</sup>

ويجمع الاقتصاديون على تعريف الضريبة بكونها: "اقتطاع إلزامي من الموارد الخاصة بالأفراد أو الشركات والمؤسسات وتحويلها إلى أملاك عامة من دون الحصول على أي مقابل مادي أو عيني".

ويستخدم هذا الاقتطاع أو ما يعرف بالضريبة لتمويل أنشطة الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ويطلق تعريف "المكلف" على كل من تعتبره القوانين ملزماً بدفع الضريبة من دون أن يتوجب تعويضه عن هذا الاقتطاع".<sup>(2)</sup>

تعرف الضريبة أيضاً باسم الجباية، وهي عبارة عن مبلغ مالي نقدي يدفع للدولة من الأشخاص والمؤسسات لتأمين نفقات الدولة، ومن أجل تمويل القطاعات العامة التي تشرف عليها الدولة كالـتعليم، الصحة، وكذلك من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية للدولة كالطرق العامة، شبكات المياه الصالحة للشرب، شبكة الصرف الصحي، الإنارة العمومية، بناء السدود، والتكفل بالفئات الضعيفة في المجتمع (الفقراء، الشيوخ، ذوي الاحتياجات الخاصة، إلخ).<sup>(3)</sup>

فالضريبة هي تحصيل مالي تفرضه الحكومة على الأفراد والشركات والمؤسسات بنسبة معينة من دخلهم أو ثروتهم، وتستخدم هذه الأموال بغرض تمويل النفقات العامة للدولة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ثانياً: أنواع الضرائب: تقسم الضرائب إلى نوعين رئيسيين هما:

**الضرائب المباشرة:** هي مجموع الاقتطاعات الموسمية التي تقتطعها الحكومة بشكل مباشر من المداخيل المباشرة للأفراد، سواء تمثلت في رواتب وأجور، أو في نشاطات تجارية للأفراد والمؤسسات، أو في أي شكل من أشكال الإنتاج الصناعي، أو أي شكل آخر من العوائد المالية للمؤسسات، بما فيها المضاربات المالية والعقارية. ويتم تحديد قيمة هذا الشكل من الضريبة بشكل

(1) حسن فلاح حسن، مرجع سابق. ص. 142.

(2) منظمة العمل الدولية، وثيقة تتعلق بـ "الضرائب: مقارنة عالمية"، 16 سبتمبر 2014، ص. 4.

(3) شهيرة دعدوع، "مفهوم الضريبة"، في: <https://mawdoo3.com>، (بتاريخ: 07 مارس 2024)، على الساعة 42: 10.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

نسبي تصاعدي، بمعنى أن قيمة الضريبة تحدد حسب مستوى دخل الأفراد، أو حسب إجمالي صافي الأرباح للشركات.

**الضرائب غير المباشرة:** والتي تعرف بالضرائب على الاستهلاك مثل الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على استهلاك المحروقات، على رسوم الكهرباء، الهاتف، استهلاك المياه، الجمارك أو رسوم الاستيراد. كما تفرض هذه الضرائب على استهلاك مختلف السلع والخدمات المستوردة، أو المكلفة في إنتاجها، غير أنها تشكل تحدياً رئيسياً لذوي الدخل المحدود حيث أنها لا تميز بين مختلف فئات المستهلكين. علماً أن معظم السلع والخدمات الأساسية غالباً ما تكون مستثناة من هذا النوع من الضرائب، ويمكن لهذه الضريبة أن تلعب دوراً واقتصادياً واجتماعياً، كاستهداف المنتجات المضرة بالبيئة بشكل عام، أو بصحة الأفراد كالسجائر، أو على المحروقات لتشجيع الأفراد على عدم شراء سيارات والاكتفاء باستخدام النقل العام،<sup>(1)</sup> والجدول التالي يوضح الفرق بين هذه الضرائب:

الجدول رقم (01): يوضح الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

البيانات	المزايا	العيوب
الضرائب المباشرة	<ul style="list-style-type: none"> <li>ثبات حصيلتها نسبياً وانخفاض نفقات تحصيلها نظراً لفرضها على عناصر معروفة لدى المصالح الجبائية.</li> <li>الأقرب لتحقيق العدالة لأخذها بعين الاعتبار المقدرة التكلفة للمكلف.</li> <li>وضوح قيمتها ومواعيد وطرق تحصيلها للمكلف.</li> <li>سهولة المراقبة نسبياً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>طول مدة تحصيلها (سنوياً) كما تتطلب كفاءة وفعالية من قبل الإدارة الجبائية من أجل الحد من التهرب الجبائي.</li> <li>ضريبة تتميز بالوضوح لذا يشعر المكلف بعيثها مما يؤدي إلى تهربه من دفعها، كما تتميز بعدم العموم نظراً لاختصاصها بنوع معين من الأوعية الجبائية.</li> </ul>
الضرائب غير المباشرة	<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم شعور المكلف بعيثها فهي تدخل ضمن سعر الشراء، كما تتميز بالعموم لا يعفى منها أحد.</li> <li>تشكل إيراد دوري ومستمر للخبزينة العمومية كما تتميز بسهولة التحصيل لبساطة إجراءاتها.</li> <li>زيادة الحصيلة في فترة الرخاء نظراً لمرونتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تتميز بعدم العدالة لأنها لا تأخذ المقدرة المالية للمكلفين وعدم وضوحها لدمجها في أسعار السلع.</li> <li>تتطلب نفقات أكبر وجهازاً إدارياً محكماً للحد من التهرب الجبائي.</li> <li>انخفاض الحصيلة في فترة الكساد نظراً لتميزها بالمرونة.</li> </ul>

المصدر: قادم محمد، جباية المؤسسة، (جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2020-2021)، ص. 2.

<sup>(1)</sup> منظمة العمل الدولية، نفس المرجع السابق، ص. 9.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

ثالثاً: مفهوم الجباية لغة: كلمة الجباية مشتقة لغة من المصدر جبي، التي تعني جمع أو حصل الشيء، وجباية الضرائب، يعني تحصيلها، وجمعها،<sup>(1)</sup> وهي: الجمع والتحصيل، واستخراج الأموال من مكانها، كما ورد في لسان العرب. وقد استخدمها ابن خلدون في المقدمة بمعنى الحصيلة، وحصيلة الجباية، أي الموارد المالية، أو الدخل بخلاف الخرج، أي الإنفاق".<sup>(2)</sup>

فمفهوم الجباية أوسع وأشمل من مفهوم الضريبة، فالجباية تشمل مجموع الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة أو إحدى هيئاتها الإقليمية سواء في شكل ضرائب أو رسوم جبائية وشبه جبائية، غرامات، إتاوات، والمساهمات الاجتماعية، تشمل الجباية جميع الاقتطاعات الإلزامية التي تفرضها الدولة".<sup>(3)</sup> والجدول التالي يوضح الفرق بين الضريبة والجباية:

الجدول رقم(2): يوضح الفرق بين الضريبة والجباية

الجباية	الضريبة
تدفع بصفة إجبارية	تدفع بصفة إجبارية ونهائية
هي مصادرة الممتلكات في حالة التخلف عن سداد الالتزامات الضريبية	هي رسوم إلزامية
تستخدم لاستيفاء المستحقات الضريبية على صاحبها	تستخدم لتمويل ميزانية الدولة
يتم تنفيذها من قبل الحكومة أو البنوك أو المؤسسات المالية التي بحوزتها حجز الممتلكات.	يتم فرضها وتحصيلها من قبل الحكومة

المصدر: ميس الأحمدي، ما هو الفرق بين الضريبة والجباية، في: <https://almohasabah.com>، بتاريخ: (25 مارس 2024)، على الساعة 16:25.

**رابعاً: مفهوم النظام الضريبي:** تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى اهتمامات صانعي القرار في الدولة، وذلك لانعكاساته على الاقتصاد الوطني لما يضمنه من برامج وتدابير ضريبية التي تضعها الجهات المعنية لتحقيق مختلف أهداف الدولة التي أبرزها تغطية النفقات العامة وزيادة الإيرادات

<sup>(1)</sup> ليلى بوقاسم، ماهية الجباية. الخصائص، المبادئ، في: <https://fr.scribd.com>، بتاريخ 8 مارس 2024، على الساعة: (20:00).

<sup>(2)</sup> رفيق المصري، الموسوعة العربية، م 7، ص. 452.

<sup>(3)</sup> عبد اللطيف حابي، " جباية مؤسسة"، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2022)، ص. 10.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

المالية للخزينة العمومية، حيث يختلف النظام الضريبي من بلد لآخر. هناك مفهومان للنظام الضريبي وهما المفهوم الواسع والمفهوم الضيق:

**المفهوم الضيق للنظام الضريبي:** عبارة عن مجموعة من القواعد والأسس القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل.<sup>(1)</sup>

**المفهوم الواسع للنظام الضريبي:** يعرف على أنه مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام والذي تختلف ملامحه من مجتمع متقدم اقتصاديا عنه في مجتمع متخلف.<sup>(2)</sup>

ويرى الأستاذ حامد عبد المجيد دراز أن النظام الضريبي هو: "مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع".<sup>(3)</sup>

كما يمكن تعريف النظام الضريبي بأنه: "الإطار الذي ينظم مجموعة من الضرائب المتكاملة والمتناسقة، والتي يتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية وإيديولوجية، ويؤطره التشريع الضريبي. كما أنه انعكاس للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يقوم فيه بتحقيق أهدافه، إذ يكون النظام الضريبي جزءا من النظام المالي ومن ثم جزء من النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".<sup>(4)</sup>

يستند النظام الضريبي في بنيته على مجموعة متنوعة من الضرائب المتكاملة، التي تتوافق مع القوانين المالية لدولة ما في فترات زمنية معينة، وتستند إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية، وسياسية محددة، يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية.

<sup>(1)</sup> يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص. 19.

<sup>(2)</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، "النظم الضريبية، مدخل تحليلي تطبيقي"، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002)، ص. 13.

<sup>(3)</sup> مجوري مسعودة، لعويبي رندة، "آليات تفعيل النظام الضريبي في القانون الجزائري وتأثيرها على الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2022/2023)، ص. 8.

<sup>(4)</sup> زواق الحواس، "محاضرات في النظم الضريبية"، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022/2021)، ص. 03.

### المطلب الثالث: خصائص النظام الضريبي

تعد الضرائب أحد أدوات الرئيسية للسياسة المالية في توجيه النشاط الاقتصادي كمواجهة الضغوط التضخمية ومعالجة التفاوت الكبير في مستويات الدخل تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وبهذا الشكل لم تعد الضريبة محايدة بل أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي، يمكن استخلاص خصائص النظام الجبائي في العناصر التالية:

❖ **الضريبة هي اقتطاع نقدي:** ويقصد بذلك أن المكلف بالضريبة يقوم بدفعها للدولة في صورة نقدية، عكس ما كان عليه الحال في السابق، أين كانت تدفع الضريبة بشكل عيني وهذا بتقديم الأفراد جزءاً من محاصيلهم الزراعية أو بالعمل لأيام معدودة لصالح الدولة إلا أن نظلم الضريبة العينية لم يكن عادلاً عند فرض الضريبة على الناتج الإجمالي دون النظر إلى تكاليف الإنتاج المكلفة.<sup>(1)</sup>

❖ **الضريبة فريضة إلزامية:** أي ليس للفرد الحرية في دفعها أو عدم دفعها ولا في اختيار مقدارها أو موعد تحصيلها، بل هو مجبر على دفعها والامتناع عن دفعها يؤدي إلى العقاب على ذلك. وللدولة في سبيل تحصيل الضريبة المستحقة بسبب ذلك الحق في الحجز على أموال المكلّف باستخدام طرق التنفيذ الجبرية لما لـدين الضريبة من امتياز على أموال الممول جميعها.<sup>(2)</sup>

❖ **الضريبة تفرض من قبل الدولة:** تفرض الضريبة على كل شخص قادر على الدفع تبعاً لقدراته المالية، وذلك حسب القواعد القانونية المحددة من قبل الدولة.<sup>(3)</sup>

❖ **الضريبة تفرض دون مقابل:** كانت الضريبة هي قسط التأمين الذي يدفعه المكلّفون في الدولة كي يؤمنون به على حياتهم وأموالهم، لكن الفكر المالي الحديث يرى أن الضريبة تفرض على كل الأفراد بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم من جراء قيام الدولة بدورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهكذا انتقلت فكرة المقابل الملموس في فرض الضريبة وأصبحت فريضة بدون مقابل.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> أحمد وزهير، عبد الناصر نور، الضرائب ومحاسبتها، (الأردن: دار المسيرة، ط2، 2008)، ص. 12.

<sup>(2)</sup> عباس خضرة، خديجة بختي، السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، (جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2021-2022)، ص. 9.

<sup>(3)</sup> عبد الله مركيك، الرقابة الجبائية في النظام الحقيقي، مذكرة ماستر، (جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، 2018-2019)، ص. 7.

### المطلب الرابع: معوقات النظام الضريبي

يواجه النظام الضريبي عدة معوقات تحد من فعاليته وتمنعه من تحقيق أهدافه، والتي

يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: التهرب الضريبي: تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أهم انشغالات المشرع، حيث أنها تقلص أهمية النظام الضريبي وتهدد وجوده. أن ظاهرة التهرب الضريبي قديمة حيث اقترن وجوده بوجود الضريبة نفسها، كما أنها ظاهرة عالمية إذ نجدها في كل الدول مع اختلاف مستوياتها، ومنذ نهاية السبعينات ازدادت أهمية ظاهرة التهرب بسبب النمو السريع للاقتصادي الموازي وزيادة العجز الموازي. ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها على شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا الأساس نميز بين شكلين من التهرب الضريبي:

1. تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي.

2. تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.<sup>(2)</sup>

ثانياً: الازدواج الضريبي: يقع الازدواج الضريبي عندما يحدث أن يؤدي تطبيق القوانين المتعددة داخل الدولة وهي الصورة الأولى للازدواج وتسمى الازدواج الضريبي الداخلي أو المحلي، أو التشريعات المقارنة لمختلف الدول إلى خضوع المكلف الواحد لأكثر من قاعدة قانونية تخاطبه بدفع الضريبة عن نفس الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة وهي الصورة الثانية للازدواج وهي الازدواج الضريبي الدولي، وبالتالي يخضع هذا الشخص إلى دفع الضريبة أو ضريبة من نفس النوع، أكثر من مرة لأكثر من سلطة مالية على الرغم من وحدة المناسبة التي فرضت من أجلها الضريبة، ويمثل الازدواج الضريبي تحدياً واضحاً أمام فعالية النظام الضريبي لأنه في حالة وقوعه لا يحقق هذا النظام شروط الملائمة والعدالة كما أن هذه الظاهرة تؤدي بشكل مباشر لتهرب المكلف من دفع الضريبة لمرة أو مرتين معاً، كما أن الصورة الثانية للازدواج الضريبي هو الازدواج الضريبي الدولي هي

<sup>(1)</sup> حمزة بوشيبان، عادل بن سعد الله، دور الرقمنة في عصنة الإدارة الجبائية، نظام جبايتك أنموذجاً، دراسة تقييمية لمركز الضرائب ببحر بوعريج، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، (جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2023/2022)، ص. 10.

<sup>(2)</sup> ناصر مراد، بن عياد سمير، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري"، مجلة الدراسات الجبائية، ع03، ديسمبر 2013، ص.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

الأصعب لأنها تتطلب تشاورا وتنسيقا بين دولتين أو أكثر، أي نظامين ضريبيين أو أكثر من أجل القضاء على هذا المشكل. على عكس الازدواج الداخلي الذي يتطلب حله مراجعة النظام الضريبي لدولة واحدة فقط.<sup>(1)</sup>

**ثالثا: الضغط الضريبي:** إن الضغط الجبائي هو نسبة الاقتطاعات الجبائية مقارنة بعملية الثروة المنتجة، والمعبر عنها بالنتائج الخام (PIB)، والذي يسمح لنا بتحديد العبئ المالي الذي يتحمله الأشخاص (الطبيعيون، والمعنويون) في الاقتصاد الوطني ككل، حيث إن ارتفاع الموارد العائدة للخزينة العمومية من جهة وضعف موارد المستثمرين يحول دون مواصلة أنشطتهم الإنتاجية لذلك فإن ارتفاعه يعد عائق في طريق التنمية، وعاتقا حقيقيا أمام تحقيق فعالية النظام الضريبي، أي أن ارتفاع الموارد المالية العائدة للخزينة العمومية يمكن أن يشكل تحديا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يؤدي إلى توجيه الحكومة نحو زيادة الإنفاق دون تركيز كاف على الاستثمار في البنى التحتية والقطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة، مما يعيق النمو المستقر. ومن جهة أخرى، يواجه المستثمرون في القطاع الخاص صعوبات في توسيع أعمالهم بسبب نقص التمويل والبنية التحتية الضعيفة، مما يعرقل التنمية الاقتصادية ويقلل من جاذبية البيئة الاستثمارية. مما يقلل من فعالية النظام الضريبي في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية. وتنحصر معايير الضغط الجبائي في مختلف الدول على نسبة الاقتطاعات الكلية أو القطاعية أو الفردية والتي تحدد كما يلي:

**الضغط الضريبي الكلي:** ويحدد بحاصل نسبة الاقتطاعات الجبائية على / الناتج الوطني الخام.  
**الضغط الضريبي القطاعي:** يحدد بحاصل نسبة الاقتطاعات الجبائية للقطاع على / مداخيل القطاع.

**الضغط الضريبي الفردي:** يحدد بحاصل الاقتطاعات الجبائية على الفرد/ دخل الفرد.<sup>(2)</sup>

**المطلب الخامس: النظام الضريبي بين الكفاءة الاقتصادية والسياسية**

يمكن تلخيص الأهمية والأهداف المنوطة بالنظام الضريبي في المجالين الاقتصادي والسياسي، والتي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال نظامها الضريبي عبر النقاط التالية:

<sup>(1)</sup> فاطمة مفتاح، النظم الضريبية الدولية، مذكرة ماستر في التسيير والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019/2020، ص. 16.

<sup>(2)</sup> فاطمة مفتاح، نفس المرجع، ص. 17.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

أولاً: من الجانب الاقتصادي: يعد النظام الضريبي من الأدوات المهمة في يد السلطة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، والتحكم في أهداف السياسة الاقتصادية، وضبط الأداء الاقتصادي، وذلك من خلال:

❖ تشجيع الإنتاج المحلي أو الصادرات عبر فرض ضرائب إضافية على الواردات أو الرفع من قيمة الضريبة على السلع المستوردة.

❖ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ففي حالة التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي يتم زيادة الضرائب والهدف من ذلك هو العمل على تقليل حجم الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية الانكماشية. وفي حالة حدوث انكماش، بمعنى أن الطلب الكلي أقل من العرض الكلي للسلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، فإن السياسة المالية المتبعة هي سياسة توسعية، أي خفيض من حجم أو من قيمة الضرائب من أجل زيادة مستوى الطلب الكلي إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل.

❖ تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع وتوجيه النشاط الاقتصادي، وذلك بتوجيه عناصر الإنتاج نحو قطاعات ومشاريع تحتاجها الدولة وترغب في تطويرها، عن طريق منح الإعفاءات والامتيازات الجبائية، كما تستخدم السياسة الضريبية لتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق المختلفة للدولة.<sup>(1)</sup>

ثانياً: الجانب السياسي: تظهر الأهمية السياسية للنظام الضريبي في النقاط التالية:

❖ يؤدي فرض الضرائب إلى نشر الشعور بالانتماء الوطني، مما يدفع المكلف حول كيفية استخدام هذه الأموال، مما يؤدي إلى العزوف عن دفعها إذا ما أحس المواطن بعدم استفادته منها. فيلجأ المواطنون إلى التلاعب بالتصريحات الجبائية أي الغش والتهرب من دفعها، وما يجب على المشرع الضريبي مراعاته عند تكوين النظام الضريبي هو مصلحة المواطن فيما يتعلق بالعدالة والملائمة من خلال التوزيع العادل للثروة، مع مراعاة الحاجات الأساسية للفقراء والمحتاجين. كما ينبغي أن يكون النظام الضريبي مشروعاً ومتسقاً مع القوانين والقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع.

<sup>(1)</sup> مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص. 10.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

❖ كما تستخدم الضرائب لأغراض سياسية بهدف تعزيز العلاقات الدولية والاقتصادية، كمنح التسهيلات والإعفاءات الجمركية بهدف زيادة التدفقات التجارية بين الدول، أو الرفع منها في حالة رغبة الدولة في الحد من تجارة معينة مع دول معينة، وكثيرا ما يكون للعلاقات السياسية انعكاس واضح على العلاقات الاقتصادية بشكل طردي فتعزز العلاقات الاقتصادية بالتعاون والتناسق في المجال الضريبي بشكل أساسي.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص.11.

### المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الضريبية

نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة والانتشار السريع للانترنت برزت عدة انعكاسات على طبيعة عمل المؤسسات، أجبرتها على التكيف ومواكبة هذه التطورات، والانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية وهذا بغرض تحسين جودة خدماتها من خلال تقليص الإجراءات وتبسيط نماذج العمل مما يضمن تحقيق الدقة والشفافية والسرعة في إنجاز الأعمال.

والإدارة الجبائية الجزائرية كغيرها من الإدارات تسعى إلى مواكبة هذه التطورات في مجال الإدارة، وهذا من خلال مختلف الخدمات الإلكترونية التي تقدمها للمكلفين لزيادة رضاهم وتحسين التزاماتهم الضريبية.

### المطلب الأول: أهمية رقمنة الإدارة الضريبية

تظهر الأهمية البالغة التي تكسبها الإدارة الجبائية من خلال إحداث عملية الرقمنة في النقاط التالية:

- 1) تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبائية، وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين.
- 2) تسهيل إجراءات الاتصال بين الإدارة الضريبية ومختلف المؤسسات.
- 3) الدقة والموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل إدارة الضرائب.
- 4) تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل الإدارة الجبائية، وريح أماكن التخزين والأرشفة.
- 5) تقديم الخدمات للمكلفين بصورة مرضية خلال 24 ساعة ويلة أيا من الأسبوع.
- 6) تعميق مفهوم الشفافية والبعد على المحسوبية وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال الجبائية.
- 7) اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف الناتجة عن أعمال الإدارة التقليدية.<sup>(1)</sup>

كما أن هناك من يرى أن أهمية رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في التقليل من الضغط الجبائي وتخفيفه وتعزيز وترشيد الإجراءات الجبائية وتبسيط إجراءات تسيير وتفعيل الضريبة.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> لطفي شعباني، وآخرون، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، الأردن: المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية، بتاريخ: 6 و8 نوفمبر 2017، ص. 4.

### المطلب الثاني: دوافع رقمنة الإدارة الضريبية

تتمثل أهم دوافع رقمنة الإدارة الجبائية في:

أولاً: تضخم عدد الهياكل الإدارية: تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتمائل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل مع إدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

ثانياً: تدهور وضعية الهياكل الإدارية: إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح ما بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا يضيء صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

ثالثاً: استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي: لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وهذا ما سبب خسارة للخرزينة العمومية فيما يخص تحصيل الضرائب والرسوم، وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي وأداء مهامه الرقابية لمحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي والتي تنخران بالاقتصاديات الوطنية، وكذا عجز الترسانة القانونية عن وحدها لمعالجة هاته الآفتين، أصبح من الضروري عصرية إدارة الضرائب من خلا خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

رابعاً: الفساد الإداري: إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات

(1) وشان أحمد، بلعوز بن علي، "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرية وتطور الإدارة الضريبية، حالة الجزائر"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ع17، جانفي 2017، ص69.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم.<sup>(1)</sup>

ويمكن تلخيص أهم الدوافع التي أدت إلى رقمنة الإدارات الجبائية في النقاط التالية:

- 1) كثرة الشكايات بالنسبة للتحصيل الجبائي، وهذا الأمر أدى إلى الارتياح وعدم الشفافية وهذا ما يؤدي إلى فقدان النظام الجبائي قيمته.
- 2) غياب التنسيق الكامل للمعلومات والتفاعل بين مختلف المديرات الأمر الذي زاد من صعوبة تحديد دخل الأفراد وأصولهم.
- 3) غياب الإحصاء الضريبي الصحيح للوعاء، لوجود رغبة في عدم دفع الضرائب بسبب بيروقراطية قاتلة على مستوى هذه الضرائب، وهذا ما يستوجب القضاء عليها وعلى جميع التلاعبات.
- 4) نقص الشفافية والواقعية على التعاملات المتعلقة بتصريح المصنع والمستورد.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: أهداف رقمنة الإدارة الضريبية:

تسعى الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الأهداف من خلال التحول إلى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من خلال:

- ❖ المساهمة في تخفيض الحصاص التي تتمثل مستحقات ضريبة للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية.
- ❖ الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة وخصوصياته.
- ❖ تعزيز الثقافة الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
- ❖ التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية، أو انشغالات بحسن الاستقبال، وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.

<sup>(1)</sup> إلياس لوزي، محمد بورقيبة، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة، 2021-2022، ص 13، 14.

<sup>(2)</sup> فتحة كلواز، الرقمنة الآلية للقضاء على البيروقراطية والتهرب الضريبي، الشعب أونلاين، 13 جانفي 2021، في: <http://www.ech-chaab.com>، بتاريخ: (06 مارس 2024)، على الساعة 14:00.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

- ❖ سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت بارتكابهم بالغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
- ❖ المعالجة السريعة الفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة فيآن واحد. كما أن هناك من يرى أن أهداف الإدارة الضريبية تتمثل في:
- ❖ رقمنة الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الضريبي، الأرشفة والحفظ، بالإضافة إلى التحقيق في المعلومات الضريبية بأسرع وقت وأقل تكلفة.
- ❖ إنشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين، إضافة إلى القيام بالإجراءات الإدارية والتصريح عن بعد والاستفادة من استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ❖ المسح الضوئي للتصريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات.
- ❖ إنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات.

وهناك أيضا من يرى أن أهداف رقمنة الإدارة الضريبية تتمثل في:

- ❖ تمكين المكلف من الولوج إلى الإدارة الضريبية على مدار 24 ساعة، كل أيام الأسبوع.
- ❖ تجنب تنقلات المكلفين من أجل تقديم التصريحات الضريبية.
- ❖ الدفع عن طريق الانترنت لمختلف الضرائب والرسوم.
- ❖ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامة الجبائية.
- ❖ مساعدة المكلف إلى الولوج إلى استمارات التصريحات الجبائية المودعة والاطلاع عليها عن بعد.<sup>(1)</sup>

### المطلب الرابع: عوائق رقمنة الإدارة الضريبية

تواجه عملية رقمنة الإدارة الضريبية العديد من العوائق، من أبرزها:

- أولا: قلة البنية التحتية التكنولوجية: في بعض البلدان قد تكون البنية التحتية التكنولوجية ضعيفة أو غير متطورة، مما يعيق التحول إلى نظم ضريبية رقمية فعالة.
- ثانيا: التكلفة المالية: يمكن أن تكون تكلفة تطوير وتنفيذ أنظمة الإدارة الضريبية الرقمية باهضة الثمن، مما قد يكون لها تأثير سلبي على الموارد المالية للحكومات.

<sup>(1)</sup> إلياس لوزري، محمد بورقيبة، مرجع سابق، ص ص. 11 ، 12.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

ثالثاً: تحديات التوجيه السياسي: يمكن أن تواجه الإدارات الضريبية تحديات في الحصول على الدعم السياسي والتوجيه اللازم لتنفيذ التحول الرقمي، وقد يتطلب ذلك تغييرات في السياسات الضريبية وتوجهات جديدة من الحكومات المعنية.

رابعاً: القضايا القانونية والتنظيمية: يمكن أن تواجه الإدارات الضريبية تحديات في تحقيق الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالتحول الرقمي، مما يتطلب تحديث وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لضمان توافق العمليات الرقمية مع المتطلبات القانونية.

خامساً: مقاومة المؤسسات التقليدية: قد تقاوم بعض المؤسسات في القطاع العام أو الخاص التحول إلى الإدارة الضريبية الرقمية بسبب المقاومة للتغيير والتحديات الثقافية.

### المبحث الثالث: رقمنة التحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل الضريبي من أهم مراحل التصريحات الضريبية الإلكترونية إذ يعتبر المرحلة الختامية التي تقوم على إنعاش الخزينة العمومية وهو أهم مصدر لها، أي أن أي إخفاق في التحصيل الضريبي ينعكس مباشرة بالسلب على الميزانية العامة للحكومة.

#### المطلب الأول: دوافع رقمنة التحصيل الضريبي

نظرا للتطورات التكنولوجية الحديثة التي مست مختلف الإدارات العمومية منها الإدارة الضريبية كان لابد من مواصلة الرقمنة لتحصيل الضرائب التي تعتبر أساس الإدارة الضريبية وأهم مهمة تقوم بها، ولعل من أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى رقمنة عملية التحصيل الضريبي ما يلي:

أولاً: زيادة كفاءة العمليات: من خلال استخدام التكنولوجيا والأنظمة الرقمية، يمكن تبسيط وتسريع عمليات جمع الضرائب وتقديم الخدمات الضريبية، مما يزيد من كفاءة العمليات ويقلل من التكاليف.

ثانياً: تحسين دقة البيانات: يمكن للأنظمة الرقمية تحسين دقة جمع البيانات الضريبية وتقليل الأخطاء البشرية، مما يساهم في زيادة الثقة في المعلومات الضريبية واتخاذ قرارات أفضل.

ثالثاً: تقليل التهرب الضريبي: من خلال تحسين الرقابة وزيادة الشفافية، يمكن للأنظمة الرقمية تقليل فرص التهرب الضريبي وزيادة الامتثال للضرائب.

رابعاً: زيادة الإيرادات الضريبية: من خلال تحسين جمع الضرائب وتقليل التهرب الضريبي، يمكن زيادة الإيرادات الضريبية المجمعة، مما يساهم في تمويل الخدمات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

خامساً: تعزيز الشفافية والمسائلة: يمكن للأنظمة الرقمية زيادة مستوى الشفافية والمسائلة في عمليات الضرائب، حيث يمكن تتبع العمليات بدقة وتحديد المسؤوليات بوضوح، مما يساهم في تعزيز الثقة العامة في النظام الضريبي.

سادساً: تقليل التكاليف الإدارية: بفضل الأنظمة الرقمية، يمكن تقليل التكاليف الإدارية المتعلقة بعمليات التحصيل الضريبي، مثل تخفيض تكاليف الورق والطباعة، وتنفيذ تكاليف الإرسال والتسليم، وتقليل التكاليف المتعلقة بتخزين ومعالجة الوثائق.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

سابعاً: تحسين توزيع العبء الضريبي: يمكن للأنظمة الرقمية تحسين توزيع العبء الضريبي بشكل أكثر عدالة عبر تقديم نظم ضريبية تستهدف الدخل والثروة بشكل أكثر دقة، مما يقلل من الضغط على الطبقات الفقيرة ويزيد من التوزيع العادل للضرائب.

ثامناً: تقليل الوقت والجهد: بفضل الأنظمة الرقمية، يمكن تقليل الوقت والجهد المطلوبين لإتمام الإجراءات الضريبية، مما يسمح للأفراد والشركات بتوجيه مواردهم واهتمامهم لأنشطة أخرى بدلاً من الإدارة الضريبية.

### المطلب الثاني: مراحل رقمنة التحصيل الضريبي

تتضمن عملية التحول نحو التحصيل الإلكتروني عدد من المراحل الأساسية بما يشمل مرحلة التخطيط والإعداد لتنفيذ مشروع، ومرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي، إضافة إلى اختبار وتشغيل واختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني.

#### أولاً: مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الضريبي

تعتبر مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الضريبي من أهم المراحل في إطار المنظومة الكاملة للتحصيل الضريبي الإلكتروني حيث تحدد إلى بعيد إمكانية نجاح هذا التحول، تركز هذه المرحلة على إعداد الخطط الإستراتيجية والأهداف القومية لرقمنة التحصيل الضريبي، وعلى وضع التصور الخاص بإعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكافة مراحل التحصيل الضريبي، وتحديد المقومات اللازمة لهذا التحول وطبيعة التحولات في الأطر التنظيمية والمؤسسية لهذا التحول.

#### ثانياً: مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي

تركز مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي على تقييم الفجوات ما بين النظم التقليدية للتحصيل الضريبي والنظم الإلكترونية وتنفيذ مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي الإلكتروني من خلال اختيار التطبيقات المناسبة واختبارها وتقييم مستويات أدائها.

#### ثالثاً: مرحلة اختبار وتشغيل واختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني

تنصب هذه المرحلة على مدى اختبار سلامة وتكامل أنظمة التحصيل الضريبي الإلكتروني مع باقي الأنظمة ذات العلاقة على مستوى الدولة ومن أهمها أنظمة تسجيل بيانات المكلفين بالضريبة،

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

وأنظمة الجمارك والدفع الإلكتروني، إضافة إلى ضمان توفر خدمات الدعم والصيانة الدورية لهذه النظم وتنفيذ اختبارات الجودة كما تركز هذه المرحلة على زيادة مستويات توعية المكلفين ضريبيا بهذه الأنظمة لضمان تفاعلهم الإيجابي معها.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: تحديات رقمنة التحصيل الضريبي

هناك عدة صعوبات وتحديات تواجه عملية رقمنة التحصيل الضريبي تتمثل في:

أولاً: التكنولوجيا والبنية التحتية: قد تكزن التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لتنفيذ نظم الضرائب الرقمية مكلفة وتتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية وتطوير البرمجيات

ثانياً: الأمن والخصوصية: يجب حماية البيانات الضريبية الحساسة من الاختراقات الإلكترونية وضمان خصوصية المعلومات الشخصية للمكلفين، مما يتطلب تطبيق إجراءات أمنية صارمة.

ثالثاً: التباين الرقمي: قد يواجه بعض الأفراد والمجتمعات التحديات في التكيف مع نظم الضرائب الرقمية بسبب نقص التكنولوجيا أو الكفاءة الرقمية، مما يمكن أن يزيد من الفجوة الرقمية.

رابعاً: اللوائح والقوانين: قد تواجه الحكومات تحديات في تحديث القوانين واللوائح لموائمتها مع البيئة الرقمية، بما في ذلك التعامل مع قضايا الضرائب الدولية وتحديد الضرائب عبر الحدود.

خامساً: التحديات القضائية والقانونية: قد تواجه الحكومات تحديات في التعامل مع القضايا القانونية والقضائية المتعلقة بالتحصيل الضريبي الرقمي، مما يتطلب تطوير قوانين ولوائح جديدة وتحديث النظم القانونية.

سادساً: التحديات الثقافية والاجتماعية: قد تواجه التقنيات الجديدة في مجال التحصيل الضريبي مقاومة من طرف بعض الأفراد أو الجماعات بسبب القلق بشأن الخصوصية، أو المقاومة للتغيير، أو بسبب التخلف الثقافي اتجاه التكنولوجيا والحكومة.

<sup>(1)</sup> صعاينة جهان، دور رقمنة النظام الجبائي الجزائري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2021/2022، ص.31.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

سابعاً: التباين في المهارات: قد تحتاج الحكومات إلى توفير التدريب والتعليم المناسب للموظفين والمكلفين لفهم واستخدام الأنظمة الضريبية الرقمية بفعالية، مما يتطلب استثمارات إضافية في تطوير المهارات.

ثامناً: التحديات الإدارية: قد تواجه الحكومات تحديات في إدارة عمليات التحصيل الضريبي الرقمي بسبب تعقيدات التقنية والإجراءات الجديدة، مما يتطلب تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية.

تاسعاً: المقاومة التقنية: قد تواجه بعض الشركات أو المؤسسات المقاومة لاعتماد التكنولوجيا في عمليات التحصيل الضريبي بسبب القلق من التكاليف أو التعقيدات، مما يتطلب جهود إضافية لإقناع الأفراد بفوائد التحول الرقمي.

### المطلب الرابع: مزايا وعيوب التحصيل الرقمي للضرائب

أولاً: مزايا ومكاسب التحصيل الرقمي للضرائب: تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في تحقيق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة مستويات الامتثال، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للاقتصاد، وتسهيل وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي بما يقلل العبء على مؤسسات الأعمال ويدعم إنتاجيتها، إلى جانب غيرها من المكاسب الأخرى:

#### 1) توسيع القاعدة الضريبية:

- ❖ تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الامتثال والمدفوعات فيما يتعلق بالضرائب وجمع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح النظام الضريبي.
- ❖ تساعد الرقمنة على تبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي من خلال منح دافعي الضرائب وسائل أيسر للامتثال الضريبي والدفع ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية.
- ❖ تقلل مستويات الاعتماد على العملات والمعاملات الورقية.
- ❖ تزيد من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية.
- ❖ اختصار الوقت والجهد على كل من دافعي الضرائب والإدارة الضريبية.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

❖ حصر الاقتصاد الرسمي وضمه للاقتصاد الرسمي، إضافة إلى زيادة إيرادات الدولة بتحقيق مستحقاتها الضريبية.<sup>(1)</sup>

### (2) تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي:

❖ تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في رقمنة جميع إجراءات التحصيل ومتابعة جميع الأرصدة بصورة الكترونية.

❖ عدم تدخل الموظفين في تحديد الملفات محل المتابعة الإدارية.

❖ تمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة، إضافة إلى زيادة مستويات دقة بيانات التحصيل الضريبي.

❖ تمكين المتعاملين من الوفاء بالتزاماتهم الضريبية.

❖ تساهم الرقمنة في الرفع من كفاءة عملية التحصيل الضريبي، عبر اعتماد إستراتيجية في مجال التحصيل قائمة على توفير المعلومات الدقيقة، تمكن من تقسيم المكلفين ضريبيا اعتمادا على خصائص موضوعية، مثل نوعية المكلف وحجم مديونيتهم بهدف وضع إجراءات وتدابير ملائمة من أجل تحصيل الضرائب.

### (3) زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي:

❖ تنعكس رقمنة التحصيل الضريبي على الفجوة الضريبية بشكل إيجابي حيث تحفظ الفجوة الضريبية.

❖ تزيد من نسبة الامتثال نتيجة دقة المتابعة الالكترونية.

❖ تقليل التهرب الضريبي من خلال تشجيع المكلفين على التسجيل الطوعي لدى الدائرة إلى جانب متابعة المكلفين الغير ملزمين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

❖ تسهيل مراقبة الامتثال الضريبي.

❖ تساهم المعلومات الإضافية على مستوى النظام المعلوماتي التي توفرها مصالح التحصيل من تحديث البيانات الأوعية الضريبية والاستفادة منها في إطار مكافحة التهرب الضريبي.

<sup>(1)</sup> صعاينة جيهان، مرجع سابق، ص.31، 32.

### 4) دمج القطاع الرسمي في الاقتصاد الرسمي:

- ❖ توفر رقمنة التحصيل الضريبي رؤية واضحة بشأن أنشطة دافعي الضرائب والتي لا تكون ممكنة في بيئة أقل استخداما للنظم الرقمية.
  - ❖ تبني نظام الفوترة الإلكترونية يساعد على المزيد من دمج الأنشطة في إطار الاقتصاد الرسمي.
  - ❖ تطبيق رقمنة التحصيل يعزز مستوى دقة البيانات التي يتم تحليلها من قبل الإدارة الضريبية لمتابعة التزام الأنشطة الاقتصادية كافة.
  - ❖ تساهم رقمنة التحصيل في تسجيل بعض المكلفين ضريبييا العاملين في القطاع غير الرسمي وذلك عن طريق اكتشافهم من خلال تقاطع المعلومات التي يتم استخراجها سواء من النظام المعلوماتي المدمج لإدارة الضرائب أو المعلومات التي يتم تجميعها لدى الشركاء.
  - ❖ المستوردين من الأفراد أو الأعمال غير الخاضعة (لم تبلغ حد التسجيل)، فإن التحصيل الرقمي للضريبة المستحقة على الاستيراد أو المعاملات العقارية الخاضعة يؤدي إلى دمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة.
  - ❖ تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي، يتم مراجعة الإقرارات الضريبية المقدمة ومقارنتها بالمعاملات المسجلة لدى المصلحة مما يساعد على استحالة إجراء تعامل بين جهة غير مسجلة لدى المصلحة وبين جهة أخرى مسجلة لديها.<sup>(1)</sup>
- ثانيا: عيوب التحصيل الرقمي للضرائب:

تقدم التكنولوجيا الرقمية فرصا كبيرة لتحسين عمليات جمع الضرائب وتبسيط الإجراءات الضريبية. ومع ذلك، فإن هناك عيوباً وتحديات تواجه عمليات التحصيل الرقمي للضرائب. يمكن تلخيص هذه العيوب فيما يلي:

1. التباين في الوصول والتكنولوجيا: قد تزيد رقمنة التحصيل الضريبي من التباين بين الدول أو داخل الدولة نفسها، حيث قد لا تكون التكنولوجيا متاحة بنفس القدر لجميع الجماعات أو الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة الرقمية.

<sup>(1)</sup> صعاينية جهان، مرجع سابق، ص.33.

## الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي

2. قدرة التجاوب التقني: قد تواجه التقنيات الجديدة صعوبات في التعامل مع بعض الظروف غير المتوقعة أو المعقدة في الضرائب.

3. الاعتماد الكبير على التكنولوجيا: قد تعتمد الحكومات بشكل كبير على التكنولوجيا في عمليات التحصيل الضريبي، مما يعني أي خلل في النظام التقني قد يؤدي إلى تأخير في جمع الضرائب أو حتى فقدانها.

4. مخاطر الأمن السبراني: تتعرض البيانات الشخصية والمالية للخطر من التسريبات والاختراقات السبرانية، وهذا يشكل تهديدا كبيرا على الخصوصية والسلامة المالية للأفراد والشركات.

5. التباين في مهارات التقنية: يواجه بعض الأفراد والشركات صعوبة في التكيف مع التحول الرقمي بسبب نقص المهارات التقنية، مما يزيد من الفجوة الرقمية بين الأفراد والمجتمعات.

6. التحديات القانونية والتنظيمية: تتطلب عمليات التحصيل الرقمي الامتثال للقوانين واللوائح الجديدة المتعلقة بالحفاظ على الخصوصية والأمن السبراني، مما قد يتطلب إجراءات قانونية وتنظيمية معقدة.

### خلاصة الفصل:

شهد النظام الضريبي تطورا مع تطور الدولة عبر العصور وصولا إلى ما هو عليه في العصر الحديث، إذ يعتبر النظام الضريبي أحد أهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع في مختلف الدول سواء متقدمة أو نامية، كما يعد وسيلة من الوسائل التي يتم من خلالها حل مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، حيث تختلف أهداف النظام الضريبي من دولة لأخرى، وكهدف أساسي يعتبر أهم مصدر تمويل الذي يساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنظر إلى التطورات التكنولوجية والانتشار السريع للانترنت الذي وصل إليه العالم وجب على الإدارات الضريبية أن تكون أكثر مرونة لمواكبة هذه التغيرات، حيث تم التعرف على أهمية ودوافع رقمنة الإدارة الضريبية ومختلف الأهداف المرجوة من خلال رقمنتها وكذا مجموعة التحديات والصعوبات التي تواجه رقمنة الإدارة الضريبية.

كما اتضح أن التحصيل الضريبي من أهم المراحل الضريبية، حيث تسعى الإدارة الضريبية إلى رقمنة عملية التحصيل نظرا لأهميتها في تحسين جودة التحصيل الضريبي الذي يلعب دور كبير في تمويل مختلف الخدمات وإنعاش الخزينة العمومية والاقتصاد الوطني. وكذا القضاء على مختلف المشاكل التي تعرقل هذه العملية.

## الفصل الثاني:

مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة

الضريبية في الجزائر

### تمهيد

تحتل الجباية أهمية بالغة في الاقتصاد بحيث تعد أداة ضبط وتعديل اقتصادي و اجتماعي وكذلك تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية خطوة مهمة وضرورية من أجل عصرنة الإدارة الجبائية وتساعد الإدارة في التخلص من التعقيدات البيروقراطية في عملية التحصيل الضريبي فهي وسيلة تنظيم لفرض الجباية وطرق تحصيلها من خلال تحديد ضبط أوقات تسديد الضريبة من المكلفين والقضاء على التهرب الضريبي قصد تحقيق أهداف معينة، وكذلك ترمي عملية عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية و طرق تسييرها من خلال فكرة تركيز المهام و الوظائف الجبائية الأساسية في مصلحة واحدة و تصنيف فئات المكلفين حسب درجة أهميتهم وكذلك إدراج الطرق و الوسائل العصرية الملائمة تطبيقا لمتطلبات الرقمنة و عصرنة الإدارة الجبائية. وعلى ضوء ما تقدم تم التطرق لمحتوى هذا الفصل في ثلاث مباحث و هي :

المبحث الأول: الأسس التشريعية لرقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر

المبحث الثاني: الهياكل المستحدثة للإدارة الضريبية في الجزائر

المبحث الثالث: رقمنة الخدمات الضريبية في الجزائر

## المبحث الأول: الأسس التشريعية لرقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر

أصبحت القواعد القانونية عاجزة عن مجاراة واحتواء التطورات السريعة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار الضرائب، لذا من الضروري إيجاد نظام قانوني يتلاءم مع هذه التغيرات، كما أنها بحاجة إلى قواعد تحقق لها نوعا من التنسيق والتلاؤم فيما بينها وبين المؤسسات التي تأمن التعاملات الإلكترونية، وفي إطار هذا الوضع كان لزاما على المشرع الجزائري وضع قوانين تنظم رقمنة الإدارة الضريبة والتي هي محل الدراسة للآن إلا أنه يمكن الإشارة لبعض القوانين العامة التي تم نشرها.

### المطلب الأول: الإطار التشريعي لرقمنة الجانب الجبائي

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تسعى لتحقيق التحول الرقمي في مختلف قطاعاتها، بما في ذلك القطاع الجبائي. يأتي هذا التحول في إطار رؤية حكومية تهدف إلى تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتسهيل الالتزام الضريبي للمواطنين والمنظمات وذلك من خلال سن نصوص تشريعية تنظم هذا الجانب وهو ما تعتمد عليه الإدارة الجبائية حيث تم:

❖ إصدار المذكرة رقم 596 في 06 جوان 2016 الخاصة بإنشاء آلية للترقيم الجبائي عن بعد، هي خاصية تمكن المكلفين بالضريبة من طلب منحهم رقم التعريف الجبائي عن بعد وترسل إليهم عن طريق رسالة إلكترونية وهي خطوة هامة للتحول.<sup>(1)</sup>

❖ القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017 المتضمن لقانون المالية لسنة 2018 الذي أشار إلى التحول من التصريح والدفع التقليدي إلى التصريح والدفع الإلكتروني، وهذا حسب ما جاءت به المادة 58 ضمن قانون الإجراءات الجبائية في المادة 169 معدلة والتي نصت على: "يتم اكتتاب التزامات التصريح والدفع إلكترونيا .... بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات"، على أن تعمم على باقي المديريات الضريبية.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية الإعلام والوثائق الجبائية، المذكرة رقم 596 الخاصة بإنشاء آلية الترميم الجبائي عن بعد، الصادرة بتاريخ: 06 جوان 2016.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن لقانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2017، المادة: 85.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- ❖ قانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق لـ 27 ديسمبر 2018 المتضمن لقانون المالية لسنة 2019 الذي فرض ضرائب على كل التعاملات التي تتم عبر المنصات الرقمية أو عبر الشبكة حسب المادة 10 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.<sup>(1)</sup>
- ❖ بالقانون 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، من خلال التعليمات 3 الصادرة في 20 مارس 2019، والتي تنص على إلزامية تطبيق أحكام هذه المادة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2018.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: الإطار التشريعي والقانوني للتصريح والدفع الإلكتروني:

لتسهيل عملية التصريح وضع المشرع الجبائي دليل التصريح والدفع عبر رابط التالى [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) وسن مجموعة من القوانين التي تهدف أساسا لتنظيم هذه العملية،<sup>(3)</sup> منها:

- ❖ المرسوم رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 28 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلية لعام 2008،<sup>(4)</sup> المادة 23، علاوة على كيفية التصريح والدفع عن طريق التصريح فيال G50،<sup>(\*)</sup> الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، التصفية لرصيد الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، الأجور والرواتب والتعويضات.

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق لـ 27 ديسمبر 2018 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2018، المادة 10.

<sup>(2)</sup> أحلام بولفوس، وزينة جيج، النقود الإلكترونية كألية لتفعيل الضرائب الإلكترونية في الجزائر دراسة حالة قباضة الضرائب، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018 / 2019، ص ص. 78، 79.

<sup>(3)</sup> سميرة مناصرية، جهيدة زيري، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2021-2022، ص ص. 19، 20.

<sup>(4)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 02-08 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق لـ 24 يوليو 2008، المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 27 يوليو 2008، المادة 23.

<sup>(\*)</sup> الـ G 50 أو (G50): هو عبارة عن ورقة تصريح زرقاء اللون صادرة عن إدارة الضرائب، يتم إيداعها شهريا، كإشعار بالتسديد، ويشمل كل من الضرائب والرسوم المحصلة نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر، ويتم إيداعها لدى قباضة الضرائب المختصة ودفع المبالغ المقابلة خلال العشرون (20) يوما الأولى، من الشهر الذي استحققت في الحقوق الجبائية، أو الذي تم فيه حسم الاقتطاعات من المصدر وتشمل (الرسم على النشاط المهني TAP، الضريبة على أرباح الشركات IBS، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، الرسم على القيمة المضافة TVA).

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- ❖ القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017<sup>(1)</sup> المادة 34 والمعدلة لأحكام المادة 67 من قانون الرسوم على رقم الأعمال والتي أقرت شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- ❖ القانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021<sup>(2)</sup>، المادة 09 التي عدلت المادة 75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي بمقتضاها تلزم كل شخص طبيعي أو اعتباري يدفع مرتبات أو تعويضات أو أجور أو أتعاب أو معاشات أو ريع عمرية، أن يقدم كشفا على حامل معلوماتي أو عن طريق التصريح عن بعد على الأكثر يوم 30 أبريل من كل سنة للمصلحة التي يتبع لها.
- ❖ تنص المادة 24 من قانون المالية 2021 المعدلة للمادة 224 من قانون الضرائب المباشرة،<sup>(3)</sup> إلزامية التصريح الإلكتروني لقائمة الزبائن الـG30.<sup>(\*)</sup>
- ❖ تنص المادة 05 والمادة 16 من قانون المالية لعام 2021 المعدلة على التوالي، للمواد 18 و151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،<sup>(4)</sup> على إلزامية اكتتاب إلكترونيا كشف تلخيصي للتصريح السنوي بأرباح الأشخاص الطبيعية والمعنوية والكشوف المرفقة.
- ❖ تنص المادة 42 من القانون المذكور أعلاه التي تعدل المادة 29 من قانون الرسم على القيمة المضافة،<sup>(5)</sup> على إلزامية التصريح الإلكتروني بقائمة الحسم للرسم على القيمة المضافة.
- ❖ تنص المادة 18 من نفس القانون المعدلة للمادة 176 من قانون الضرائب المباشرة،<sup>(1)</sup> على إلزامية التصريح بالكشف على متن يوضح المناولة بكل أنواعها والمكافآت بكل أنواعها.

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016. المادة 34.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة في 31 ديسمبر سنة 2020، المادة 75.

<sup>(3)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، نفس المرجع، المادة 24.  
<sup>(4)</sup> وثيقة الـG30 أو الـ(G30): هي ورقة للتصريح السنوي للرواتب والأجور: على كل شخص طبيعي أو معنوي يدفع مرتبات أو أجور أو تعويضات أو أتعابا أو معاشات أو ريعا عمرية، أن يقدم لمصلحة الضرائب التابع لها مكان النشاط أو مقر مؤسسته الرئيسي أو المكتب الذي أجرى الدفع خلال السنة السابقة، على الأكثر يوم 30 أبريل من كل سنة، كشفا بما فيه على حامل معلوماتي، أو عن طريق التصريح عن بعد.

<sup>(4)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، نفس المرجع السابق، من المادة 05، إلى المادة 16.

<sup>(5)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، نفس المرجع سابق، المادة: 42.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

❖ إجبارية التصريح الإلكتروني والدفع الإلكتروني بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بموجب نص المادتين 58 من قانون المالية لسنة 2018 والمادة 169 من قانون الإجراءات الجبائية، المعدلة لأحكام قانون الإجراءات الجبائية.<sup>(2)</sup>

الغرامات: ومن أجل إلزام المعنيين بالضريبة على التصريح الإلكتروني، فرضت المادة 21 من قانون المالية 2021 على مستوى الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في المادة 192، ما يلي:

➤ تفرض غرامة جبائية بنسبة 25% على المكلفين بالضريبة الذين لم يقدموا ضمن الآجال القانونية (20 مايو)، التصريح السنوي بأرباح للأشخاص الخاضعين على التوالي للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الشركات، تحسب هذه الغرامة على النتيجة الجبائية المصرح بها دون أن تتعدى 1.000.000 دج، وفي حالة عجز تطبق غرامة قدرها 100.000.

➤ تطبق على هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35% عندما لا يكتب المكلفون بالضريبة المعنيون الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل (30) يوم، من تاريخ استلام الإخطار الرسمي.

➤ كما تفرض على المكلفين المذكورين أعلاه والذين اكتتبوا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على بيانات مختلفة عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، غرامة جبائية بمبلغ 10.000 دج، لكل بيانات غير مطابقة دون أن تتعدى إجمالي مبلغ الغرامات المطبقة 100.000 دج.<sup>(3)</sup>

### المطلب الثالث: النصوص القانونية المتعلقة بحماية المعاملات الإلكترونية

عني المشرع الجزائري بالتصدي لجرائم التهريب ومختلف الجرائم الإلكترونية من خلال سنه

لمجموعة من النصوص القانونية تمثلت فيما يلي:

❖ القانون رقم 15-14 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني،<sup>(1)</sup> وطريقة الاستخدام والحماية عن طريقهما، واعتبارهما وسيلة إثبات كما هو الحال في الكتابة الورقية.

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 الخاص بقانون من قانون المالية لسنة 2021، مرجع سابق، المادة 18.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021، مرجع سابق، المادة 58.

<sup>(3)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021، مرجع سابق، المادة 21.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

❖ قانون رقم 10-05 مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 20 يونيو سنة 2005، يعدل ويتمم الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني،<sup>(2)</sup> حيث نصت المادة 44 بالمادة 323 مكررا 1 على: "يعتبر الإثبات في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، ...".

❖ فيما يخص حماية الخصوصية فقد سن القانون 04-09 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها،<sup>(3)</sup> الذي هدف إلى حماية المعلومات الخاصة بالأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين من التعرض لإساءة الاستخدام أو سرقة الهويات، أو أرقام البطاقات الائتمانية، والجرائم المتعلقة بأنظمة الاتصالات الإلكترونية.

❖ وهو ما تأكده المادة 10 الفقرة 03 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية،<sup>(4)</sup> التي ينصت على في حماية الاتصالات الإلكترونية ضد أي حدث من شأنه المساس بتوفر وسلامة وسرية البيانات المخزنة أو المعالجة أو المرسل.

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لأول فبراير 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-05 مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 20 يونيو 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 58-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975، المتضمن، القانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 يونيو سنة 2005.

<sup>(3)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق لـ 5 غشت 2009، المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009.

<sup>(4)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-18 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 13 مايو 2018.

## المبحث الثاني: الهياكل المستحدثة للإدارة الضريبية في الجزائر

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وفي هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها، وكذلك إدخال واستخدام طرق تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وفي هذا الشأن فإن عملية العصرنة ترمي إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية من 1288 إلى 406 فقط، وهذا بإنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية للإدارة الضريبية تتمثل في (01 مديرية كبريات المؤسسات، 65 مركزا للضرائب، و250 مركزا جواريا للضرائب) هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.

### المطلب الأول: مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 21 رجب 1423 الموافق 28 سبتمبر 2002، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق 23 فيفري 1991 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها<sup>(1)</sup>، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-494 مؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1426 الموافق 26 ديسمبر 2005، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق 23 فبراير سنة 1991 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المعدل والمتمم<sup>(2)</sup> إلا أنها بدأت في مزاولة نشاطها بصفة رسمية ابتداء من 02 جانفي 2006، ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية و المنازعات.

### أولا: مجال اختصاصها:

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 02-303، المؤرخ في 21 رجب عام 1423، الموافق لـ 28 سبتمبر 2002، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 91-60، المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق 23 فبراير سنة 1991 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 29 سبتمبر 2002.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 05-494، المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 26 ديسمبر 2005، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 91-60، المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق لـ 23 فبراير 1991 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2005.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

هذه المديرية لها اختصاص وطني، ومن بين أهداف إنشائها هو التحكم بشكل أفضل في تسيير الملفات الجبائية المهمة والمتمثلة في حجم نشاطات المكلفين بالضريبة من حيث الحصيلة الضريبية والتي تقارب نسبتها 70% من الإيرادات الجبائية. ويخضع لهذا الهيكل:

❖ الشركات العاملة في قطاع المحروقات الخاضعة للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم.

❖ الشركات المقيمة في الجزائر والعضو في مجتمعات أجنبية، وكذا تلك التي لا تتوفر على إقامة مهنية دائمة في الجزائر.

❖ شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال والتي يفوق أو يساوي رقم أعمالها السنوي 500 مليون دينار جزائري.

❖ مجتمعات الشركات القانونية أو الفعلية عندما يفوق أو يساوي رقم الأعمال لإحدى الشركات العضوة 500 مليون دينار جزائري.<sup>(1)</sup>

ومواصلة لإصلاح القطاع الجبائي وتعزيز عمليات التحصيل، قررت المديرية العامة للضرائب مراجعة النصوص التنظيمية المنظمة لمديرية كبريات الشركات، حيث اعتمدت بداية من سنة 2017، سقفا جديدا لرأسمال المؤسسات الكبرى الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات حيث تم رفع رأسمالها السنوي إلى ملياري دينار أو يفوق، وذلك نصت عليه المادة 02 من القرار المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 24 ديسمبر 2017 والذي يحدد الحد الأدنى لرقم أعمال الشركات التي تندرج ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات،<sup>(2)</sup> وجاء هذا القرار محاولة لتفعيل عمليات تحصيل ضرائب كبرى الشركات، التي تساهم بتحصيلها الجبائي بجزء هام في ميزانية الدولة السنوية.

ثانيا: مهامها:

<sup>(1)</sup> محمد قاسمي، عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019، ص. 211.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من القرار المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 24 ديسمبر 2017، الذي يحدد الحد الأدنى لرقم أعمال الشركات التي تندرج ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2017، المادة 02.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

تتكفل مديرية كبيرات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها، بمهام الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمجمعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا، أو الكيانات مهما يكون شكلها القانوني ومهما يكون محل مؤسسيتها الرئيسي، أو مديرتها الفعلية أو مقرها، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحياتها:<sup>(1)</sup>

### (1) في مجال الوعاء:

- تمسك وتسير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتعابنها وتصادق عليها.
- مراقبة الملفات حسب كل وثيقة.
- تتكفل بملفات تعويض قروض الرسوم.

### (2) في مجال التحصيل:

- تتكفل الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- مراقبة حساب التسيير مراقبة مسبقة وتصفيه.
- التموين بالطوابع ومسك محاسبتها.

### (3) في مجال الرقابة:

- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات.
- إعداد وانجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها.

### (4) في مجال المنازعات:

- دراسة التظلمات ومعالجتها.

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المؤرخ في 25 شعبان 1427 الموافق لـ 18 سبتمبر 2006، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحياتها، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 2006.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- معالجة طلبات التخفيض الإداري.

### 5) في مجال تسيير الوسائل:

- إعداد الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات والتصفية، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحيينها.
- ضمان تسيير المستخدمين وتقييم الاحتياجات من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد التقديرات لميزانية المطابقة لذلك.
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.

### 6) في مجال للاستقبال والإعلام:

- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- نشر المعلومات والآراء اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات مع تذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجباية.
- التعاون والتنسيق مع الهيكل المركزي المكلف بالإعلام في مجال إستراتيجية الاتصال والاستقبال والإعلام وكذا تنفيذها.

ثالثا:الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات:تنظم مديرية كبريات المؤسسات في خمس (05) مديريات فرعية وقباضة بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير سنة 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها،<sup>(1)</sup> كما يلي:

### 1) المديرية الفرعية لجباية المحروقات: وهي مكلفة بالمهام التالية:

- ❖ تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات العاملة في القطاعين البترولي وشبه البترولي وكذا الشركات الأجنبية غير المقيمة والخاضعة للقانون الجبائي.
- ❖ إعداد برامج مراجعة هذه الملفات وتنفيذها.
- ❖ إعداد التشخيصات الدورية والتحليل والإحصائيات وتحضير مخطط العمل.

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير سنة 2009، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2009.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

تضم هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (03) مكاتب:

1. مكتب تسيير الملفات الجبائية.
2. مكتب المراجعات الجبائية.
3. مكتب الإحصائيات والملخصات.

(2) المديرية الفرعية للتسيير: وتمثل مهامها في:

- ❖ تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للقانون العام وكذا المؤسسات غير المقيمة.
  - ❖ مهام الوعاء ومتابعة تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم.
  - ❖ معالجة ملفات استرجاع الرسم على القيمة المضافة.
- وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (03) مكاتب:

1. مكتب تسيير الملفات.
2. مكتب التدخلات ودعم التسيير.
3. مكتب مراقبة التحصيل والتصفية.

(3) المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات: تتمثل مهامها في:

- ❖ تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها.
  - ❖ اقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة.
  - ❖ البحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها مع إنجاز التحقيقات والتحريات.
- وتتكون هذه المديرية الفرعية من مكنتين:

1. مكتب المراجعات.
2. مكتب البطاقيات والمقارنات والتحريات.

(4) المديرية الفرعية للمنازعات: وهي مكلفة بما يلي:

- ❖ فحص الشكاوي والطعون الخاضعة لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات ودراستها.
- ❖ تحضير الملفات النزاعية المتعلقة بالقضايا المقدمة للهيئات القضائية المختصة مع فحص هذه الملفات ومتابعتها.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاث (03) مكاتب:

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

1. مكتب الشكاوي.

2. مكتب لجان الطعن والمنازعات القضائية.

3. مكتب التبليغ والأمر بالصرف.

5) المديرية الفرعية للوسائل: وهي مكلفة بما يلي:

❖ تسيير المسارات المهنية للمستخدمين والمبادرة بالأعمال التكوينية.

❖ إعداد الميزانية السنوية والحساب الإداري ومسك الجرد.

❖ الأمر بدفع التخفيضات

❖ متابعة وتنسيق جهاز تقييم الأداء في إطار مؤشرات التسيير.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (03) مكاتب:

1. مكتب المستخدمين والتكوين.

2. مكتب الوسائل.

3. مكتب عمليات الميزانية.

6) قباضة الضرائب: وتتمثل مهامها في:

❖ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو

الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

❖ تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري العمل بهما والمتعلقة بالتحصيل

القصري للضريبة.

❖ مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية وتقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس

المحاسبة.

وتتضمن قباضة الضرائب ثلاث (03) مصالح هي:

1. مصلحة الصندوق.

2. مصلحة المحاسبة.

3. مصلحة المتابعات.

7) مصلحة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة: وتتمثل مهامها في:

❖ تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

❖ نشر المعلومات في اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، لتذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم.

❖ التكفل بحاجيات مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص الوثائق الجبائية.

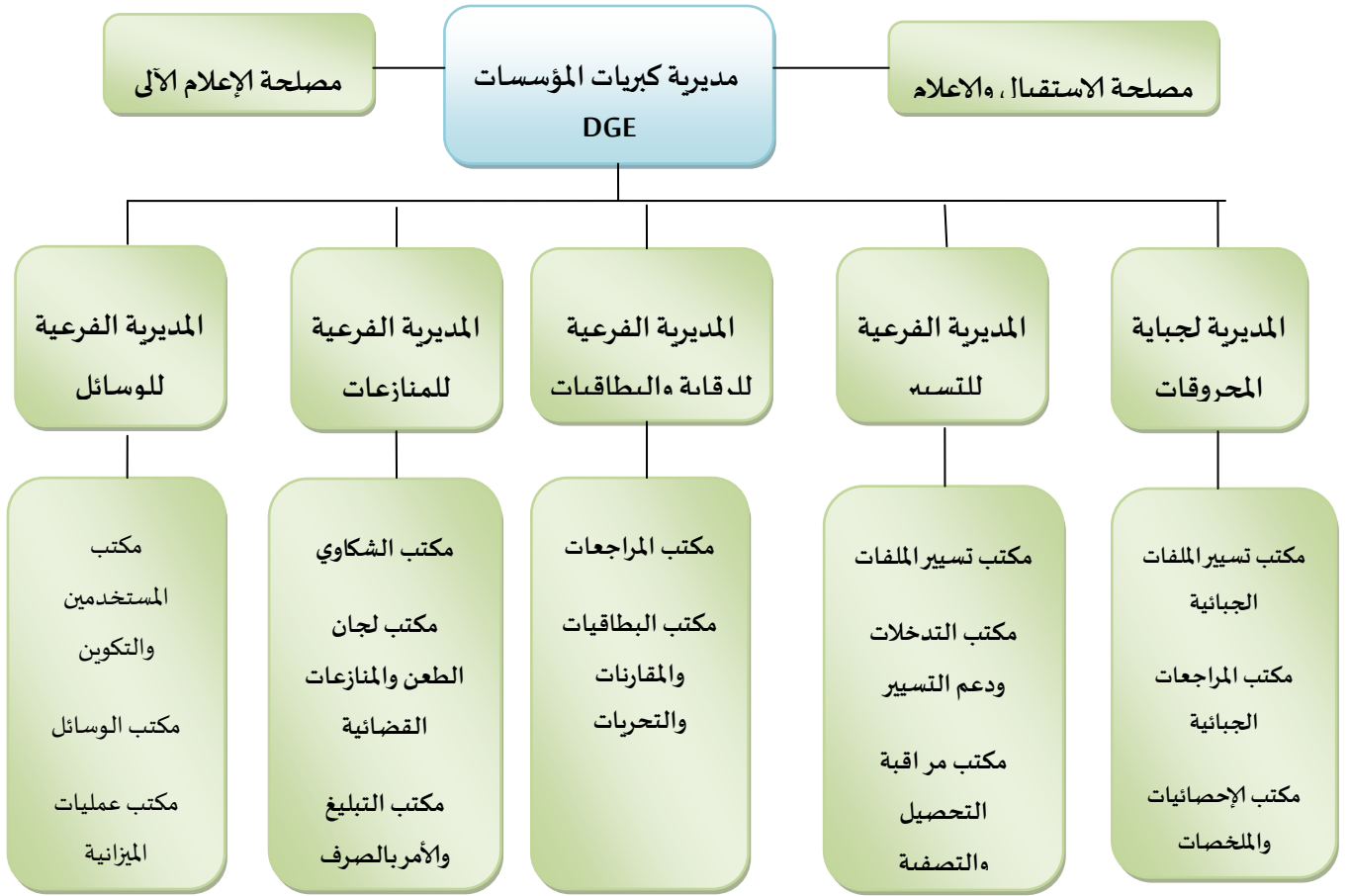
(8) مصلحة الإعلام الآلي: وتتلخص مهامها في:

❖ استغلال التطبيقات وتأمينها

❖ تسيير التأهيلات وتراخيص الدخول

❖ تحيين الملفات التقنية للتجهيزات المعلوماتية والتطبيقات المستعملة

الشكل: (01): التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر 1430، الموافق لـ 21 فبراير 2009، نفس المصدر السابق.

رابعا: أهداف إنشاء مديرية كبريات المؤسسات:

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

يعتبر عدد المؤسسات الكبرى في الجزائر محدود مقارنة ببعض الدول الأخرى لذلك تعد مراقبة احترامها للالتزامات الضريبية أمرا مهما للخزينة العمومية، كما يسمح أن تجمع ملفات هذه المؤسسات داخل مديريةية كبريات المؤسسات ونذكر من هذه الأهداف:

- ❖ ضبط تفعيل الجباية البترولية، وجباية المحروقات.
- ❖ تبسيط الإجراءات القانونية الضريبية من خلال تنظيم كل المصالح وعاء، تحصيل، رقابة جباية، منازعات، استقبالات في هيئة واحدة وملف واحد.
- ❖ التخصص في التسيير والرقابة على الملفات، وفي عين المكان للشركات البترولية وشبه البترولية.
- ❖ تخصيص عمليات التحصيل (جباية المحروقات، الجباية العادية).<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: مراكز الضرائب(CDI)

استحدثت مراكز الضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 25 شعبان 1427 الموافق لـ 24.09.2006، والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الضريبية وصلاحياتها،<sup>(2)</sup> وهذا استجابة لضرورة تحسين أداء الإدارة الضريبية والخدمات المقدمة للمؤسسات المتوسطة والأشخاص الطبيعي الخاضعين للنظام الحقيقي التي لا يقل رقم أعمالها السنوي عن (8.000.000). وهي بذلك تتكفل بتسيير الملفات الضريبية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والتي لا تدخل ضمن اختصاص مديريةية كبريات المؤسسات، وتهدف مراكز الضرائب إلى تقديم خدمات نوعية للمكلفين بالضريبة، تطوير شراكة جديدة تجمعها بهم، توحيد وتجميع كافة المعاملات والإجراءات من تحديد الوعاء الضريبي، التحصيل، المنازعات، الرقابة الضريبية لنفس المكلف في مكان واحد.<sup>(3)</sup>

### أولا: مهام مركز الضرائب

<sup>(1)</sup> حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2011/2012)، صص.27، 28.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم تنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 25 شعبان 1427، الموافق لـ 18 سبتمبر 2006، المحدد والمنظم للمصالح الخارجية للإدارة الجباية وصلاحياتها، العدد 59، مرجع سابق، الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 2006.

<sup>(3)</sup> فضيلة خير، "إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، م 5، ع2، (04 ديسمبر 2022)، ص. 622.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

تتكفل مراكز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة. وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية،<sup>(1)</sup> لاسيما:

### 1. في مجال الوعاء:

- ❖ يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- ❖ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- ❖ تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها.

### 2. في مجال التحصيل:

- ❖ التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب الرسوم والأتاوى.
- ❖ تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- ❖ تضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم.

### 3. في مجال الرقابة:

- ❖ البحث عن المعلومات الجبائية واستغلالها، ومراقبة التصريحات.
- ❖ إعداد برامج التدخلات والقيام بها وتقييم نتائجها.

### 4. في مجال المنازعات:

- ❖ دراسة ومعالجة الشكاوي.
- ❖ متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- ❖ تعوض قروض الرسوم.

### 5. في مجال الاستقبال والإعلام:

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم تنفيذي رقم 06-327، المؤرخ في 25 شعبان 1427 الموافق 18 سبتمبر 2006، المحدد والمنظم للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، العدد 59، مرجع سابق، الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر سنة 2006.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- ❖ ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- ❖ التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.
- ❖ تنظيم وتسيير المواعيد.
- ❖ نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب: ينظم مركز الضرائب في ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين حسب المادة 88 من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير 2009، يحدد وينظم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحايتها،<sup>(1)</sup> كما يلي:

### (1) المصلحة الرئيسية للتسيير: وهي مكلفة بما يلي:

- ❖ التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات.
- ❖ المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.
- ❖ اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/ أو لمراجعة المحاسبة.
- ❖ إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخر مع الحرص على انسجامها.

وتضم هذه المصلحة الرئيسية خمس (05) مصالح وهي:

1. المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.
2. المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء، والأشغال العمومية.
3. المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
4. المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.
5. المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

### (2) المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وهي مكلفة بما يلي:

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، من القرار الوزاري المشترك رقم مؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير سنة 2009، يحدد وينظم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحايتها، العدد 20، مرجع سابق، المادة 88.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- ❖ إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- ❖ اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية أربع (04) مصالح:

1. مصلحة البطاقات والمقارنات.

2. مصلحة البحث عن المادة الضريبية.

3. مصلحة التدخلات.

4. مصلحة المراقبة.

(3) المصلحة الرئيسية للمنازعات: وهي مكلفة بما يلي:

- ❖ دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ونتائج فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

❖ متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية ثلاث (03) مصالح:

1. مصلحة الاحتجاجات.

2. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية.

3. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع.

(4) القباضة: وتتمثل مهامها فيما يلي:

- ❖ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

❖ تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

❖ مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

وهي الأخرى تتضمن ثلاث (03) مصالح:

1. مصلحة الصندوق.

2. مصلحة المحاسبة.

3. مصلحة المتابعات.

5) مصلحة الاستقبال والإعلام: تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف لاسيما، بما يلي:

❖ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

❖ نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6) مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وهي مكلفة بما يلي:

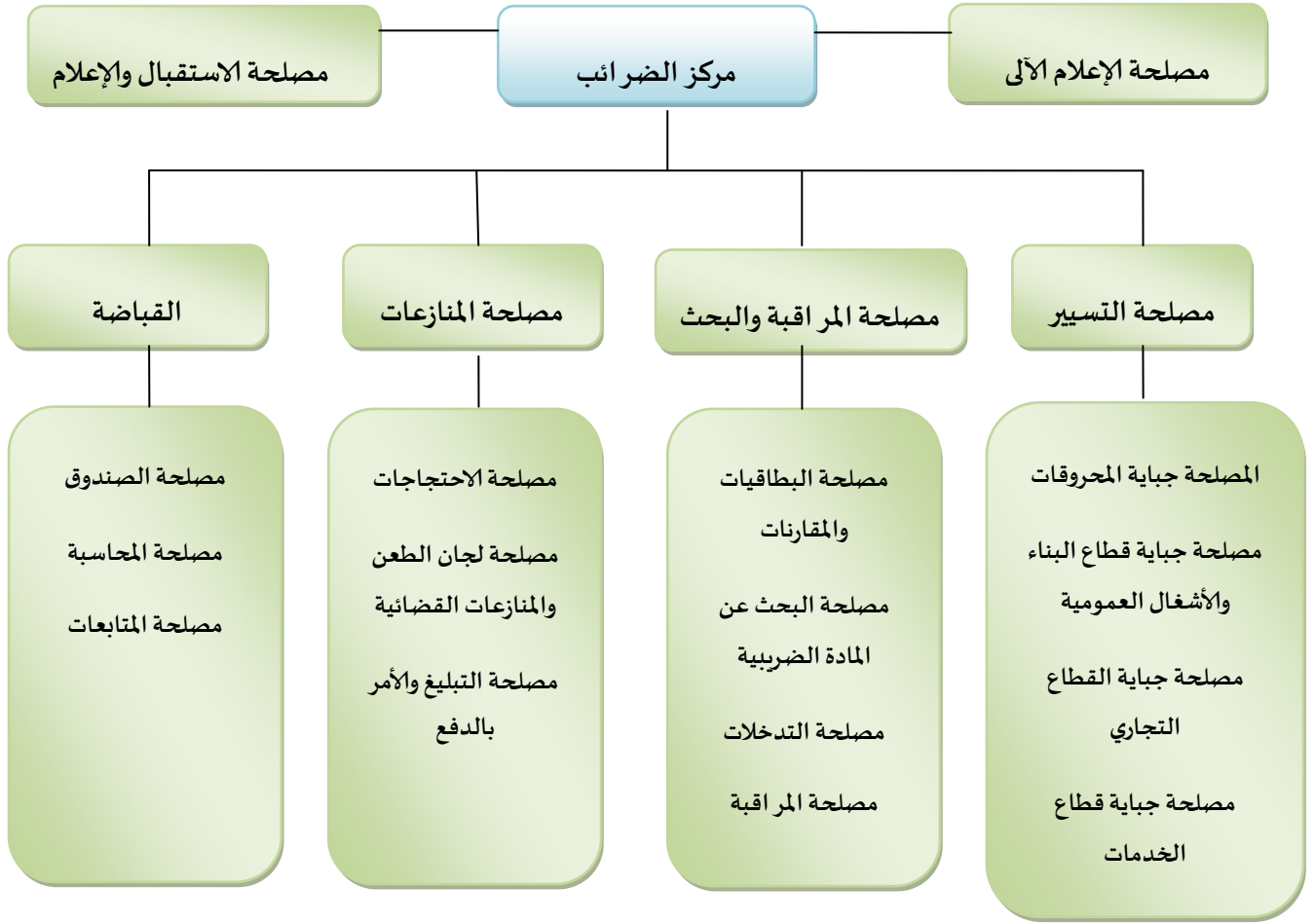
❖ استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.

❖ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.

❖ الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر 1430 الموافق لـ 21 فبراير 2009، مرجع سابق، المادة 88.

### ثالثا: دور مراكز الضرائب

إن إنشاء مراكز الضرائب يأتي لتلبية حاجة ملحة لتحسين عملية التسيير والمراقبة للمكلفين ذوي الأهمية المتوسطة، الذين لا يخضعون لمديرية كبريات المؤسسات، حيث يقدمون خدمات ترقيم الحسابات ومتابعة التصريحات الضريبية والمدفوعات، ويقومون بالتسجيل المحاسبي للإيرادات ومراقبتها، ويتولون أعمال التحصيل لهذه الفئة من المكلفين.

### رابعا: أصناف مراكز الضرائب:

تبعاً لمعيار عدد الملفات قسمت المراكز الضريبية إلى ثلاثة أصناف هي:

- الصنف 5: لعدد الملفات الأكثر من 8.000 ملف.
- الصنف 7: لعدد الملفات أكثر من 2.000 إلى 8.000 ملف.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- الصنف 2: أقل من 2.000 ملف.<sup>(1)</sup>
- ويتم تقسيم مراكز الضرائب إلى ثلاثة (03) طرازات حسب أهمية المعنيين بالضريبة وعدد المكلفين بها، كما يلي:
- ❖ مراكز الضرائب طراز (01)(CDI TYPE01): تضم من 8001 إلى 12000 مكلف بالضريبة ومن 120 إلى 150 عون ضرائب بمختلف الرتب.
- ❖ مراكز الضرائب طراز (02)(CDI TYPE 02): تضم من 4000 إلى 8000 مكلف بالضريبة ومن 90 إلى 120 عون ضرائب بمختلف الرتب.
- ❖ مراكز الضرائب طراز (03)(CDI TYPE 03): تضم أقل من 4000 مكلف بالضريبة ومن 90 إلى 60 عون بمختلف الرتب.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: المراكز الجوية للضرائب (CPI):

- تمثل عملية استحداث المراكز الجوية للضرائب المرحلة الختامية لعملية العصرنة وإعادة تنظيم مصالح الإدارة الجبائية على المستوى الخارجي الذي تم الانطلاق فيه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327-06 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها،<sup>(3)</sup> بعد افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك مراكز الضرائب. ولقد تقرر إنشاء 250 مركزا جواريا للضرائب على المستوى الوطني (إنشاء مركز جوارى للضرائب أو أكثر على مستوى كل ولاية) تتكفل بتسيير حوالي 70% من ملفات المجتمع الجبائي الذين يقل رقم أعمالهم عن 8000000 والتمثلة في:
- ❖ المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي (نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).
  - ❖ المستثمرات الفلاحية.
  - ❖ الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمم المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية.
  - ❖ المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم.

<sup>(1)</sup> حمزة بوشيبان، عادل بن سعد الله، مرجع سابق، ص. 22.

<sup>(2)</sup> إبراهيم حراش، نفس المرجع السابق.

<sup>(3)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 327-06، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

❖ المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها.<sup>(1)</sup>

يهدف إنشاء المركز الجوّاري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات. ويمثل المركز الجوّاري للضرائب المتميز بنفس كيفية التنظيم والتشغيل لهذه الأخيرة، المحاور الجبائية الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص، يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشيات والقباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية.<sup>(2)</sup>

### أولاً: مهام المراكز الجوّارية للضرائب

تختص المراكز الجوّارية للضرائب، في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات، بكل الضرائب والرسوم المستحقة على هذا الصنف من المكلفين بالضريبة وبالخصوص حسب المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 327-06 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر 2006، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.<sup>(3)</sup>

#### 1) في مجال الوعاء:

- ❖ تمسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها.
- ❖ تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها.

#### 2) في مجال التحصيل:

- ❖ تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والأتاوى.
- ❖ تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- ❖ تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

#### 3) في مجال الرقابة:

- ❖ تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها.

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 327-06، مرجع سابق، المادة 20.

<sup>(2)</sup> حمزة بوشيبان، عادل بن سعد الله، مرجع سابق، ص 23.

<sup>(3)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 327-06، مرجع سابق، المادة 26.

❖ تراقب التصريحات وتنظم التداخلات.

(4) في مجال المنازعات:

❖ تدرس الشكاوي وتعالجها.

❖ متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.

❖ تدرس طلبات التخفيض الإداري.

(5) في مجال الاستقبال والإعلام:

❖ ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

❖ تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل تعديل.

❖ تنظيم وتسيير المواعيد.

❖ نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب: ينظم المركز الجوازي للضرائب في ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين وفقا للمادة 102 من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير سنة 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.<sup>(1)</sup>

(1) المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف لاسيما، بما يلي:

❖ إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.

❖ المصادقة على جداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

❖ إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات.

وتضم هذه المصلحة الرئيسية أربع (04) مصالح:

1. مصلحة جباية النشاطات التجارية والحرفية.

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير 2009، مرجع سابق، المادة 102.

2. مصلحة الجباية الزراعية.

3. مصلحة جباية المداخيل والممتلكات.

4. مصلحة الجباية العقارية.

(2) المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف لاسيما، بما يلي:

❖ تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوازي للضرائب والممتلكات العقارية الموجودة فيه.

❖ متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقييم نشاطات المصالح المعنية.

وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية ثلاث (03) مصالح:

1. مصلحة البطاقات والمقارنات.

2. مصلحة البحث والتدخلات.

3. مصلحة المراقبة.

(3) المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتتكلف لاسيما، بما يلي:

❖ دراسة كل الطعون نزاعية أو إعفائية موجهة للمركز الجوازي للضرائب.

❖ التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقررة.

❖ متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.

وتتضمن هذه المصلحة ثلاث (03) مصالح:

1. مصلحة الاحتجاجات.

2. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية.

3. مصلحة التبليغ والأمر بالصرف.

(4) القباضة: وتكلف لاسيما، بما يلي:

❖ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

❖ تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

❖ مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تضم القباضة ثلاث (03) مصالح هي:

1. مصلحة الصندوق.

2. مصلحة المحاسبة.

3. مصلحة المتابعات.

5) مصلحة الاستقبال والإعلام: وتكلف لاسيما، بما يلي:

❖ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

❖ نشر معلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجواري للضرائب.

6) مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف لاسيما، بما يلي:

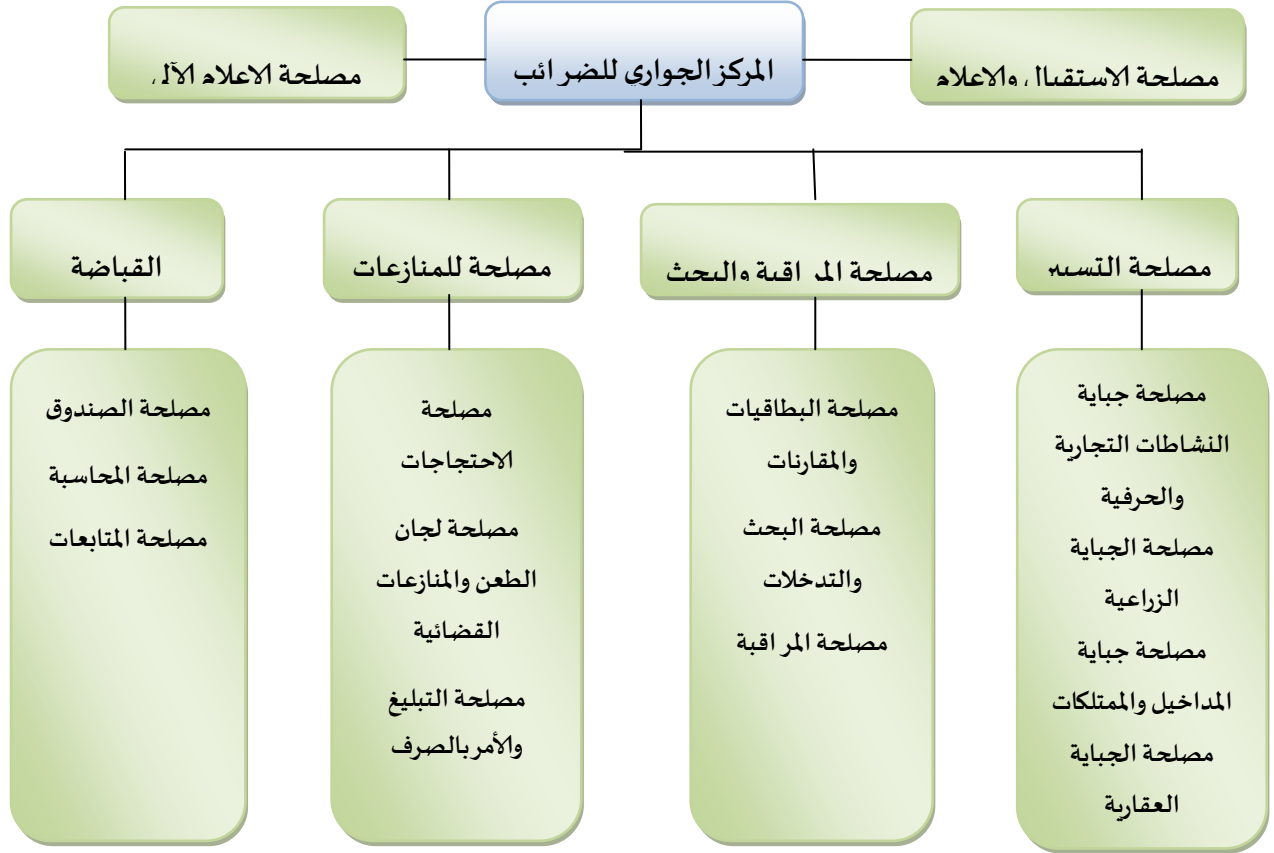
❖ استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.

❖ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.

❖ الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب



المصدر: من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير 2009، نفس المرجع السابق، المادة 102.

### المبحث الثالث: الخدمات الرقمية للإدارة الضريبية:

تعتبر عملية رقمنة الإدارة الضريبية من المحاور الرئيسية التي ركز عليها برنامج العصرنة، حيث تساهم بشكل كبير في تحسين مستوى التحصيل الضريبي وهذا من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التي تؤثر بشكل كبير في زيادة مستويات التحصيل الضريبي من خلال تحسين نوعية الخدمة المقدمة، تسريع الوصول إلى المعلومات الضريبية، تسهيل طرق التواصل والاتصال بين الإدارة الضريبية والمكلفين، تقليص نفایات التسيير، بالإضافة إلى تسهيل قيام المكلفين بأداء التزاماتهم الضريبية بطريقة سريعة وبأقل تكلفة.

#### المطلب الأول: النظام المعلوماتي "جبايتك"

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي، كأحد أولوياتها الأساسية، بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة على إجراءات مبسطة، من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحكومتها، لهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.<sup>(1)</sup>

ومن بين أنظمة المعلومات التي استحدثتها المديرية العامة للضرائب، بالتعاون مع المتعامل الاسباني (sistema –indra)، نجد النظام المعلوماتي الجبائي "جبايتك" والتي تم إطلاقه في ديسمبر 2016، والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة إلى الإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية، وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي<sup>(2)</sup>. وقد تم اقتراح خدمات بوابتك "جبايتك" على المؤسسات التابعة لمركز الضرائب وسيتم تعميمه تدريجيا ليشمل مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات.<sup>(3)</sup>

#### أولاً: تعريف نظام المعلومات الجبائي "جبايتك"

<sup>(1)</sup> سميرة مناصرية، زهيدة زبيري، مرجع سابق، ص. 17.

<sup>(2)</sup> معي الدين محمود عمر، فيصل بوزيان، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين"، مجلة المعيار، م 12، ع 1، (02 جوان 2021)، ص. 302.

<sup>(3)</sup> محمد قوادري، "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، م 6، ع 2، (2022)، ص. 241.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

حسب بلاغ وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013، على مستوى موقعها الإلكتروني " تنتهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري إنجازه (JIBAYATIC) جبايتك".<sup>(1)</sup>

وجبايتك (JIBAYATIC) هو مصطلح يشير إلى "فرض الضرائب" في اللغة العربية و"tic" يتوافق مع مصطلح تقنيات المعلومات والاتصال للتصريح عبر الانترنت، وكذا الدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة.<sup>(2)</sup>

وبالتالي تعتبر "جبايتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية عبر الانترنت وبدأ عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الانترنت مصحوبا بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة.<sup>(3)</sup>

هذه البوابة هي أول تجربة لإجراءات العمل عن بعد، المصممة لتسهيل وتبسيط الرسوم الضريبية، ويسمح بالتصريح والدفع عبر الانترنت على الرابط خاص<sup>(4)</sup> تم إطلاقه رسميا من مركز الضرائب لباب الزوار في الجزائر العاصمة، في 04 أفريل 2017، ليتم تعميمه على باقي مصالح الإدارة الجبائية قبل ديسمبر 2018، سيمكن هذا النظام إدارة الضرائب من أن تكون إدارة فعالة في خدمة السلطة العمومية والمواطن، وسيساعد على تحسين تحصيل عائدات الضرائب العادية.<sup>(5)</sup>

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الانترنت والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى حيث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداء من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب والرسوم عن طريق الدفع الإلكتروني، أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين

<sup>(1)</sup> محمد قوادري، مرجع سابق، ص. 241.

<sup>(2)</sup> الجبالي بن عبو، أسماء قورار، "التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية دراسة حالة مركز الضرائب سعيدة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م 16، ع 24، (نوفمبر 2020)، ص. 79.

<sup>(3)</sup> محمد قوادري، مرجع سابق، ص. 242.

<sup>(4)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، موقع جبايتك: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>، (تاريخ الإطلاع: 10 أفريل 2024)، على الساعة 14:56.

<sup>(5)</sup> فاروق سحنون، محمد لعربية، "دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة- دراسة حالة-مركز الضرائب لولاية سطيف"، مجلة دراسات اقتصادية، م 15، ع 03، (25 سبتمبر 2021)، ص. 518.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب فإن نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم، وقد تم وضع 23 مركز نموذجي للتعريف بالعملية وللإطلاع على سير هذا التطبيق المعلوماتي قبل تعميمه على جميع المراكز.<sup>(1)</sup>

أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي "جبايتك" أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الانترنت من خلال بوابة التصريح الإلكتروني حيث تعتبر هذه خدمة جديدة تمت إضافتها مؤخرا في البوابة.<sup>(2)</sup>

### ثانيا: خطوات التصريح والدفع الإلكتروني:

من أجل القيام بالتصريح والدفع الإلكتروني للضرائب عبر البوابة « *jibayatic* »، فإنه يتم اتباع عدة خطوات كالتالي:

#### 1) شروط الولوج لخدمة جبايتك:

يعتبر الاكتتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات "جبايتك" وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط. هذا الاكتتاب قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين. يتضمن ملف الاكتتاب:

- ❖ استمارة طلب الاكتتاب.
  - ❖ دفتر الأحكام العامة.
  - ❖ كشف أو كشوف التعريف البنكي (RIB).
  - ❖ تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص فيه للموقع على استمارة الاكتتاب بالتصرف نيابة عنه، إذا لم يكن الموقع على الاستمارة الممثل القانوني للمكاتب.
- عند تكوين ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضرائب بحجز موعد من اختياره على بوابة "جبايتك" لإيداعه على مستوى مصلحة الاستقبال للهيئة التابع لها. يستلم المكلف بالضريبة

<sup>(1)</sup> عبد الله سفيان رمادلية، كمال قويدري، "تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر، عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، م14، ع02، (29 جوان 2020)، ص. 478.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع، ص. 479.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

يوم إيداعه للملف ظرفا مغلقا يحتوي على رمز الدخول للفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات  
عن بعد.<sup>(1)</sup>

وبعد تلقي رمز الدخول الخاص بالملف، يمكنه الوصول إلى منطقتيه الخاصة والبدء في  
استخدام الخدمات المقدمة هناك:

1. يتم الوصول إلى مساحتك الخاصة من البوابة العامة، في قسم "مساحة التصريح الإلكتروني".
2. تتم دعوتك لإدخال رمز الدخول الخاص، والذي توفره DGI.
3. تمنحك "مساحة التصريح والدفع الإلكتروني" إمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات:
4. إدخال تصريحًا جديدًا.
5. تصحيح التصريحات المعلقة.
6. استشارة التصريحات المدخلة.
7. تتبع حالة مدفوعاتك.
8. عرض بيانات الاشتراك الخاصة بك.<sup>(2)</sup>

### (2) تحديث الملف:

يجب على دافعي الضرائب الذين يرغبون في تحديث بيانات الاشتراك الخاصة بهم:

- ❖ إيداع المستندات المكتملة حسب الأصول لدى المصلحة المختصة.
- ❖ تقوم هذه المستندات بإلغاء واستبدال المحدث المودعة سابقا لدى المصلحة التابع لها.
- ❖ يتم أخذ التعديلات بعين الاعتبار في موعد أقصاه الموعد النهائي الضريبي التالي.
- ❖ لن يتم إرسال أي معلومات حساسة عبر البريد الإلكتروني إلى دافع الضرائب.
- ❖ يتعلق هذا التحديث بالبيانات التي تظهر في نموذج الاشتراك و/ أو ملحقه.<sup>(3)</sup>

### (3) التصريح الضريبي:

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، <https://www.mf.gov.dz>، (تاريخ الاطلاع:

10 أبريل 2024)، على الساعة 15:45.

<sup>(2)</sup> محمد دريدي، محمد رفيق مجاني، نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب ودوره في تطوير إجراءات التحصيل الضريبي،  
دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سوق أهراس، مذكرة ماستر، جامعة العربي تبسي، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، (2019-2020)، ص. 32

<sup>(3)</sup> نفس المرجع، نفس المكان.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

تعمل خدمة التصريح الإلكتروني من أول وصول أثناء التسجيل ويظل التصريح في وضع المسودة في المجال الخاص لدافع الضرائب، والذي لا يمكن لأي طرف آخر الوصول إليه ويتم الإرسال بالضغط على "أرسل البيان" ويتم إعداد التصريح عبر ثلاثة مراحل:

3.1 إدخال التصريح: يعتبر إدخال التصريح الضريبي أول مرحلة من مراحل إعداد التصريح عبر البوابة، ويتم ذلك كما يلي:

1. يتم عرض استمارة معبأ مسبقاً بمعلوماتكم الخاصة.
2. سيطلب منك تحديد أنواع الضرائب التي تخضع لها وملاً المجالات المتعلقة ببيانات التصريح.
3. يقوم النظام تلقائياً بحساب المبالغ الخاضعة للضريبة والرسوم المستحقة لكل ضريبة معلن عنها بالإضافة إلى إجمالي مبلغ التصريح.

3.2 تصحيح التصريح: هي ثاني مرحلة من مراحل إعداد التصريح وتمنح للمكلف إمكانية تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله إلى DGE، وبمجرد إرسال الإعلان، لا يمكن تعديله.

3.3 إرسال التصريح: بعد إدخال الإعلان، يجب إرساله إلى المصلحة المختصة بالنقر فوق الزر "إرسال" ويتم إنشاء إشعار دفع لضمان استلام الإعلان.<sup>(1)</sup>

4 دفع الضريبة: التحويل هو صيغة الدفع المحتفظ بها في هذه الخدمة، بمجرد "إرسال" التصريح، يتم:

- ❖ إنشاء أمر نقل ويتم تقديمه للطباعة إلى دافع الضرائب.
- ❖ يتاح بعد ذلك إقرار بالاستلام لتنزيله من دافع الضرائب.
- ❖ يقدم المكلف أمر التحويل، من نسختين، إلى مصرفه للتنفيذ.
- ❖ يسمح جهاز ملاحظات البيانات غير المادي لإنهاء الإجراء وتحديث البوابة الإلكترونية وفقاً لذلك.

- ❖ يتم إبلاغ دافع الضرائب في منطقته الخاصة بالبوابة بنتيجة الإجراء.
- ❖ في أي وقت، يمكن للمكلف استشارة تصريحاته الصادرة ومتابعة حالة تنفيذ مدفعاته.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، في: <https://mfdgi.gov.dz>، (تاريخ الإطلاع:

06 ماي 2024)، 14:00.

<sup>(2)</sup> محمد دريدي، محمد رفيق مجاني، مرجع سابق، ص. 32.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

5) الإنهاء أو التجديد: يتم تجديد الاشتراك في هذه الخدمة سنويا بموجب اتفاقية ضمنية، ما لم يتم إنجازها من قبل أحد الطرفين وذلك بمبادرة من:

1.5) دافع الضرائب: يمكنه إلغاء اشتراكه برسالة موجهة إلى DGE، يسري هذا الإنهاء بعد شهر واحد من استلامه من قبل DGE، وهو الوقت اللازم لتنفيذ إجراء التصريح الورقي.

2.5) المديرية العامة للضرائب DGE: يمكنها إنهاء الاشتراك عند وقوف النشاط، عدم امتثال دافع الضرائب للقواعد التي تحكم هذه الخدمة وبعض الحالات الأخرى وفي هذه الحالات يتم إخطار هذا الإنهاء عن طريق البريد لدافعي الضرائب.<sup>(1)</sup>

ثالثا: التزامات الأطراف:

إن التعامل بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية في إطار البوابة *jibayatic* يوجب التحديد السليم لالتزامات الطرفين وذلك من أجل تحقيق وضوح العلاقة بين المتعاملين وقد تم تحديد هذه الالتزامات كالتالي:

1) التزامات المديرية العامة للضرائب DGE: تتمثل التزامات المديرية العامة للضرائب إزاء المكلفين ضمن البوابة فيما يلي:

❖ تتعهد DGE بضمان أقصى قدر من توافر وسهولة الوصول إلى البوابة والحفاظ على وظائفها في حالة جيدة.

❖ في حالة الظروف القاهرة، التي تغير بشكل دائم توافر البوابة وسهولة الوصول إليها، تتعهد DGE بإبلاغ دافع الضرائب الأعضاء في النظام التلطفى لإعلان ودفع الالتزامات الضريبية، دون المساس بدافع الضرائب.<sup>(2)</sup>

2) التزامات دافع الضرائب: يتعهد دافع الضرائب العضو بالامتثال لقواعد حسن سير هذه الخدمة:

<sup>(1)</sup> محمد دريدي، محمد رفيق مجاني، مرجع سابق، ص. 35.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع، المكان نفسه.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

❖ استخدام كمبيوتر الوصول مع حل الحماية من تهديدات الفيروسات والتعليمات البرمجية الخبيثة.

❖ الالتزام بالمواعيد القانونية للإعلان والدفع.

❖ سلوك مخلص ومسؤول.

❖ الحفاظ على سرية رموز الوصول.

❖ تعتبر البيانات المرسله صادرة بانتظام من دافع الضرائب العضو أو من الوكيل الذي وافق عليه.

❖ إن نظام التصديق الإلكتروني للبوابة هو أساس هذا المبدأ وإطاره.

❖ يقوم دافع الضرائب بتقديم ملف لدى DGE، مقابل إقرار الاستلام، خلال الشهر، بأي وثيقة مرفقة يجب أن تصحب بيانه الشهري.

3) التحكم في البيانات: أثناء إدخال التصريح، تخضع البيانات لجهاز رقابة يهدف فقط إلى تحسين موثوقيتها إذ لا تتعلق هذه الرقابة على الامتثال الضريبي لمحتوى التصريح الذي يقع تقييمه ضمن اختصاص الخدمات المختصة وعلى هذا النحو، يتم الحفاظ على مبدأ "التصريح" للنظام الضريبي الجزائري في وظائف البوابة، كما يتم أيضا إجراء بعض اختبارات التناسق للبيانات أثناء مساعدة الإعلان ويتم احتساب الجزاءات المتأخرة تلقائيا.

4) التبادل الآمن: فيما يخص أمن البيانات والمعلومات ضمن البوابة فقد عملت الإدارة الضريبية ضمن برمجة البوابة على توفير المميزات التالية:

❖ تم تجهيز البوابة بشهادة إلكترونية تم الحصول عليها من هيئة إصدار الشهادات التي تضمن صحة البوابة إلى دافع الضرائب العضو.

❖ يتم تشفير تبادل البيانات بين البوابة الإلكترونية ودافع الضرائب الأعضاء مسبقا (باستخدام مفتاح 128 بت) قبل إرسالها عبر الإنترنت، وبالتالي فإن سلامة التبادلات مضمونة.

❖ يستجيب هيكل رموز الوصول للتوصيات الفنية الصارمة (الطول والتكوين...).

❖ سيضمن إصدار إقرار الاستلام للمكلف حسن الاستقبال من قبل DGE للإقرار الضريبي.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

5) تتبع المبادلات: في إطار تتبع التبادلات فقد تقرر أرشفة جميع الإعلانات التي تعتبرها DGE قابلة للاستغلال تلقائيا، لمدة أربع سنوات، بالتنسيق الأصلي، كما أنتجها دافع الضرائب.<sup>(1)</sup>

الشكل (04): رمز موقع جبايتك



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، <https://www.mf.gov.dz>

رابعاً: مزايا خدمة جبايتك:

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب، "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية من خلال تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، ويمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" فيما يلي:

1) فيما يخص الإدارة:

- ❖ التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدأ من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- ❖ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- ❖ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- ❖ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.

<sup>(1)</sup> محمد دريدي، محمد رفيق مجاني، مرجع سابق، ص. 36.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- ❖ الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
  - ❖ تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات
  - ❖ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.<sup>(1)</sup>
- (2) فيما يخص المكلفين بالضريبة: تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:
- ❖ إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
  - ❖ الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 خلال كامل أيام الأسبوع.
  - ❖ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
  - ❖ الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
  - ❖ الدفع عبر الانترنت لضرائبه ورسومه.
  - ❖ الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.
  - ❖ تقديم الطعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط... وغيرها).<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: البوابة الإلكترونية "مساهمته" للتصريح والدفع الإلكتروني

تعمل الإدارة الجبائية الجزائرية على تنفيذ برنامج عصرنة القطاع. الذي يتم من خلاله التخطيط لإصلاح شامل لهيكل وطريقة عمل المصالح في هذا الإطار يعد مشروع رقمته المديرية العامة للضرائب أحد المحاور الأساسية لهذه الورشة الضخمة والتي لا تزال قيد الإنشاء (حتى كتابة هذه الأسطر) ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> حسين كماش، لقمان بوخدوني. "رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر، 1992-2022، حالة البوابتان الإلكترونيةتان "جبايتك" و"مساهمته"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، م06، ع02، (27/11/2022)، ص. 775، 776.

<sup>(2)</sup> حمزة بوشيبان، عادل بن سعد الله، مرجع سابق، ص. 26.

<sup>(3)</sup> شوقي مرداسي، علي جلابة، مداخلة بعنوان: تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، بتاريخ (12 نوفمبر 2022).

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

بوابة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد(صيف 2021). الهدف منها تبسيط الإجراءات الإدارية والقيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة والسماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنت.

يندرج إطلاق هذا الفضاء الرقمي ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار "قم بالتصريح والدفع ... دون التنقل إلى مصالحنا"، ويهدف هذا التطبيق إلى السماح للمكلف بالضريبة القيام بمختلف العمليات الضريبية عن بعد دون التنقل إلى المصالح المختصة، وما يميز هذه الخدمة أنها توفر إمكانية دفع الضريبة عن بعد وليس الاكتفاء بالتصريح الجبائي<sup>(1)</sup>. يتم تعميم بوابة "مساهمتك" على مستوى قبضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز الضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة

لقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب. إذ أشرفت المديرية العامة للضرائب أمال عبد اللطيف يوم الخميس 22 جويلية 2021 بوهران على إطلاق بوابة إلكترونية تحت اسم "مساهمتك" تتيح للمكلفين بالضريبة التابعين لقباضات الضرائب التصريح والدفع عبر الانترنت وذلك بحضور إدارات من إدارة الضرائب ومؤسسات مصرفية وكذا مكلفين بالضريبة. حيث أصبح بإمكان المكلف بالضريبة بدءا من هذا اليوم التصريح والدفع عن بعد عبر "مساهمتك"، حسبما أوضحته السيدة أمال عبد اللطيف مشيرة إلى أن الإجراءات عن بعد ستتم بالتزامن والدفع عن طريق الانترنت بواسطة البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية والخصم المباشر<sup>(2)</sup>.

وتأتي هذه العملية في إطار تنوع وسائل دفع الضرائب والرسوم وتحديث الخدمات المقدمة في هذا المجال ريثما يتم إنشاء مراكز ضريبية عبر كافة التراب الوطني ونشر نظام المعلومات "جبائتك"، كما أفادت السيدة أمال عبد اللطيف بأن التسديد عن طريق البطاقة البنكية قد تم تسقيفه بمبلغ 5 ملايين دينار في مرحلة أولى على أن يتم رفع المبلغ إذا استلزم الأمر ذلك، كما تم تحديد الدفع ببطاقة الذهبية بمليون دينار جزائري<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> فهيمة بلول، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي، جبائتك ومساهمتك نموذجا"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، م 17، ع 02، (30 ديسمبر 2022)، ص. 405.

<sup>(2)</sup> مرداسي شوقي، جلاية علي، مرجع سابق، ص 9.

<sup>(3)</sup> منصور بن عمارة، علي جلاية، مداخلة بعنوان: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات، يوم 6 ديسمبر 2023، ص. 10.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

تسمح هذه الإمكانية للمكلف بدفع ضرائبه بشكل إلكتروني ومباشر من حساباته البنكية إلى مصلحة الضرائب. فبمجرد إرسال التصريح، يتم تحويله إلى قسم الدفع، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الجبائية، وبعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الإنترنت.<sup>(1)</sup>

هذه الخدمة تسمح للمكلفين بتسوية التزاماتهم الضريبية عبر الإنترنت، مع إمكانية دفع المبالغ المستحقة مباشرة من خلال التحويل المالي عبر النظام البنكي للدفع الجماعي. حيث تم يوم 19 جويلية 2021 بمقر وزارة المالية توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب وبنك الجزائر الخارجي، لانضمام المديرية إلى نظام قبول الدفع عبر الإنترنت عن طريق البطاقة البنكية (CIB) لسداد الضرائب والرسوم.

### أولاً: المعنيون بنظام "مساھمتك"

يتم تقديم هذه الخدمة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب حيز الخدمة<sup>(2)</sup>، والهيئات الجبائية الغير مجهزة بنظام "جبائتك"، كما يهدف هذا النظام إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل الالتزامات الضريبية من خلال السماح للمكلفين بالتصريح والدفع عبر الإنترنت، إذ يمكن للمكلفين الحاملين للبطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية دفع تصريحاتهم بالولوج إلى فضائهم الخاص على بوابة "مساھمتك" وهذا في إطار تنوع طرق الدفع الإلكترونية وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساھمتك" على مستوى قباضات الضرائب، حيث تزيل هذه الخدمة الطابع المادي عن الإجراءات اليدوية التالية:

- ❖ التصريح الجبائي الشهري (سلسلة ج رقم 50).
- ❖ التصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية (التصريح التقديري ج رقم 12 والتصريح النهائي. سلسلة ج رقم 12 مكرر).
- ❖ طلب التوظيف البنكي.

<sup>(1)</sup> فاطمة مفتاح، هوارية بن حليمة، "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية-الواقع والتحديات"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، م 12، ع 01، (01/06/2022)، ص. 173.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، <https://www.mf.gov.dz>، (تاريخ الإطلاع: 10 ماي 2024)، على الساعة 16:30.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- ❖ دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بالتصريحات الصادرة.<sup>(1)</sup>
  - ❖ إن الانخراط في هذه الخدمة يمنح للمكلف بالضريبة الحق في فضاء خاص وآمن في بوابة "مساهمتك" والتي تتوفر على الوظائف التالية:
  - ❖ الوصول إلى بيانات التعريف الخاصة (مع إمكانية تحديث رمز التوصليل).
  - ❖ المساعدة في إدخال بيانات التصريحات بالضرائب والرسوم مع الحساب التلقائي لها.
  - ❖ دفع الضرائب والرسوم المصرح بها عن بعد عن طريق البطاقة البنكية أو الذهبية.
  - ❖ المتابعة المستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع التي تم إجراؤها.
  - ❖ توثيق كامل لعروض خدمات بوابة "مساهمتك".<sup>(2)</sup>
- يتم منح المكلف رمز الدخول إلى فضائه الخاص، بعد عملية إدخال البيانات، يظل التصريح في وضع المسودة، في الفضاء الخاص بالمكلف بالضريبة ولا يمكن لأي طرف آخر الدخول إليه.
- ثانياً: إجراءات وشروط الانخراط في الخدمة:

بالعودة إلى الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب وبالتحديد بوابة [moussahamtic\\_aide@mf.gov.dz](mailto:moussahamtic_aide@mf.gov.dz)، نجدها تتضمن مختلف شروط الاستفادة من الخدمة والتزامات القانونية الواقعة على كل طرف سواء المكلف بالضريبة أو المديرية العامة للضرائب. فمن أجل الانخراط في الخدمة ينبغي على المكلف بالضريبة سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أن يسعى أمام مصلحة الضرائب المختصة من أجل تقديم طلب الانخراط حسب النموذج المحدد، ويتم فتح حساب خاص له في المنصة يتمكن من خلاله الولوج للمنصة والقيام بمختلف العمليات الضريبية لاسيما التصريح الجبائي أو الدفع الإلكتروني باستعمال بطاقة التأمين أو البطاقة الذهبية.<sup>(3)</sup>

أما فيما يخص إجراءات الاستفادة من الخدمة فينبغي على المكلف الدخول إلى الفضاء الخاص مع تشغيل خدمة الإجراءات عن بعد، واختيار نوع الخدمة سواء التصريح أو الدفع، ففي حالة رغبة المكلف التصريح بمداخيله يقوم باختيار نوع النموذج الخاص بطبيعة النشاط الخاضع للضريبة مثل سلسلة التصريح ج 50 أو ج 12 حسب الحالة، وعند إتمام عملية التصريح يتم إرساله وتحويله إلى قسم الدفع، بالإضافة إلى ضرورة ملأ حقول طلب التوطين البنكي. وما يميز

<sup>(1)</sup> كمال حسين، لقمان بوخدوني، مرجع سابق، ص. 779.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع، ص. 779.

<sup>(3)</sup> فهيمة بلول، مرجع سابق، ص. 405.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

خدمة "مساهمتك" أنها تمنح للمكلف إمكانية دفع الضريبة إلكترونيا دون عناء التنقل إلى قبضة الضرائب المختصة، مما يسهل ويساهم في تحصيل الديون الضريبية ويخفف الضغط على موظفي المصالح الضريبية.<sup>(1)</sup>

الشكل (05): رمز موقع مساهمتك



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>

تجدر الإشارة إلى أن ملف الانخراط يمكن تحميله مجانا على مستوى العنوان الانخراط في مساهمتك حيث يسمح الانخراط للمكلف بالضريبة بالاستفادة من فضاء خاص وآمن، وهو يتضمن مختلف العمليات التي الممكن إنجازها (التصريح الضريبي ودفع الضرائب) الاطلاع على الحساب الضريبي (الديون، البيانات الشخصية وما إلى ذلك).<sup>(2)</sup>

ثالثا: مزايا نظام "مساهمتك"

هذه الخدمة تقدم عدة مزايا باعتبارها فضاء رقمي إلكتروني يساهم في تخفيف الإجراءات على المكلفين بالضرائب بشكل كبير، بما في ذلك تسهيل إمكانية الولوج إلى الخدمة بدون تكاليف مع توفير الوقت والجهد الذي يستغرقه الانتقال إلى مصلحة الضرائب، إضافة إلى إمكانية الوصول السهل إلى بيانات المكلفين وتقديم خدمات لاسيما إنشاء وتعديل التصاريح الجبائية والدفع الإلكتروني للضرائب، تمكين الممثلين القانونيين للمكلف بالضريبة من إدارة العمليات الضريبية عبر المنصة. كما يمكن تلخيص مزايا نظام "مساهمتك" في النقاط التالية:

<sup>(1)</sup> فريمة بلول، مرجع سابق، ص ص. 405، 406.

<sup>(2)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ الإطلاع على الموقع: (11 ماي 2024)، على الساعة 11:12.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- ❖ خدمات البوابة مجانية، باستثناء حدوث طارئ قاهر، وهي تتميز بقدر كبير من الجاهزية وسهولة الولوج إليها
- ❖ تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة والبوابة بصفة آمنة
- ❖ ترفق خدمة التصريح عن بعد بمساعدة سهلة الاستخدام من شأنها تجنب أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الناتجة عن الإجراءات الورقية
- ❖ بمجرد إرسال التصريح، يتم تحويله إلى قسم الدفع، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الجبائية، بعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الانترنت
- ❖ يمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية، فبمجرد نجاح العملية، يتم إبلاغه بنتيجة الإجراء من خلال استلام إيصال الدفع على مستوى فضائه الخاص.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: دور المنصات الإلكترونية في تسهيل المعاملات الضريبية

مما لا شك فيه إن اعتناق برنامج الخدمة الإلكترونية وفي مختلف المعاملات يشكل عدة فوائد ومزايا سواء في إطار العلاقة بين الإدارة وطالب الخدمة أو في إطار سير الخدمة العمومية بصفة عامة، على هذا الأساس ينبغي تبيان أهمية تقديم الخدمة بالطريقة الإلكترونية بالنسبة للمكلف للضريبة:

#### أولاً: تسهيل الإجراءات ومرونتها

توفر الخدمات الرقمية والتي تقدم بطريقة إلكترونية الكثير من الإيجابيات لاسيما ما يتعلق بتسهيل الإجراءات بالنسبة للمكلف بالضريبة الذي كان يعاني من الإجراءات البيروقراطية في ظل الإدارة التقليدية، فما يلاحظ من خلال منصة الخدمات الإلكترونية المتوفر على مستوى وزارة المالية، أنها تحقق مرونة وسهولة أثناء تقديم التصريحات الجبائية وكذا أثناء دفع الضريبة وفق نظام مساهمته.

وإن كان المكلف بالضريبة يضطر للتنقل إلى المركز المختص وينتظر الكثير من الوقت للحصول على أي وثيقة أو إيداعها بطريقة تقليدية فإن الخدمة الإلكترونية توفر له كل السرعة والمرونة

<sup>(1)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب <https://mfdgi.gov.dz/moussahamati> تاريخ الاطلاع على الموقع: (11 ماي 2024)، على الساعة 12:15.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

ويتحصل على الوثائق التي يحتاجها وبكل سهولة وأريحية بعيدا على ضغط المكاتب والموظفين الذين يستعملون الكثير من التضيق على المكلف.

### ثانيا: تفعيل الأداء الضريبي:

إن اعتماد المنصات الرقمية المتوفرة على مستوى المديرية العامة للضرائب تحقق فوائد فيما يخص عملية التصريح الجبائي الذي يتم بطريقة سلسلة تشجع المكلف بالضريبة على القيام بذلك عوض التنقل إلى المصلحة المختصة، كما تساهم هذه المنصات على تفعيل الأداء الضريبي لأنه تم وضع تقنية الدفع الإلكتروني التي تسمح للمكلف بالتسديد دون عناء التنقل. فاعتماد هكذا تقنيات يوفر للمكلف الوقت والجهد ويجعله يلتزم بدفع ضرائبه دون أن يفكر في التحايل أو التقاضي، على أن من أهم الأسباب التي جعلت المكلفون يتهربون عن دفع الضرائب هي تلك الإجراءات البيروقراطية التي كانت سائدة والتي تجعل المواطن ينفر منها ولا يهتم بالتسديد. كما أن اعتماد الطريقة الإلكترونية لتسديد الضرائب تساهم في المساواة بين الخاضعين للضريبة وتمنع تلك الممارسات التي كانت الأعوان التابعين لإدارة الضرائب يقومون بها مقابل حصولهم على مزايا غير مشروعة.

### ثالثا: تحقيق الشفافية

أن الانتقال نحو المعاملات الرقمية الإلكترونية يساهم في شفافية العمل والإداري وشفافية المعلومات التي تعرض للمواطن بنفس الطريقة، فلا شك أن تقديم الخدمة عن بعد يقضي على الكثير من الآفات التي كانت الإدارة تعاني منها في ظل الإدارة التقليدية نظرا لوجود موظفين يستعملون مناصبهم لتحقيق أغراض غير مشروعة.<sup>(1)</sup>

### المطلب الرابع: الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها من مشروع عصرنة الإدارة الجبائية

تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال عصرنة إدارتها الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف

منها:

❖ تقديم المديرية العامة للضرائب دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات، قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها.

❖ ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة.

<sup>(1)</sup> فهيمة بلول، مرجع السابق، ص ص. 4، 5.

## الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

- ❖ تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفاعلية والنجاعة المطلوبين.
  - ❖ ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين.
  - ❖ ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين.
  - ❖ إعداد تدير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لكافة الموظفين وكل حسب مسؤوليته.
  - ❖ تبسيط الإجراءات
  - ❖ لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.
  - ❖ البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.<sup>(1)</sup>
- نلاحظ مما سبق أن المديرية العامة للضرائب تسعى لبناء علاقات شراكة موثوقة مع المكلفين بالضريبة، مع تعزيز قدراتها في مجال المراقبة ومكافحة التهرب الضريبي، لذلك وجب عليها اعتماد نظام معلوماتي فعال وتطويره لتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية وزيادة العائدات الضريبة بما يلي احتياجات المكلفين بالضرائب بشكل كامل.

<sup>(1)</sup> شوقي مرداسي، علي جلابة. مرجع سابق، ص. 4.

### خلاصة الفصل:

سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الضريبية التي قامت بها إلى عصرنة النظام الضريبي بإحداث ضرائب عصرية ذات طابع دولي وتبسيط الإجراءات وتخفيفها، كما قامت بإعادة تنظيم هيكلها الإدارية بإحداث مديريات وهيئات جديدة وتكييف القوانين بما يتماشى مع التطورات الحاصلة، مع تعميم منظومة الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لتسهيل عملها وتحسين نوعية الخدمة للمكلفين بالضريبة، حيث يعد إدراج الرقمنة من أهم معالم الإصلاحات لتواكب بذلك الأنظمة الضريبية المتطورة والتطورات الحاصلة في هذا المجال.

تسعى المديرية العامة للضرائب بالجزائر لعصرنة إدارتها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تسهيل عملياتها كالتحصيل الضريبي والرقابة، أين تم إحداث مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تمكن المكلفين بالضرائب مع هذه الإدارة من القيام بإجراءاتهم الإدارية والتصريح عن بعد، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية وكذا إقامة بنية تحتية لنظام معلوماتي جبائي عصري.

## الفصل الثالث:

تقييم و اقع رقمنة التحصيل الضريبي

في الجزائر

### تمهيد

في ظل التطورات العالمية المتسارعة في مجال التكنولوجيا، أصبحت الرقمنة أحد العوامل الحيوية في تحسين الخدمات الحكومية وتعزيز كفاءة الإدارة. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر، من خلال تقييم برنامج عصرنه المصالح الخارجية للإدارة الضريبية والآليات الرقمية المستخدمة في عمليات التحصيل. كما سيتم تحليل العوائق التي تواجه عملية الرقمنة وتحديد الآفاق المستقبلية لتطوير الإدارة الضريبية في البلاد، بهدف توجيه الجهود نحو تحقيق نظام ضريبي فعال ومتطور يلبي احتياجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية. سيتناول هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقييم برنامج عصرنه المصالح الخارجية للإدارة الضريبية في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم الآليات الرقمية للتحصيل الضريبي.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق تطوير الإدارة الضريبية الرقمية في الجزائر.

## المبحث الأول: تقييم برنامج عصرنه المصالح الخارجية للإدارة الضريبية

تعد عملية عصرنه المصالح الخارجية للإدارة الضريبية من العوامل الرئيسية التي تسهم في تحسين كفاءة النظام الضريبي وتعزيز الشفافية والمصداقية في عملية التحصيل الضريبي. وفي هذا السياق يأتي تقييم برنامج عصرنه المصالح الخارجية للإدارة الضريبية في الفترة (2017-2022) كخطوة أساسية لفهم كيفية تطبيق هذه التكنولوجيات ومدى تأثيرها على أداء الإدارة الضريبية.

### المطلب الأول: مديرية كبريات المؤسسات

تبنّت الجزائر نفس الاتجاه العالمي وذلك بتخصيص إدارة خاصة بكبار المكلفين تسهر على التسيير الجيد لملفاتهم الضريبية نظرا لتعدد أنشطتهم، ما أدى إلى استحداث مديرية كبريات المؤسسات التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006 على مستوى الجزائر العاصمة بين عكنون، فهي تمثل 70% من مجموع الإيرادات الضريبية.

لقد كان من المقرر إنشاء ملحقتين لمديرية كبريات المؤسسات وفق ما جاء به مشروع عصرنه الإدارة الضريبية في كل من قسنطينة ووهران، بغرض امتدادها ووجودها في مناطق النشاط الأكثر أهمية والتقرب من الشركات والمكلفين بالضريبة الكبار على مستوى ولايات الوطن، لتحسين جودة الخدمة بتسهيل وتوفير الوقت والجهد للمكلفين، إلا أن إنجاز الملحقتين لم يتجسد إلى غاية سنة 2024 مقارنة بتاريخ إطلاق المشروع سنة 2002.

فعملية إنجاز المصالح الملحقة لمديرية كبريات المؤسسات في الجزائر قد تواجه عدة تحديات متعلقة بالإدارة، التخطيط والتمويل والسياسات، وتحتاج إلى جهود متواصلة لتجاوز هذه التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة، ومن بين هذه التحديات ما يلي:

❖ **التحديات المالية:** قد تكون هناك تحديات مالية تعيق عملية إنشاء المصالح الملحقة مثل: قلة التمويل أو الضغط على الميزانية العامة. مما يؤثر على جوانب مختلفة من تشغيل هذه المصالح، بما في ذلك توظيف الموظفين المؤهلين، وتوفير البنية التحتية الضرورية، بالإضافة إلى تكاليف الصيانة والتشغيل المستمرة.

❖ **التأخير في التخطيط والتنسيق:** قد يكون هناك تأخير في عمليات التخطيط والتنسيق بين الجهات المعنية بما في ذلك الحكومة المركزية والسلطات المحلية بسبب التعقيدات البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة ما يؤدي إلى تأخير التنفيذ الفعلي للمشاريع الجديدة.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

❖ **التغيرات السياسية والقانونية:** قد تحدث تغيرات في السياسات الحكومية أو التشريعات القانونية التي تؤثر على عملية المصالح الملحقمة، فقد تقرر الحكومة وضع سياسات جديدة أو تغيير التشريعات القانونية المتعلقة بالبنية التحتية ما يتطلب إعادة تقييم المشاريع القائمة وتكييفها مع الأوضاع الجديدة.

❖ **التأخير في الترتيبات الهندسية والبنية التحتية:** بناء فروع جديدة يتطلب تنسيقاً هندسياً دقيقاً وإنشاء بنية تحتية مثل المباني والاتصالات والشبكات، وهذا يستغرق وقتاً طويلاً، عادة ما يكون هذا العمل معقداً ويتطلب تخطيطاً دقيقاً وموارد كبيرة، بما في ذلك الحصول على التصاريح اللازمة وتنفيذ الأعمال الإنشائية، هذا يمكن أن يؤدي إلى تأخير في البدء في تقديم الخدمات أو تشغيل الفروع الجديدة بشكل كامل.

أولاً: تطور الحصيلة الجبائية لمديرية كبريات المؤسسات:

الجدول رقم (04): تطور الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الإيرادات الضريبية	1,117,066	1,269,999	2,356,080	2,263,593	1,255,767	1,354,578

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، إحصائيات المديرية العامة للضرائب.

نلاحظ من خلال الجدول تغيرات في الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات على مدى الست سنوات الماضية، حيث تباينت الحصيلة من سنة لأخرى:

من 2017 إلى 2018: نلاحظ في هذه الفترة زيادة طفيفة في الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات بمقدار 152,933 مليون دينار جزائري وقد يرجع هذا إلى:

ارتفاع معدلات الضرائب أو تحسينات في تقدير الضرائب وتقدير الدخل للمؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات. كما قد يسهم النمو الاقتصادي في هذه الفترة إلى ارتفاع أرباح ودخل المؤسسات مما يزيد من تحصيل الضرائب المستحقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هناك

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

تحسينات في عمليات الرقابة والتفتيش مما يؤدي إلى اكتشاف المزيد من حالات التهرب الضريبي وبالتالي تحصيل المزيد من الديون.

من 2018 إلى 2019: نلاحظ في هذه الفترة زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية بمقدار 1,086,081 مليون دينار جزائري، حيث أن هذا الارتفاع الكبير يعود إلى تطبيق النظام المعلوماتي "جبايتك" الذي دخل حيز الخدمة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات سنة 2019، وهو ما يدل على نضج النظام وقدرته على جمع البيانات بشكل أكثر فعالية مما أدى إلى تحسين عمليات التصريح والتحصيل، كما يمكن أن يكون هناك التزام بالتصريح والدفع عن من قبل المؤسسات نتيجة لتوفير خدمات أكثر سهولة وبالتالي ارتفاع نسبة التحصيل. كما قد تكون التسهيلات التي منحها إدارة الضرائب للمكلفين لها دور في تشجيع المكلفين ودفعهم لتسديد مستحقاتهم الضريبية مما يسهم أيضا في ارتفاع الإيرادات الضريبية للمديرية.

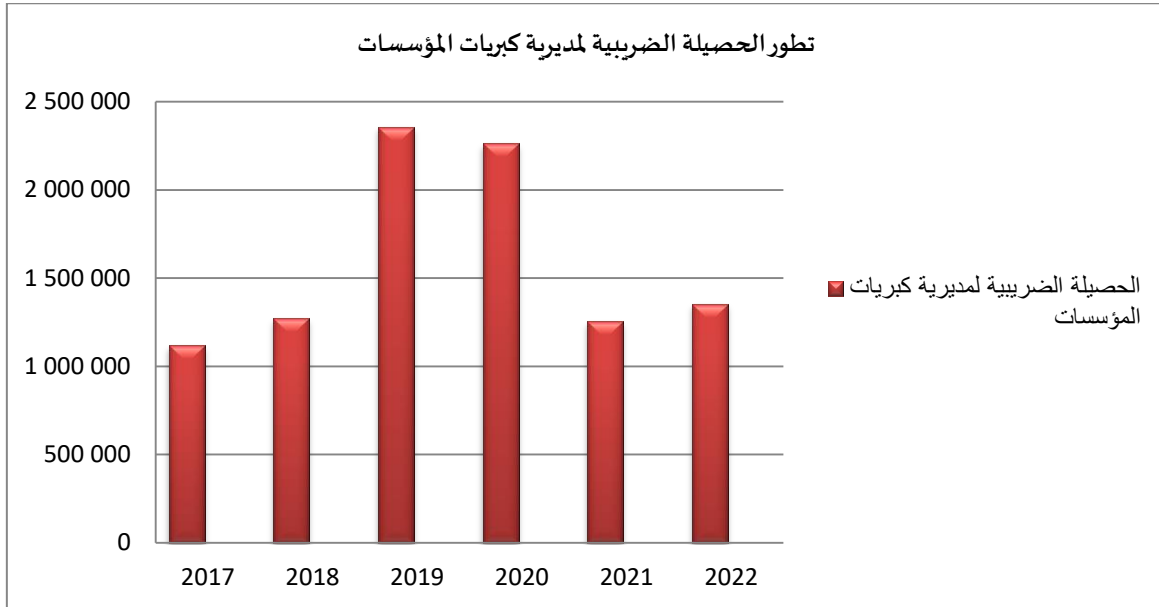
من 2019 إلى 2020: يتضح لنا في هذه الفترة انخفاض طفيف في مجموع الإيرادات الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات بمقدار 92,487 مليون دينار جزائري، وهذا راجع إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي أو انكماش الاقتصاد وبالتالي انخفاض في معدلات الأرباح المؤسسات وانخفاض الضرائب المستحقة، أو يكون هناك تغييرات في السياسات الضريبية مثل تخفيض معدلات الضرائب أو الإعفاءات الضريبية التي قدمتها المديرية العامة للضرائب للمكلفين.

من 2020 إلى 2021: شهدت هذه الفترة انخفاض كبير في الإيرادات الضريبية بمقدار 1,007,826 مليون دينار جزائري، هذا الانخفاض الكبير يعود إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 والذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، ما أدى إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات مداخل الشركات والمؤسسات، إضافة إلى إجراءات الإغلاق والقيود التي فرضتها الحكومة لاحتواء انتشار الفيروس مما أثر على قدرة المؤسسات على العمل وتحقيق الإيرادات. كما عملت المديرية العامة للضرائب على تخفيض معدلات الضرائب مع تمديد المهلة لتقديم التصريحات الضريبية والدفع لدعم المؤسسات في ظل الجائحة.

من 2021 إلى 2022: نلاحظ في هذه الفترة زيادة طفيفة في الإيرادات الضريبية بمقدار 98,811 مليون دينار جزائري وهذا من خلال عودة النشاط الاقتصادي وتعافي بعض القطاعات الاقتصادية من الجائحة وعودة العمل بالنظام مع الاستجابة معه.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

الشكل رقم (06): تطور الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: الشكل من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

تمثل مديرية كبريات المؤسسات في الجزائر دورا حيويا في الحصيلة الجبائية للمديرية العامة للضرائب، إذ تسهم بنسبة 70% من إجمالي الإيرادات الضريبية. مما يجعلها المسؤولة عن جزء كبير من التمويل الحكومي، مما يدعم جهود الحكومة في تمويل المشاريع التنموية ودعم الاستثمارات وتحسين البنية التحتية مع توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

الجدول رقم (05): يمثل الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات والمديرية العامة للضرائب

السنة	الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات	الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب
2017	1,117,066	4.386,770
2018	1,269,999	4,689,120
2019	1,279,990	4,915,820
2020	1,212,749	3,696,140
2021	1,255,767	4,322,380
2022	1,354,578	1,175,100

الوحدة: مليون دينار جزائري

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

يمكن ملاحظة زيادة تدريجية في الحصيلة الضريبية لكل من مديرية كبريات المؤسسات والمديرية العامة للضرائب خلال الفترة المشار إليها في الجدول، مما يشير إلى نمو الإيرادات الضريبية للبلاد. تعتبر مديرية كبريات المؤسسات جزءًا حيويًا من نظام الضرائب، حيث تسهم بشكل كبير في زيادة الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب على مدار السنوات. كما نرى، فإن زيادة الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب ترتبط بزيادة في الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات، مما يدل على دورها الهام في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل الخدمات العامة.

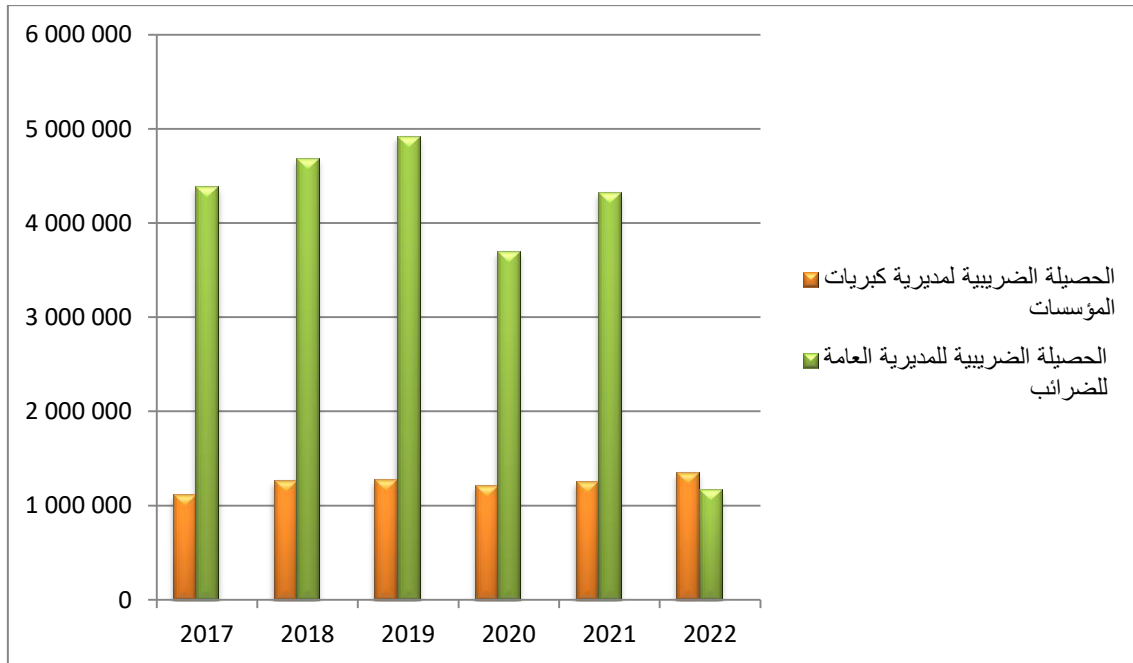
ومع ذلك، شهدت عام 2020 انخفاضًا حادًا في الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب، وكذلك انخفاضًا طفيفًا في حصيلة مديرية كبريات المؤسسات، ويرجع ذلك إلى تداعيات جائحة كوفيد-19. قد يكون الفرق في الانخفاض بين المديريتين ناتجًا عن استخدام مديرية كبريات المؤسسات النظام المعلوماتي "جبايتك" لتسهيل عمليات الدفع، مما جعلها أقل تأثرًا بالأوضاع الصحية وبالتالي استقرارًا في حصيلتها الضريبية.

على الرغم من ذلك، شهدت حصيلة المديرية العامة للضرائب ارتفاعًا مرة أخرى في السنوات التالية. بالمقابل، تراجعت الحصيلة بشكل حاد في عام 2022، والذي يمكن أن يعود جزئيًا

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

إلى تداعيات الجائحة أو تباطؤ النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التسهيلات والإعفاءات التي قدمتها إدارة الضرائب للمؤسسات المالية مثل تقديم خيارات دفع بالتقسيط (الجدولة) حيث كانت تتم عبر 36 شهر والتي امتدت إلى 60 شهر، إضافة إلى جدولة الديون التي تتم عبر 36 شهر مع إلغاء جميع الغرامات الضريبية.

الشكل رقم (07): الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات والمديرية العامة للضرائب



الوحدة: مليون دينار جزائري

المصدر: الشكل من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

### المطلب الثاني: المراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب.

لقد انطلق مشروع مراكز الضرائب مع بداية الثلاثي الثالث لسنة 2001، إلا أن الانطلاق الفعلي لعمل أول مركز نموذجي للضرائب كانت سنة 2006 إلا أنه عرف تأخير بسبب عدم جاهزية الهياكل الإدارية وعدم توفر وسائل الإعلام الآلي التي تقوم بتسيير ملفات المكلفين بالضريبة ومختلف العمليات الجبائية، لينطلق أول عمل لمركز الضرائب النموذجي ببلدية الروبية، ولاية الجزائر سنة 2009.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

حيث تضمن مشروع عصرنة الإدارة الضريبية إنجاز 59 مركز للضرائب على المستوى الوطني، إلا أن ما تم تجسيده إلى غاية سنة ماي 2024 هو إنجاز 43 مركز للضرائب.

وأما بالنسبة للمراكز الجوارية للضرائب فقد تقرر من خلال مشروع العصرنة إنجاز 244 مركز جوارى، على أن يتم إطلاق عمل أول مركز جوارى للضرائب ببلدية سيدي امجد بولاية الجزائر مع نهاية سنة 2007، إلا أن هذا لم يتحقق على أرض الواقع لتكون انطلاقة أول عمل للمركز الجوارى للضرائب سنة 2009.

ومقارنة بعدد المراكز الجوارية للضرائب التي جاء به مشروع العصرنة فقد تم إنجاز 105 مركزا جواريا للضرائب إلى غاية ماي 2024.

الجدول رقم (06): تطور الحصيلة الضريبية للمراكز الضريبية والقباضات خلال الفترة (2017-2022):

السنة	الحصيلة الضريبية (مراكز الضرائب، المراكز الجوارية، القباضات)
2017	2,259,784
2018	2,339,430
2019	2,397,331
2020	2,263,593
2021	2,394,084
2022	2,450,126

الوحدة: مليون دينار جزائري

المصدر: الشكل من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

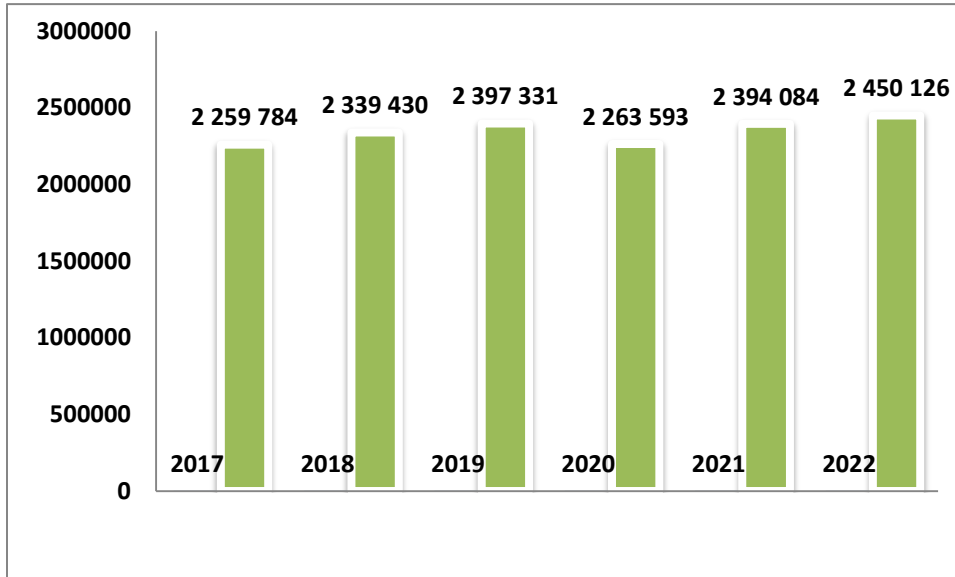
تبدو الحصيلة الضريبية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب والقباضات شهدت تقلبات طفيفة خلال الفترة (2017-2022)، حيث نلاحظ زيادة طفيفة في الحصيلة بين عامي 2017 و2018 وهذا راجع إلى دخول المراكز الجوارية حيز الخدمة، كما يمكن أن تسهم هذه الهياكل الجديدة في توفير عمليات أكثر فعالية لجمع الضرائب وتحصيلها مما يزيد من كفاءة العمل وتقليل الفجوات في الجمع والتحصيل، كما قد تقلل من التعقيد في العمليات الضريبية وتبسيط

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

الإجراءات مما يجعل من السهل على المواطنين الامتثال للضرائب وتقديم التصاريح والدفعات، أو تقوم هذه الهياكل بتعزيز التوعية بشأن الالتزام بالضرائب وأهميتها مما يؤدي إلى زيادة في معدل الامتثال أيضا وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.

كما يبين الجدول تراجع طفيف في الحصيلة الضريبية لعام 2020 وهذا راجع إلى جائحة كورونا والتي أثرت على الاقتصاد الوطني، ليعود الاستقرار وارتفاع الحصيلة في الأعوام الأخيرة حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2022، وهو ما يشير إلى عودة النمو الاقتصادي وامتثال الأفراد والشركات للتصريح والدفع.

الشكل رقم (08): يوضح تطور الحصيلة الضريبية للمراكز الضريبية والقباضات بين 2017 و 2022.



الوحدة: مليون دينار جزائري

المصدر: الشكل من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. وتمثل المراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب كهياكل جديدة استحدثتها إدارة الضرائب في إطار عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر والرفع من مستوى التحصيل الجبائي، هذه الهياكل تسهم بشكل كبير في زيادة الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

الجدول رقم (07): يوضح تطور الحصيلة الضريبية لمراكز الضرائب والقباضات مقارنة بالحصيلة الإجمالية للمديرية العامة للضرائب

السنة	الحصيلة الضريبية للمراكز الضرائب والقباضات	الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب
2017	2,259,784	4,386,77
2018	2,339,430	4,689,12
2019	2,397,331	4,915,82
2020	2,263,593	3,696,14
2021	2,394,084	4,322,38
2022	2,450,126	1,175,70

الوحدة: مليون دينار جزائري

المصدر: الشكل من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. يوضح الجدول أعلاه الحصيلة الضريبية للمراكز الضريبية والقباضات مقارنة بالحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب خلال فترة من عام 2017 إلى عام 2022. والهدف من إنشاء المراكز الضريبية هو تعزيز عملية التحصيل الضريبي عن طريق توفير خدمات ضريبية محلية أكثر فعالية وقربا من المواطنين.

يبين الجدول أن الحصيلة الضريبية لكل من المراكز الضريبية والقباضات زادت تدريجيا خلال الفترة (2017\_2019)، مما يشير إلى نجاح الجهود المبذولة لتعزيز التحصيل الضريبي خاصة مع استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجية لجمع الضرائب كنظام "جبايتك" عبر المراكز الضريبية ونظام "مساهمتك" المعمم على مستوى القباضات وعلى الرغم من أن عملية الدفع عبر هذه المنصات تبقى اختيارية إلا أن هناك إقبال نسبي عليها وتسهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

في عام 2020، نلاحظ انخفاض في الحصيلة الضريبية للمراكز الضريبية والقباضات بينما ظلت حصيلة المديرية العامة للضرائب عند مستوى مرتفع. وقد يكون هذا نتيجة لتأثيرات جائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي والتحصيل الضريبي في المناطق المحلية، لتعود الحصيلة

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

---

الضريبية للمراكز الضريبية للارتفاع مرة أخرى وكذلك حصيلة المديرية العامة للضرائب عام 2021. بالمقابل شهدت الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب انخفاض حاد مما يشير إلى وجود تحديات أو عوامل تؤثر سلباً على التحصيل الضريبي في هذه الجهة الرئيسية. وبالتالي نستنتج أن جهود المراكز الضريبية والقباضات ساهمت في زيادة الحصيلة الضريبية لمديرية الضرائب، في حين تواجه هذه الأخيرة تحديات تؤثر على أداءها في جمع الضرائب.

## المبحث الثاني: تقييم الآليات الرقمية للتحصيل الضريبي

في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم، تعتبر الآليات الرقمية أداة حيوية في تحسين وتسهيل عمليات جمع الضرائب. وفي الجزائر، تمثل هذه الآليات نقطة تحول مهمة في عمليات التحصيل الضريبي إذ تشهد انتشارا واسعا، ما يفتح آفاقا جديدة لتحليل كفاءتها ومدى تطبيقها وتقييم فعاليتها في جمع الضرائب.

### المطلب الأول: البوابة الإلكترونية "جبايتك"

تعد البوابة الإلكترونية "جبايتك" أول نظام معلوماتي تقدمه المديرية العامة للضرائب للمكلفين يتيح لهم إمكانية التصريح والدفع عن بعد.

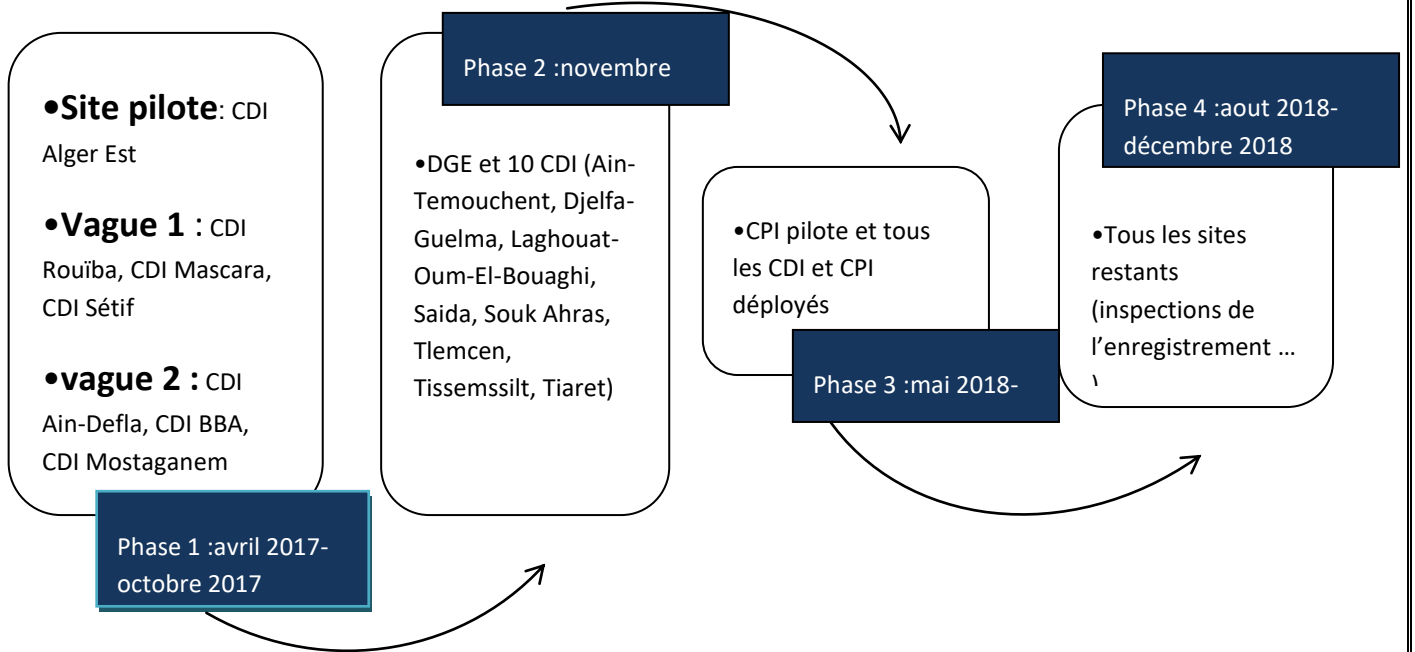
تقدم خدمات "جبايتك" لدافعي الضرائب على مستوى الهياكل الجديدة، حيث يعتبر التصريح والدفع عبر هذا النظام خطوة إلزامية لدافعي الضرائب الخاضعين لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات ويتم الدفع عن طريق الاقتران المباشر من حساب المكلف. في المقابل، تبقى عملية التصريح والدفع اختيارية للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.

### أولاً: مراحل نشر نظام "جبايتك"

تقوم المديرية العامة للضرائب بتعميم نظام "جبايتك" تدريجيا على مستوى الهياكل الجديدة في جميع أنحاء البلاد نظرا لعدم جاهزية جميع الهياكل. بدأ نشر نظام "جبايتك" للتصريح والدفع عن بعد في مركز الضرائب بالحراش سنة 2017 كمركز نموذجي قبل أن يتم تعميمه على باقي الهياكل. يتم تنفيذ نشر هذا النظام المعلوماتي على مراحل لضمان تطبيقه بشكل شامل وفعال في كافة المراكز كما يلي:

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

### الشكل رقم ( 09 ): مراحل نشر نظام المعلومات "جبايتك"



المصدر: بوكزة كاميلية، " انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)",  
مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م 19، ع 31، (3 مارس 2023)، ص. 337.

لقد تم نشر نظام "جبايتك" عبر الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب والتي تمت عبر

عدة مراحل:

**المرحلة الأولى (أبريل 2017 - أكتوبر 2017):** في هذه المرحلة، تم اختيار موقع تجريبي في

الجزائر العاصمة شرق حيث تم اختيار مركز الضرائب الحراش كأول مركز نموذجي لاختبار النموذج الأولي للمشروع. بعد ذلك تم توسيع العمل ليشمل المرحلة الأولى من التنفيذ عدة مواقع أخرى مثل: روبية، معسكر وسطيف، وفي المرحلة الثانية من هذه المرحلة، تم نشر النظام في مواقع أخرى مثل عين الدفلى، برج بوعرييج، ومستغانم.

**المرحلة الثانية (نوفمبر 2017 - مايو 2017):** في هذه المرحلة تم التركيز على توسيع نطاق

المشروع من خلال نشر النظام عبر عشر مراكز جديدة للضرائب في مواقع مختلفة مثل: عين تيموشنت، قالمة، وتلمسان...، بالإضافة إلى نشره عبر مديرية كبريات المؤسسات.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

المرحلة الثالثة (ماي 2018-جويلية 2018): حيث تم إحداث مركز جوارى للضرائب كنموذج أولي آخر لاختبار المشروع على أن يعمم على باقي المراكز الجوارية، مع استكمال عملية تعميمه على باقي المراكز الأخرى.

المرحلة الرابعة (أوت 2018-ديسمبر 2018): مثلت هذه المرحلة استكمال عملية التوسع ونشر النظام عبر مختلف الهياكل الجديدة المتبقية، وإجراء عمليات الفحص والتفتيش الإداري لضمان جودة النظام والامتثال له.

ثانيا: مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب التي توفر خدمة الإجراءات عن بعد "جبايتك":

حقق قطاع المالية تقدما ملحوظا في تنفيذ عملية التحول الرقمي، حيث شهدت مصلحة الضرائب تطورا سريعا في هذا المجال، تمثل في نشر نظام "جبايتك" على مستوى 40 مركزا خلال سنة 2023، وستستمر العملية سنة 2024 بمعدل 5 مراكز في الشهر، فقد وصلت إلى غاية شهر فبراير 2024 إلى 81 مصلحة على المستوى الوطني، موزعة في 43 مركز للضرائب و37 مركزا جواريا للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، حسب تصريح وزير المالية يوم 29 فيفري 2024.<sup>(1)</sup> وفيما يلي جدول يوضح عدد المراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب التي توفر خدمة "جبايتك" إلى غاية 9 ماي 2024:

الجدول رقم (08): لعدد مراكز الضريبية والمراكز الجوارية التي تتوفر على خدمة "جبايتك" عبر ولايات

### الوطن

جبايتك		الولاية	الرقم
CPI	CDI		
2	1	عين تيموشنت	1
1	1	سيدي بلعباس	2
2	1	سعيدة	3
0	1	تلمسان	4
2	1	معسكر	5
3	1	أم البواقي	6
1	1	قالمة	7

<sup>(1)</sup> عيبر، ص. تقدم رقمنة قطاع المالية يرجع لتنوع المنصات الرقمية. في: <https://elbadilabc-ar.dz>. تاريخ الإطلاع: (16ماي 2024)، على الساعة 13:00.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

3	1	سكيدة	8
1	1	سوق أهراس	9
1	1	عنابة	10
1	1	الطارف	11
2	1	التبسة	12
0	1	باتنة	13
1	1	جيجل	14
/	1	بسكرة	15
1	1	قسنطينة	16
0	1	الأغواط	17
0	1	الوادي	18
0	1	غرداية	19
/	1	إيليزي	20
3	1	النعامة	21
/	1	أدرار	22
0	1	البيض	23
1	1	بشار	24
/	1	تندوف	25
1	1	تيارت	26
2	1	تيسمسيلت	27
1	1	عين الدفلى	28
3	1	مستغانم	29
/	1	الشلف	30
/	1	غليزان	31
1	1	بجاية	32
0	1	برج بوعريج	33
1	2	سطيف	34
5	1	البويرة	35
2	1	الجلفة	36
4	2	البلدية	37
1	1	تيزابزة	38
/	1	تيزي وزو	39
/	1	الجزائروسط	40
/	2	الجزائرشرق	42
46	44	المجموع	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات المديرية العامة للضرائب.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

يوضح الجدول المبين في الأعلى الفرق بين المراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب، حيث تمتلك المراكز الجوارية للضرائب عددا أعلى بمقدار 2 مركز ما يدل على أن هناك تفضيل لتوسيع نطاق توفير الخدمات الضريبية في مناطق أكثر قربا من السكان، مما يمكن أن يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الحكومية.

كما يبين لنا الجدول توزيع مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب التي تقدم خدمة "جبايتك" عبر مختلف الولايات في الجزائر، تظهر بعض الولايات مثل: البليدة والبويرة، التي أصبحت تقدم خدمة "جبايتك" بشكل كامل على جميع المراكز الضريبية والمركز الضريبي التي تتوفر على مستواها في المقابل، تقدم بعض الهياكل في ولايات مثل: سيدي بلعباس ومعسكر خدمات أقل حيث لازال لم يتم تعميم النظام على كل المراكز الجوارية للضرائب. أما الولايات الأخرى مثل إيليزي وتندوف والجزائر وسط فتقدم خدمة "جبايتك" بشكل محدود، حيث تم تعميم النظام على مستوى مركز الضرائب فقط نظرا لعدم توفرها على مراكز جوارية للضرائب.

وهذا راجع إلى أن البنى التحتية اللازمة لتطبيق النظام لا تزال قيد الإنشاء في تلك المناطق مما يعرقل دمجها بشكل كامل في النظام الضريبي الإلكتروني، وهذا يشير إلى التحديات التي تواجهها بعض المناطق في تبني التكنولوجيا الحديثة وتوفير الخدمات الضريبية الإلكترونية بنفس مستوى الفعالية كما في المناطق التي تملك بنية تحتية متقدمة.

كما أنه وفي ظل التطور التكنولوجي، قد تكون هناك اتجاهات نحو تحسين الوصول إلى الخدمات الضريبية عبر الانترنت، مما قد يؤثر على التوزيع المكاني للخدمات الضريبية في المستقبل. وقد تكون هناك توجهات في السياسات العامة لتعزيز التنمية من خلال توفير المزيد من الخدمات الحكومية في بعض المناطق وتحسين البنية التحتية بشكل متساو في جميع المناطق. كما قد تكون هناك أولويات سياسية لتحسين الخدمات الضريبية في بعض المناطق على حساب أخرى، وذلك بناء على الحاجة الماسة أو الأولويات الاقتصادية أو الاجتماعية، ويمكن أن تركز الحكومة على تحسين الخدمات الضريبية في المناطق الحضرية أو المناطق ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى بدلا من المناطق الريفية. إضافة إلى الضغوط السياسية أو الاقتصادية التي قد تتعرض لها الحكومة ما يجعلها توفر خدمة "جبايتك" في مناطق على حساب أخرى. كما نجد بعض المناطق تواجه عدة صعوبات تقنية وإدارية تجعل من الصعب توفير خدمة "جبايتك" بشكل كامل، مثل قلة التقنيات المتاحة أو نقص الموظفين المدربين على الخدمة.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

### المطلب الثاني: البوابة الإلكترونية "مساهمتك"

تعتبر بوابة "مساهمتك" خدمة جديدة أطلقتها المديرية العامة للضرائب في جويلية 2021، تهدف إلى تمكين للمكلفين بالضريبة في المديريات الولائية التي لا تتوفر على مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب من التصريح والدفع عن بعد.

تم إطلاق هذه الخدمة في قباضات الضرائب بالمديريات الولائية، والتي تم نشرها تدريجيا كتجربة مؤقتة حتى يتم تعميم النظام المعلوماتي "جبايتك" على مستوى جميع الهياكل الجديدة. يهدف تعزيز التحول الرقمي في عمليات جمع الضرائب، وذلك إطار تحديث الإدارة الضريبية في الجزائر، حيث تم إلى غاية نهاية سنة 2023 نشر بوابة "مساهمتك" على مستوى 242 قباضة ضرائب على مستوى 31 مديرية ولائية للضرائب، والعملية متواصلة خلال سنة 2024 وهذا حسب تصريح وزير المالية يوم الخميس 29 فيفري 2024.<sup>(1)</sup>

### الجدول رقم (09): المديريات الولائية للضرائب التي توفر خدمة مساهمتك

الرقم	المديريات الولائية	تاريخ النشر	عدد المواقع (مراكز الضرائب، المراكز الجوية قباضة)	السنة
1	وهران شرق	21/7/22	10	2021 (75 موقع)
2	وهران غرب	21/7/22	10	
3	تيزي وزو	21/9/14	15	
4	بومرداس	21/9/14	8	
5	الجزائر غرب	21/9/15	14	
6	تمنراست	21/10/24	2	
7	ورقلة	21/10/24	5	
8	إيليزي	21/10/24	4	
9	بشار	21/10/27	6	
10	تندوف	21/10/27	1	

<sup>(1)</sup> عبيد، ص، مرجع سابق.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

2022 (144 موقع)	10	22/1/9	تبيازة	11
	10	22/2/28	الشلف	12
	11	22/3/3	المسيلة	13
	9	22/9/11	بجاية	14
	13	22/9/14	باتنة	15
	7	22/9/15	خنشلة	16
	9	22/10/4	ميلة	17
	8	22/10/9	غيليزان	18
	11	22/10/16	المدية	19
	6	22/10/19	عنابة	20
	11	22/11/7	جيجل	21
	6	22/11/8	سكيكدة	22
	11	22/11/14	التبسة	23
	6	22/11/15	الطارف	24
	4	22/12/14	الوادي	25
	5	22/12/26	أدرار	26
	7	22/12/27	غرداية	27
	2023 (37 موقع)	17	23/2/1	الجزائر وسط
6		23/10/5	الجزائر شرق	29
3		23/10/22	مستغانم	30
11		23/10/25	تلمسان	31
	256		المجموع	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات، وزارة المالية، والمديرية العامة للضرائب.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

يبين الجدول أعلاه أن عملية نشر نظام مساهمتك بدأت في عام 2021 واستمرت حتى عام 2023، في عام 2021 تم نشر النظام في 75 موقع فيما تم نشره في 144 موقع عام 2022 و37 موقع عام 2023، حيث شهدت بعض الأشهر نشاطا مكثفا في النشر مقارنة بغيرها مثل شهر أكتوبر 2021 وشهر نوفمبر 2022، مما يعكس زيادة عدد المواقع مع مرور الزمن التزام الحكومة المستمر بتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين التحصيل الضريبي بالإضافة إلى توسيع نطاق تطبيق نظام "مساهمتك" عبر مختلف المناطق الجغرافية للجزائر. كما يعكس اهتمام الحكومة نحو تحقيق التوازن الإقليمي بتوفير الخدمات والبرامج الحكومية في جميع أنحاء البلاد، حيث شملت هذه المواقع المدن الكبيرة والصغيرة وحتى المدن الصحراوية مثل: تمنراست.

كما يبين لنا الجدول تفاوتنا في عدد المواقع التي تم نشر النظام فيها، حيث تميل بعض المديريات إلى توفير عدد أكبر من المواقع المزودة بالنظام، إذ تبرز الجزائر العاصمة كأكبر مديرية بعدد المواقع الضريبية تليها وهران، تيزي وزو، وبومرداس، ما يدل على أهمية تلك المناطق في إستراتيجية الحكومة الجزائرية لتعميم نظام "مساهمتك" وتوفير الخدمات مقارنة بالأخرى، وهذا يشير إلى اختلاف في استجابة المناطق المختلفة للنظام وهذا راجع إلى:

❖ **التفاوت في القدرات والموارد:** قد تكون بعض المديريات مجهزة بموارد وقدرات تنظيمية وتقنية أكبر مما يجعلها قادرة على توفير عدد أكبر من المواقع لتطبيق النظام. بالمقابل، قد تواجه بعض المديريات تحديات في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ النظام بكفاءة.

❖ **التوجهات السياسية والاقتصادية:** قد تكون هناك توجهات سياسية أو اقتصادية تؤدي إلى تحديد الأولويات بشكل مختلف بين المديريات المختلفة، فقد يتم توجيه المزيد من الاستثمارات أو الموارد إلى بعض المديريات بناء على الأولويات الحكومية أو الاحتياجات الاقتصادية في تلك المناطق، حيث قد تركز الحكومة على مناطق تعتبرها إستراتيجية سياسيا، سواء لتعزيز الدعم السياسي أو لتحقيق استقرار اجتماعي، أو المناطق ذات النشاط الاقتصادي الكثيف والتي تحتضن مشاريع اقتصادية كبرى والمدن الصناعية كذلك لتلبية حاجيات المتعاملين الاقتصاديين والشركاء، مما يتطلب توفير خدمات أكثر لتعميم النظام ودعم الاقتصاد المحلي أيضا.

❖ **التفاوت في الدعم المحلي:** قد يكون تفاوت في مستوى الدعم المحلي والاستجابة للنظام بين المديرية المختلفة، حيث أن بعض المديرية قد تتمتع بدعم قوي من المجتمع المحلي والشركاء المحليين مما يعزز قدرتها على توفير المزيد من المواقع.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تبايناً في التواريخ التي تم فيها نشر النظام في كل مديرية، مما يشير إلى إستراتيجية متفاوتة في جدولة النشر بين المناطق المختلفة، ويكون ذلك بسبب اختلافات في الاحتياجات المحلية في كل منطقة، كالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمديرية الولائية الكبيرة جغرافياً كالجزائر العاصمة أو المناطق ذات النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب على الخدمات الضريبية ومزيد من عدد المواقع الضريبية لخدمة المكلفين بشكل فعال في جميع الأنحاء. كما قد تتوفر الموارد والبنى التحتية في بعض المناطق لتبني النظام وهو ما يستوجب جولة النشر بشكل مختلف.

كما يمكن أن تؤثر العوامل السياسية والاجتماعية، مثل الانتخابات والتحولت السياسية بشكل كبير على جدولة نشر النظام عبر المديرية الولائية، فقد تؤدي الانتخابات إلى تغييرات في الحكومة والسياسات، مما يؤثر على أولوية الميزانية والتخطيط. كما يمكن أن تؤدي التحولات السياسية إلى إعادة توزيع الموارد البشرية والمالية أو تغيير الإدارة مما يؤدي إلى التأخير. كما أن خلال الفترات الانتخابية، قد تركز الحكومة على مشاريع تحسن صورتها بين الناخبين مما يؤخر مشاريع أخرى، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الضغوط الاجتماعية على جدولة النشر حيث يتم تسريع أو تأجيل تنفيذها وفقاً للمطالب الشعبية.

إضافة إلى أنه يمكن قد يكون للجهات المعنية خطط خاصة بكل مديرية لضمان أن تكون النتائج أكثر فعالية وتأثيراً في كل منطقة، وقد تتغير السياسة الضريبية والاقتصادية من منطقة لأخرى مما يتطلب استراتيجيات متفاوتة في جدولة النشر لتلبية احتياجات كل منطقة.

**المطلب الثالث: تقييم تطور الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب (DGE):**

تشكل الحصيلة الضريبية مؤشراً هاماً على فعالية النظام الضريبي وقدرته على دعم الاقتصاد الوطني. في الجزائر، تتولى المديرية العامة للضرائب مسؤولية جمع الضرائب بما في ذلك الضريبة العادية، والتي تعد مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة. ومع التطور التكنولوجي تم إدخال

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

تقنيات حديثة في عمليات جمع الضرائب، مما أدى إلى تحسين ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الشفافية، ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور إجمالي الحصيلة الضريبية الوطنية وفق المديرية العامة للضرائب

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنة	الحصيلة الضريبية العادية	الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب
2011	1,306,55	2,835,95
2012	1,549,29	3,068,33
2013	1,568,51	3,184,41
2014	1,687,03	3,264,76
2015	1,978,43	3,701,37
2016	2,040,89	3,723,44
2017	2,259,78	4,386,77
2018	2,339,43	4,689,12
2019	2,397,33	4,915,82
2020	2,301,43	3,696,14
2021	2,395,32	4,322,38
2022	1,175,10	1,175,10

المصدر: الجدول من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات، وزارة المالية، والمديرية العامة للضرائب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة مستمرة في الحصيلة الضريبية العادية وكذا الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب في مدار السنوات (2011-2016) ما يشير إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، حيث نلاحظ من خلال البيانات أن الحصيلة الضريبية العادية تحقق نسبة عالية من إجمالي الحصيلة الضريبية للإدارة الضريبية، إذ يعكس نمو الحصيلة الضريبية العادية كفاءة النظام في توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل بين جميع الفئات والقطاعات دون إثقال جهة أو قطاع معين. كما قد يرجع إلى تطور الاقتصاد الوطني حيث أن تعزيز

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

الضريبة العادية قد يدفع الحكومة إلى تطوير قطاعات اقتصادية أخرى والعمل على زيادة توسيع الوعاء الضريبي لخلق أو فرض إيرادات جديدة ومتنوعة دون الاعتماد على قطاع موحد كالنفط للمساهمة في تمويل مختلف الخدمات العامة بشكل أفضل.

كما يوضح لنا الجدول زيادة ملحوظة في مستوى التحصيل الضريبي بالنسبة للحصيلة العادية وحصيلة المديرية العامة للضرائب خلال الفترة (2017-2019)، وهذا راجع إلى تطوير هياكل جديدة وتحسين التواصل والتقرب مع المكلفين في جميع أنحاء البلاد، وهذا من خلال توفير مختلف الخدمات الإلكترونية للتصريح والدفع عن بعد عبر نظامي "جبايتك" و"مساهمتك" التي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2017، والتي تتيح للمكلف بالضريبة الوقت والجهد وتقلل عناء التنقل. إذ تسهم التقنيات الرقمية والأنظمة الإلكترونية في زيادة الشفافية في العمليات الجبائية وتوفير مختلف المعلومات الضريبية للمكلف، وكذا تحسين التواصل مع السلطات والمكلفين مما يسمح بتبادل المعلومات بشكل فعال ويسهل عملية الاستفسار والتوضيح.

فمن خلال الأنظمة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين بتقديم خدمات أسرع وأكثر فعالية يمكن أن يساهم في زيادة مستوى التزام المكلفين والمؤسسات ويحفزهم على تقديم التصريحات الضريبية بانتظام وتسديد مستحقاتهم الضريبية. إضافة إلى ذلك، فبفضل تقنيات التحقق الإلكتروني وتقارير الضرائب الآلية يمكن السلطات الضريبية تقليل فرص التهرب الضريبي وزيادة اكتشاف المخالفات الضريبية بشكل أفضل.

ومع ذلك، فإن عام 2020 شهد تراجعاً ملحوظاً في الحصيلة الضريبية بسبب تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد والقطاعات المختلفة. عاد الاستقرار في عام 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي، ولكن في عام 2022، شهدنا انخفاضاً حاداً في الحصيلة الضريبية، ويمكن أن يعود ذلك إلى السياسات الضريبية والقوانين التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة بما في ذلك التسهيلات والإعفاءات التي قدمتها المديرية العامة للضرائب للمكلفين.

وبالتالي ساهمت التقنيات الرقمية، والأنظمة الإلكترونية نظام "جبايتك" و"مساهمتك" في رفع مستوى التحصيل الضريبي في الجزائر، حيث سرعت عملية تقديم التصريحات وتسديد الضرائب مما زاد من التزام المكلفين وتقليل فرص التهرب الضريبي. فاستخدام هذه التقنيات أدى إلى تحسين الكفاءة والشفافية في عمليات الجمع الضريبي وتحقيق أهداف الإيرادات الضريبية بشكل أكثر فعالية في البلاد.

### المبحث الثالث: تحديات رقمنة الإدارة الضريبية و آفاقها

تشكل رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر خطوة أساسية نحو تعزيز كفاءة النظام الضريبي وزيادة شفافيته، وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة واعتماد التقنيات الحديثة لتسهيل عمليات جمع الضرائب، إلا أن الجزائر تواجه عدة تحديات لرقمنة الإدارة الجبائية، ومع ذلك، تظل الآفاق المستقبلية واعدة لتحقيق نظام جبائي رقمي فعال يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

#### المطلب الأول: معوقات رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر

في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم، تسعى الدول إلى رقمنة أنظمتها الإدارية لتحقيق المزيد من الفعالية والشفافية. والجزائر كغيرها من الدول، تسعى لتحويل نظامها الضريبي إلى نظام رقمي إلا أنها تواجه مجموعة من المعوقات التي تعرقل الأهداف المرجوة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: نقص الإلمام التشريعي: إن ما يميز المنظومة القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية هو كونها شحيحة ولا تلم بمختلف الجوانب المتعلقة بأحكام الإدارة الإلكترونية وكيفية تنفيذ هذه البرامج، الأمر الذي يفيد نقص الاعتناء التشريعي بما هو رقمي وتكنولوجي، عكس ما نجده مثلاً في الدول التي ترغب حقيقة في التحول الرقمي والتي جهزت ترسانة قانونية للإحاطة بكل ما يتعلق بتنفيذ البرنامج الإلكتروني، كما هو الأمر في فرنسا التي أصدرت في سنة 2003 على سبيل المثال 12 مرسوماً خاصاً بالإدارة الإلكترونية.

نلاحظ كذلك أن المشرع فضل ترك الخيار للمكلفين بالضريبة لاختيار طريقة التعامل مع الإدارة الضريبية، بمعنى أنه لم يلزم المكلف مثلاً بالتصريح الجبائي بالطريقة الإلكترونية ولم يشترط كذلك أن يكون الدفع إلكترونياً، مما يقلل من أهمية الخدمة الإلكترونية ويجعلها عملية ثانوية يمكن القيام بها أو البقاء في نفس الإطار التقليدي، ويتجلى هذا الطرح من خلال ما ورد في النصوص القانونية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية أين جاءت بصيغة الاختيار وليس الإلزام، كما

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

جاء في نص المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 التي منحت للمكلف بالضريبة الخيار في التصريح والدفع الإلكتروني.<sup>(1)</sup>

ثانيا: نقص الإمكانيات البشرية والمادية: إن أهم عامل لنجاح الإدارة الإلكترونية في توفير المتطلبات التقنية من التوصلات الأرضية والخلوية وتكنولوجيات المعلومات وشبكات الاتصالات، بالإضافة إلى شبكة الانترنت التي تعتبر شبكة عالمية تربط عدة آلاف من الشبكات وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع والأحجام، وهي وسيلة يستعملها الأفراد والمؤسسات للتواصل وتبادل المعلومات.

تعاني الجزائر الكثير من النقص فيما يخص توفير الإمكانيات المادية لإنجاح برنامج الجزائر إلكترونية، لاسيما ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، وارتفاع الأجهزة والبرمجيات الحديثة، وهذا يسبب الموارد المالية المخصصة لهذا البرنامج.

تجلى الاعتراف التشريعي بنقص الإمكانيات المادية من خلال ما جاء في نص المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 التي اعترفت من خلالها المشرع بنقص الإمكانيات عندما أقر أن أعمال الطريقة الإلكترونية يكون بشكل انتقالي وتدرجي إلى حين إيجاد الحل المعلوماتي على مستوى المراكز المعنية.

كما جاء في الأحكام المتعلقة بالانخراط في خدمة "جبايتك" أنه في حالة وجود خلل تقني في البوابة وعدم جاهزيتها يتم إعلام المكلف بالنظام البديل للتصريح والدفع، الأمر الذي يفيد اعترافا صريحا بعدم الجاهزية لتبني نظام إلكتروني بآتم معنى الكلمة، نظرا لعدم وجود بنية تحتية حقيقية للمعاملات الإلكترونية.

وإذا كان صناع القرار في الجزائر لا يزالون يعترفون بوجود نقائص، فإن دول أوروبا مثلا وحتى الدول المتقدمة قد تمكنت من تبني هكذا نظام وبأحدث التجهيزات منذ بداية الألفية، أين تم تهيئة أرضية حقيقية لولوج عالم الرقمنة والخدمات عن بعد.

كما يعتبر الموظف العمومي عنصرا أساسيا للتحويل إلى الإدارة الإلكترونية، وما يعاب على واقع الموظف العام في الجزائر هو نقص خبرته في مجال التقنيات الإلكترونية ومختلف البرامج بالإضافة إلى تخوفه وعدم مبادرته لمسايرة التطور التقني والتكنولوجي، وهذا بسبب غياب إطار

(1) فهيمة بلول، مرجع سابق، ص.410،409.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

قانوني يحميه أثناء أداء الوظيفة الإدارية بالطريقة الإلكترونية.<sup>(1)</sup> وتعد مشكلة تمويل المشاريع الحكومية من أكبر العراقيل التي تؤدي إلى تأخير في إنجاز وتنفيذ المشروع.

كما يمكن تلخيص أهم التحديات التي تعرقل رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر فيما يلي:

1) المعوقات الاجتماعية: تعتبر بطاقات الائتمان التعامل الرئيسي في عملية السداد الإلكتروني، وهذه العملية بحد ذاتها تعتبر عقبة أمام بعض المواطنين الغائبين عن هذا التطور والقائمين في الأماكن البعيدة، حيث أن الغالبية العظمى لا يوجد لديهم الدراية الكاملة لاستخدام بطاقات الائتمان.

❖ التعاملات الإلكترونية لا تزال في بدايتها، رغم شروع السلطات الجزائرية بتعميم التعاملات الإلكترونية المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال، فإن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباته، وهو ما يترجم غياب عامل الثقة في هذه المعاملات.

❖ محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، فنسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا، لازال ضعيفا في الجزائر، مقارنة في الدول المجاورة، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36% في حين لا تتعدى 5.33% فقط في الجزائر.

❖ محدودية انتشار واستعمال وسائل التقنية المعلوماتية بين الجزائريين، وهو ما يعرف بالأمية الرقمية.<sup>(2)</sup>

فالتحديات التي تقف عقبة أمام الإدارة الضريبية الإلكترونية كثير ومتعددة حيث يمكن تعدادها أيضا كما يلي:

❖ مشكلة الدخول للشبكة، كيفية استخدامها، صعوبة فهم المضمون، بسبب انتشار الأمية الإلكترونية بكثرة.

<sup>(1)</sup> فهيمة بلول، مرجع سابق، ص. 410.

(2) نعيمة خطير، واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر... بين الطموح والتحديات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ع (01)، (2017)، ص. 66.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

- ❖ نقص أو قلة الموارد المالية المخصصة، وتركيز جهود التنمية في المناطق المحلية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين واستبعاد إدخال التطور التكنولوجي ضمن أولوياتها.
  - ❖ نقص الإمكانيات وانتشار المشاكل المتعلقة بالفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، مما قد لا يساعده على الاندماج في مجتمع المعلومات.
  - ❖ عدم اقتناع القيادات الإدارية بفكر وفلسفة الإدارة الإلكترونية وعدم قدرتهم على التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية.
  - ❖ المخاوف المتعلقة بالأمن المعلوماتي، بسبب إمكانية اختراق المنظومة المعلوماتية، وما يترتب عليه من فقدان خصوصية وسرية المعلومات وسلامتها، والتلاعب بالمعلومات، والتخريب المقصود للشركات، وغيرها.<sup>(1)</sup>
- كما تواجه عصرة الإدارة الضريبية صعوبات أخرى منها:

- ❖ عدم إدراك وفهم المكلفين للقوانين الضريبية الخاصة بالمعاملات الإلكترونية وكذا تعقد إجراءاتها مما يؤدي إلى توتر العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية نتيجة لعدم التجاوب والتفاهم وخلق نزاعات ضريبية بين المكلفين، وبالتالي إحداث فجوة مفاهيمية تشكل تحديا كبيرا للإدارة الضريبية.
- ❖ تحدي وسائل الدفع الإلكتروني للإدارة الضريبية، بحيث لا تستطيع هذه الأخيرة تتبع ومراقبة العمليات الإلكترونية نظرا لخصوصية هذه الوسائل التي لا تترك أثرا لتدفقاتها في المستندات والسجلات المحاسبية وبالتالي يصعب على الإدارة الضريبية إخضاعها للضريبة.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: آفاق عصرة الإدارة الضريبية في الجزائر

تحتاج عصرة إدارة الضرائب في الجزائر إلى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديدة لتنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح وزيادة التحصيل، ومكافحة أشكال التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي، يتعين على الإدارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية

<sup>(1)</sup> فتيحة فرطاس، "عصرة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، م02، ع15، (2016)، ص.320.

<sup>(2)</sup> فتيحة صالي، يوسف قاشي، "تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، م06، ع02، (ديسمبر 2021)، ص.38.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، لذلك فمشروع عصرنة الضرائب يجب أن يراعي عدة متطلبات منها:

❖ توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها زمنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

❖ نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين، مع توافر مستوى مناسب من التمويل لإجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار الإدارة الضريبية.

❖ وجود مرونة للتشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

❖ وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها من جهة والمكلف من جهة أخرى.

❖ توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالانترنت وأن تكون الأسعار مناسبة من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الضريبية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة، مسيرا مع التوجه الأمريكي الألماني الذي يرى أن التجارة الإلكترونية يجب أن تخضع لمبادئ سهلة الإعلان وصعبة التطبيق.

❖ تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم للمستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

❖ توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة أو الأفراد.

❖ خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام عنصر المعلوماتية الضريبية وإبراز محاسنها والعمل على مشاركة جميع المكلفين فيها والتعامل معها وإقامة الندوات والمؤتمرات في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية الضريبية.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

❖ تبادل البرامج مع الدول الأوروبية وغيرها مما يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئات، وتقريب عمل إدارة الضرائب من المعايير المعمول بها دوليا في مجال التسيير الضريبي خصوصا في ظل تراجع الجباية البترولية، وهو ما يفرض تحسين تحصيل الجباية العادية بطرق عصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن.

❖ توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها: توحيد أشكال المواقع الإلكترونية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل كدليل لعناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد.<sup>(1)</sup>

وللقضاء على النقائص والصعوبات التي تواجه الإدارة الضريبية في الجزائر، يتطلب اتخاذ جملة من التدابير الضرورية لمواجهة التحديات منها:

1) توفير العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة من خلال تكوين متخصص في الضرائب.

2) تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها وتفادي التعديلات المستمرة حتى يسهل على موظفي الإدارة الضريبية والمكلفين استيعابها.

3) ربط الإدارة الضريبية بمختلف الإدارات الحكومية بتقنية الربط عن بعد بالانترنت وإقامة تعاون وثيق لتبادل المعلومات للحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

4) القضاء على السلوك البيروقراطي الذي من شأنه أن يعرقل السير الحسن للإدارة ويؤثر على نوعية الخدمة المقدمة وهذا من خلال إصدار دليل خاص بأخلاقيات المهنة.

5) تكييف التشريعات الضريبية لتواكب طبيعة المعاملات التجارية الإلكترونية وعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية وذلك بتزويدها بكافة الإمكانيات والوسائل التكنولوجية للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

6) إجراء دورات تدريبية لأعوان الإدارة الضريبية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي مجال التجارة الإلكترونية وكيفية مراقبتها والتحكم فيها وذلك بالاستعانة بخبرات الدول الرائدة في هذا المجال للحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تكثرت فيها.

(1) احسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، م(3)، ع(1)، (جوان 2020)، ص. 31-33.

## الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر

- (7) إنشاء وزارة منتدبة للجباية تحت وصاية وزارة المالية للتكفل الأفضل بقطاع الضرائب على غرار الوزارة المنتدبة للميزانية.
- (8) ضرورة تكييف التشريعات الحالية مع التجارة الإلكترونية وذلك لخلق مناخ ملائم لممارستها بوضع قوانين وتشريعات تشجع التعاملات التجارية الإلكترونية وتضبط وتضمن حقوق الولوج إلى الانترنت وتبادل المعلومات وتطوير وسائل الاتصال التكنولوجي ومنظومة الانترنت وتشجيع وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني.<sup>(1)</sup>
- (9) تطوير منصة إلكترونية لعمليات التحصيل الضريبي تتضمن آليات للتحصيل الآلي وتحديد الدفعات المستحقة بناء على البيانات الضريبية.
- (10) تطوير نظام للتدقيق الضريبي يستخدم التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضريبية واكتشاف حالات التهرب الضريبي.

<sup>(1)</sup> وشان، بلعزوز، مرجع سابق، ص ص. 72، 73.

### خلاصة الفصل الثالث

تم في هذا الفصل محاولة لتقييم جهود الجزائر في رقمنة التحصيل الضريبي، وأثرها على فعالية النظام الضريبي، وقد تم شملت هذه الجهود تحسين أداء مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية والمراكز الجوارية، ما أدى إلى زيادة كفاءة العمليات وتقديم خدمات أفضل للممولين. كذلك، تم تحليل الأنظمة الرقمية "جبايتك" و"مساهمتك"، التي ساعدت في تبسيط الإجراءات وتعزيز فعالية التحصيل الضريبي.

وقد أظهر تطور الحصيلة الضريبية الإجمالية وفق أرقام المديرية العامة للضرائب تأثيرا إيجابيا لهذه التقنيات على الإيرادات؛ رغم هذه النتائج الإيجابية لا تزال الجزائر تواجه تحديات تقنية ومؤسسية وبشرية في مسار الرقمنة، ولا تزال هناك فرص واعدة لتعزيز هذا التحول وتحقيق نظام ضريبي أكثر كفاءة وشفافية في المستقبل.

الخاتمة

## خاتمة

تعد رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر خطوة حتمية لتعزيز كفاءة وفعالية النظام الضريبي بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث. من خلال الدراسة التي أجريناها، تم تبسيط الضوء على أهمية الرقمنة في تحسين جودة التحصيل الضريبي وتبسيط الإجراءات الإدارية. حيث تناولنا بشكل شامل تحليل النظام الضريبي بدءاً من نشأته ومفهومه وخصائصه، مروراً بالمعوقات التي تواجهه وعلاقته بين الكفاءة الاقتصادية والسياسية.

كما تم استعراض دوافع وأهداف رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي، مع إبراز أهم المراحل المختلفة لهذه العملية والتحديات التي تعترضها. من خلال تحليل مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، تم التركيز على الأسس التشريعية والهياكل المستحدثة والخدمات الرقمية المتاحة مثل النظام المعلوماتي "جبايتك" والبوابة الإلكترونية "مساهمتك" ودورها في تسهيل المعاملات الضريبية.

أما في الجانب التطبيقي تناولنا تقييم واقع برنامج عصرنة المصالح الخارجية للإدارة الضريبية، مع التركيز على أداء مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية والمراكز الجوارية. كما تم تحليل الآليات الرقمية للتحصيل الضريبي وتقييم تطور الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب، مما أظهر تأثيراً إيجابياً على الإيرادات والشفافية. وعليه، حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة وهذا كان الدافع الرئيسي للبحث في مجال عصرنة ورقمنة الإدارة الجبائية، فإن الرقمنة ساهمت في تحسين جودة التحصيل الضريبي في الجزائر عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الوقت والجهد، وتعزيز فعالية وسرعة الخدمات عبر الأنظمة الإلكترونية "جبايتك" والبوابة الإلكترونية "مساهمتك" للقيام بعمليات التصريح والدفع عن بعد مما أدى إلى زيادة الشفافية والحد من الفساد والتهرب الضريبي.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات: انطلاقاً من هذه الدراسة التقييمية تبين أن اختبار الفرضيات إلى النقاط التالية:

الفرضية الأولى: تفترض على "شرعت الحكومة الجزائرية في عملية الرقمنة، وبالتالي فإن عملية الرقمنة قد مست بالضرورة قطاع الضرائب"، تم قبولها، وقد استفادت الإدارة الضريبية في الجزائر بشكل كبير من الرقمنة مما أدى إلى تحسين كفاءتها وفعاليتها إجراءاتها.

## خاتمة

الفرضية الثانية: والتي تفترض على "ما إذا ساهمت الرقمنة في عملية التحصيل الضريبي"، تم قبولها، فالرقمنة لها دور في زيادة مستوى التحصيل الضريبي من خلال توفير مختلف الخدمات الإلكترونية للتصريح والدفع عن بعد.

2- نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالي:

- تعبر رقمنة الإدارة الجبائية عن الاستغناء بشكل كبير على مختلف التعاملات الورقية والاعتماد على نظام معلومات جبائي يقوم بأداء مختلف الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آني.
- أسهمت الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية في الجزائر، مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب في تحسين كفاءة العمليات الإدارية والضريبية مما ساعد في تسريع المعاملات وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة الضريبية من خلال تحديد واضح للمهام والمسؤوليات وتحسين آليات المراقبة والتدقيق.
- حسنت الأنظمة الرقمية من فعالية عملية التحصيل الضريبي مما قلل من الوقت والجهد المبذول من قبل الموظفين والمكلفين على حد سواء.
- ساعدت الأنظمة الرقمية في تبسيط الإجراءات المعقدة للمكلفين، حيث يمكنهم الآن إتمام عمليات التصريح والدفع عبر الانترنت بسهولة وبدون الحاجة لزيارة المكاتب الضريبية.
- نتيجة لتحسين الكفاءة والامتثال، شهدت الإدارة الضريبية زيادة في الإيرادات الضريبية مما ساعد في دعم الاقتصاد الوطني.
- أدت عملية عصنة الإدارة الضريبية وتحسين الخدمات المقدمة من خلال البوابات الإلكترونية والأنظمة الرقمية والتواصل الفعال مع المكلفين، إلى بناء علاقات أفضل وأكثر تعاوناً بين الإدارة الضريبية والمكلفين.
- تبقى هناك تحديات تواجه عملية الرقمنة مثل الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وبنية الاتصالات وكذا ضمان الأمن السبراني للأنظمة الرقمية.

# قائمة المراجع

أولاً: قائمة القوانين والمصادر الرسمية:

أ. القوانين

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1439 الموافق 27 ديسمبر 2017. يتضمن قانون المالية لسنة 2018. الجريدة الرسمية. العدد 76. المؤرخة في 9 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر 2017.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1440 الموافق 27 ديسمبر 2018. يتضمن قانون المالية لسنة 2019. الجريدة الرسمية. العدد 79. المؤرخة في 22 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 30 ديسمبر 2018.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر 2020. يتضمن قانون المالية لسنة 2021. الجريدة الرسمية. العدد 83. المؤرخة في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 15-04. المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لأول فبراير 2015. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني. الجريدة الرسمية. العدد 06. المؤرخة في 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 10 فبراير 2015.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 05-10. المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 20 يونيو 2005. يعدل ويتمم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان الأول عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975. المتضمن القانون المدني. الجريدة الرسمية. العدد 40. المؤرخة في 19 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 26 يونيو سنة 2005.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 رمضان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009. يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. الجريدة الرسمية. العدد 47. المؤرخة في 25 شعبان عام 1430 الموافق 16 غشت 2009.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية. الجريدة الرسمية. العدد 27. المؤرخة في 27 شعبان عام 1439 الموافق 13 مايو 2018.

ب. المراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو 2008. المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. الجريدة الرسمية. العدد 42. مؤرخة في 24 رجب عام 1429 الموافق 27 يوليو 2008.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016. يتضمن قانون المالية لسنة 2017. الجريدة الرسمية. العدد 77. المؤرخة في 29 ربيع الأول 1438 الموافق 29 ديسمبر 2016.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 21 رجب عام 1423 الموافق 28 سبتمبر سنة 2002 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق 23 فبراير سنة 1991. يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها المعدل والمتمم. الجريدة الرسمية. العدد 64. المؤرخة في 22 رجب 1423 الموافق 29 سبتمبر سنة 2002.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم التنفيذي رقم 05-494 المؤرخ في 24 ذو القعدة عام 1426 الموافق 26 ديسمبر سنة 2005 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق 23 فبراير سنة 1991. يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها المعدل والمتمم. الجريدة الرسمية. العدد 84. المؤرخة في 27 ذو القعدة عام 1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006. يحدد المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها. الجريدة الرسمية. العدد 59. المؤرخة في أول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر 2006.

ج. القرارات

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المادة 20 من القرار المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 24 ديسمبر سنة 2017. الذي يحدد الحد الأدنى لرقم أعمال الشركات التي تندرج ضمن تخصص مديرية كبريات المؤسسات. الجريدة الرسمية. العدد 77. المؤرخة في 12 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 31 ديسمبر سنة 2017

## قائمة المراجع

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير سنة 2009. يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها. الجريدة الرسمية. العدد 20. المؤرخة في 2 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 29 مارس سنة 2009.

### ثانيا: الكتب والمؤلفات العامة

1. أحمد، وزهير. نور عبد الناصر. الضرائب وحاسبتها. الأردن: دار المسيرة. ط2. 2008.
2. البطريق، يونس أحمد. النظم الضريبية. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2011.
3. دويدار، محمد. والفولي، أسامة. النظام الضريبي بين النظرية والقانون المالي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ط1. 2004.
4. سعيد عبد العزيز، عثمان، رجب العشماوي شكري. النظم الضريبية، مدخل تطبيقي. الإسكندرية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. 2002.
5. عبد المتعال زكي. علم المالية العامة والتشريع المالي. القاهرة: مطبعة فتح الله إلياس نوري. ط1. 1941.

### ثالثا: القواميس والموسوعات:

1. أحمد مختار، عبد الحميد عمر. معجم اللغة العربية المعاصر.
2. خير العكام، محمد. الموسوعة القانونية المتخصصة. الجزء الرابع.
3. المصري رفيق. الموسوعة العربية.

### رابعا: المقالات العلمية

1. أحمد دوش، مدني. تكروي، عبد الرحمان هاشم. "التطور التاريخي للظاهرة الضريبية عبر العصور". مجلة المنارات للدراسات القانونية والإدارية. عدد خاص. (مارس 2021).
2. بلول، فهيمة. "الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الإلكتروني. جبايتك ومساهمتهك نموذجا". المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية. المجلد 17. العدد 02. (30 ديسمبر 2022).

## قائمة المراجع

3. بن عبو، الجليلي. قورار، أسماء. "التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية-دراسة حالة مركز الضرائب سعيدة". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 16. العدد (24. نوفمبر 2020).
3. بوكزة، كاميلية. "انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 19. العدد 31. (3 مارس 2023).
4. خطير، نعيمة. "واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر-بين الطموح والتحديات". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. العدد 1. 2017.
5. رمادلية، عبد الله سفيان. قويدري، كمال. "تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر، عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجاً". مجلة أبحاث اقتصادية. المجلد 14. العدد 2. (29 جوان 2020).
6. سحنون، فاروق. لعربية، محمد. "دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف". مجلة دراسات اقتصادية. المجلد 15. العدد 03. (25 سبتمبر 2021).
7. صالي، فتيحة. قاشي، يوسف. "تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة". مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات. المجلد 6. العدد 2. (ديسمبر 2021).
8. فرطاس، فتيحة. "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين". مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 2. العدد 15. 2016.
9. فضيلة، خير. "إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر". المجلة الدولية للأداء الاقتصادي. المجلد 5. العدد 2. (4 ديسمبر 2022).
10. فلاح حسن، حسن. "معايير فرض الزكاة والفريضة وأثرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية". مجلة الصراط. المجلد 22. العدد 03. (ديسمبر 2020).
11. كماش، حسن. بوخدوني، لقمان. "رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022، حالة البوابتان جبايتك ومساهمته". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 6. العدد 2. 27 ديسمبر 2022.
12. مفتاح، فاطمة. بن حليلة، هوارية. "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، الواقع والتحديات". المجلة الجزائرية للمالية العامة. المجلد 12. العدد 1. (1 جوان 2022).

13. ناصر، مراد. بن عياد، سمير. "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري". مجلة دراسات جبائية. العدد 03. (ديسمبر 2013).
14. وشان، أحمد. بلعزوز، بن علي. "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة لحالة الجزائر". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد 17. جانفي 2017.
15. زكي، أحسن. عماري، سمير. "واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر". مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية. المجلد 3. العدد 1. (جوان 2020).

خامسا: المذكرات والرسائل الجامعية:

أ. أطروحات الدكتوراه

1. قاسمي، محمد. عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. (غير منشورة). جامعة البليدة 2. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. 2018-2019.

ب. رسائل الماجستير

1. شلغوم، حنان. أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة. رسالة ماجستير. تخصص إدارة مالية. (غير منشورة). جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر. 2011-2012.

ج. مذكرات الماستر

1. بوشيبان، حمزة. بن سعد الله، عادل. دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجبائية نظام جبايتك نموذجا، دراسة تقييمية لمركز الضرائب برج بوعرييج". مذكرة ماستر. (غير منشورة). جامعة محمد البشير الإبراهيمي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم التجارية. شعبة علوم مالية ومحاسبة. تخصص: محاسبة وجباية معمقة. 2022-2023.
2. بولفوس، أحلام. حجيج، وزينة. النقود الإلكترونية كآلية لتفعيل الضرائب الإلكترونية في الجزائر، دراسة حالة قبضة الضرائب ببوزراري محمد. مذكرة ماستر في العلوم المالية

## قائمة المراجع

- والمحاسبة.(غير منشورة). جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيغل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة. 2018-2019.
3. خضرة، عباس. بختي، خديجة. السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر (2000-2019). مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة.(غير منشورة). جامعة ابن خلدون-تيارت. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير. قسم علوم التسيير. 2021-2022.
4. دريدي، محمد. مجاني، محمد رفيق. نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للضرائب ودوره في تطوير إجراءات التحصيل الضريبي، دراسة حالة مركز الضرائب لسوق أهراس". مذكرة ماستر.(غير منشورة). جامعة العربي التبسي-تبسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. شعبة العلوم المالية والمحاسبة. تخصص مالية مؤسسية. 2019-2020.
5. صعاينة، جيهان. دور رقمنة النظام الجبائي الجزائري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. مذكرة ماستر. (غير منشورة). في العلوم الاقتصادية. جامعة 8 ماي 1945. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم التجارية. 2021-2022.
6. عيساوي، عبد القادر. بلعروسي، سيدي محمد. الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر. مذكرة ماستر (غير منشورة). في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد نقدي ومالي. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان. الملحققة الجامعية-مغنية. قسم العلوم التجارية. 2015-2016.
7. لوزي، إلياس. بورقيبة، محمد. رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في التحصيل الضريبي-دراسة حالة موظفي مركز الضرائب جيغل. مذكرة ماستر (غير منشورة). في علوم المالية والمحاسبة. جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيغل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم المالية والمحاسبة. 2021-2022.
8. مجوري، مسعودة. لعويني، رندة. آليات تفعيل النظام الضريبي في القانون الجزائري وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. مذكرة ماستر في الحقوق. (غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي. 2022-2023.
9. مركيك، عبد الله. الرقابة الجبائية في النظام الحقيقي. مذكرة ماستر. (غير منشورة). جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم المالية والمحاسبة. (2018-2019).

## قائمة المراجع

10. مناصرية، سميرة. زيري، جهيدة. رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي. مذكرة ماستر في العلوم التجارية. (غير منشورة). تخصص محاسبة وجباية معقدة. جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعرييج. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم التجارية. 2022-2021.

سادسا: المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الحكومية والدولية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية. المديرية العامة للضرائب. مديرية الإعلام والوثائق الجبائية. المذكرة رقم 596 الخاصة بإنشاء آلية التقييم الجبائي عن بعد. جوان 2016.

2. منظمة العمل الدولية. وثيقة تتعلق بالضرائب مقارنة عالمية. 16 سبتمبر 2014.

سابعا: المواقع الإلكترونية

أ. المواقع الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، <https://www.mf.gov.dz>

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. المديرية العامة للضرائب. في: <https://mfdgi.gov.dz>

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. المديرية العامة للضرائب. في: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>. تاريخ لاطلاع على الموقع: (10 أفريل 2024).

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. المديرية العامة للضرائب. في: <https://mfdgi.gov.dz/moussahamati>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (11 ماي 2024).

ب. المواقع الغير رسمية

1. أبو الغيث، فؤاد. "نبذة موجزة عن الضرائب والتسميات المشابهة لها". في: <http://saaaid.org/bahoth/157.htm>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (06 مارس 2024).

2. الأحمد، ميس. "ما هو الفرق بين الجباية والضريبة". في: <https://almohasabah.com>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (25 مارس 2024).

## قائمة المراجع

3. بوقاسم، ليلي. "ماهية الجباية، الخصائص، المبادئ". في: <https://fr.scribd.com>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (8 مارس 2024).
4. حراش، إبراهيم. "عصرنة إدارة الضرائب في ظل الإصلاح الإداري". في: <https://www.asjp.cerist>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (2 أبريل 2024).
5. دعدوع، شهيرة. "مفهوم الضريبة". في: <https://mawdoo3.com>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (07 مارس 2024).
6. ص، عبير. "تقدم رقمنة قطاع المالية يرجع لتنوع المنصات الرقمية". في: <https://elbadilabc-ar.dz>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (16 ماي 2024).
7. صلاح، أسماء. "مفهوم الضريبة وتطورها التاريخي". في: <https://www.almsal.com>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (03 مارس 2024).
8. قلواز، فتيحة. "الرقمنة الآلية للقضاء على البيروقراطية والتهرب الضريبي". في: <http://www.ech-chaab.com>. تاريخ الاطلاع على الموقع: (06 مارس 2024).

### ثامنا: المحاضرات والملتقيات

1. شعباني، لطفي. وآخرون. "دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري". الأردن. المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية. 6 و8 نوفمبر 2017.
2. مرداسي، شوقي. جلابة، علي. "الملتقى الوطني الأول حول: تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة". جامعة سطيف 1. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 12 نوفمبر 2022.
3. بن عمارة، منصور. جلابة، علي. "الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديث". الجزائر. 6 ديسمبر 2023.
4. بلول، فهيمة. "الملتقى الوطني حول تحديات الإدارة الجبائية نحو الرقمنة". جامعة سطيف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
5. زواش، زهير. "محاضرات في المالية العامة". جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. 2018-2019.
6. حابي، عبد اللطيف. "جباية مؤسسة". مطبوعة بيداغوجية وفق المقرر الوزاري. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2022-2023.

## قائمة المراجع

7. بوزيدة، نعيمة. "محاضرات في جباية مؤسسة". جامعة الشاذلي بن جديد. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. الطارف. الجزائر. 2021-2022.
8. قادم، محمد. "جباية مؤسسة". جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير. 2020-2021.
9. الحواس، زواق. "محاضرات في النظم الضريبية". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. 2021-2022.
10. مفتاح، فاطمة. "محاضرات في النظم الضريبية الدولية". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة ابن خلدون-تيارت. 2019-2020.

الملاحق

الملحق رقم(01): البوابة الإلكترونية الرسمية للمديرية العامة للضرائب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب

الرئيسية

نبذة عن المديرية العامة للضرائب

التشريع الجبائي

الوثائق الجبائية

الإعلام والصحافة

البحث...

إذا كنت من الخواص

ضرائبكم عدد المقالات: 6

مداخل ظرفية عدد المقالات: 4

أجندة جبائية عدد المقالات: 1

حقوقكم و ضماناتكم عدد المقالات: 3

الترقيم الجبائي

فضاء التحميل

الملحق رقم 02: موقع جبايتك للتصريح والدفع "جبايتك"



The screenshot shows the login interface for 'jibaya'tic', the Direction Générale des Impôts. It features a logo at the top center with the text 'jibaya'tic' and 'Direction Générale des Impôts' below it. Below the logo, there are two input fields: 'Utilisateur' (User) and 'Mot de passe' (Password). A blue button labeled 'Ouverture de session' (Login) is positioned below the password field. At the bottom, there is a link for 'Mot de passe oublié' (Forgot password).







## قائمة الملاحق

الملحق رقم (6): نموذج الدفع عن طريق بطاقة الدفع ما بين البنوك



**Paiement de la déclaration @ 50**

Numéro de la déclaration : G502021010000000001 (QTD générique) Exercice : Janvier - 2021 Date d'émission : 04/02/2021 Date en cours : 04/02/2021

Montants (DA)	Virements (DA)	Montants (DA)
HT (HT)	DA	HT (HT)
NIF : 000231010530703		
N° déclaration : G5020210100000000001		
Exercice : Janvier - 2021		
Montant : 974476 DA		

Votre paiement est accepté

الملحق رقم (7): منصة الدفع عبر البطاقة البنكية



**Bienvenue Sur La Plate Forme De Paiement Par Carte Interbancaire CIB**

Informations du paiement

Commerçant : DCI  
Site Web : http://www.dci.tn  
Numéro : 878475 30 0270

Informations client

Numéro de votre carte CIB : 028000030000013  
CVV2 : \*\*\*  
Date d'Expiration : 31 / Avril 2021  
Nom Prénoms : RACHID AICHA

## قائمة الملاحق

الملحق رقم(8): نموذج عن شهادة التوطين البنكي:

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

التدبيرية كفاية للقران  
Direction Générale des Impôts

DOM2021000000000006

ATTENTATION DE LA TAXE DE  
DOMICILIATION BANCAIRE SUR UNE  
OPERATION D'IMPORTATION  
(Article 2 de la loi de finances complémentaire  
pour 2005)

MINISTRE DES FINANCES  
DIRECTION GENERALE DES IMPÔTS  
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA  
**ORAN OUEST**  
RECEPTE DES IMPÔTS DE : EMR  
CODE RECEPTE : 3101R01

Nom et prénom ou raison sociale	SNC MAHTOUT FRERE SNC MAHTOUT FRERE
Statut, Unité ou :	SNC
Capital Social :	342342

# الفهرس

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
29	الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة	1
31	الفرق بين الجباية والضريبة	2
96	تطور الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات	3
99	الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات والمديرية العامة للضرائب	4
101	تطور الحصيلة للمراكز الضريبية والقباضات	5
103	الحصيلة الضريبية للمراكز الضريبية والقباضات والمديرية العامة للضرائب	6
107	عدد المراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب التي توفر خدمة "جبايتك"	7
110	المديريات الولائية التي توفر خدمة "مساهمته"	8
114	تطور الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب	9

## الفهرس

### فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
64	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	1
70	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	2
75	الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب	3
83	رمز موقع "جبايتك"	4
88	رمز موقع "مساهمتكم"	5
98	تطور الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات	6
100	الحصيلة الضريبية لمديرية كبريات المؤسسات والمديرية العامة للضرائب	7
102	الحصيلة الضريبية للمراكز الضريبية والقباضات	8
106	مراحل نشر نظام "جبايتك"	9

قائمة المختصرات:

الاختصار	التسمية باللغة العربية	التسمية باللغة الفرنسية
DGI	المديرية العامة للضرائب	Direction générale des impôts
DGE	مديرية كبريات المؤسسات	établissements grandes Direction de
CDI	مركز الضرائب	Centre des impôts
CPI	المركز الجوارى للضرائب	Centre proximité des impôts

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب	
2	موقع جبايتك للتصريح والدفع الإلكتروني	
3	نموذج التسجيل في "جبايتك"	
4	نموذج التصريح الجبائي عبر "جبايتك"	
5	نموذج استمارة الاكتتاب عبر "مساهمتك"	
6	نموذج الدفع عن طريق بطاقة الدفع ما بين البنوك	
7	منصة الدفع عبر البطاقة البنكية	
8	نموذج عن شهادة التوطين البنكي	

فهرس المواضيع

الصفحة	العنوان
-	شكر وعرفان
-	إهداء
-	الملخص
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول
-	فهرس الأشكال
-	قائمة المختصرات
-	قائمة الملاحق
الإطار النظري للدراسة	
10	مقدمة
11	الإشكالية
11	الفرضيات
12	حدود الدراسة
12	أهمية الدراسة
13	أهداف الدراسة
13	مبررات اختيار الموضوع
14	منهج الدراسة
14	إقترابات الدراسة
14	هيكلية الدراسة
15	صعوبات الدراسة
15	الدراسات السابقة
الفصل الأول: حتمية رقمنة التحصيل الضريبي	
21	تمهيد
22	المبحث الأول: مدخل لماهية المنظومة الضريبية
22	المطلب الأول: نشأة النظام الضريبي
27	المطلب الثاني: مفهوم الضريبة والنظام الضريبي
32	المطلب الثالث: خصائص النظام الضريبي
33	المطلب الرابع: معوقات النظام الضريبي
34	المطلب الخامس: النظام الضريبي بين الكفاءة الاقتصادية والسياسية
37	المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الضريبية
37	المطلب الأول: أهمية رقمنة الإدارة الضريبية
38	المطلب الثاني: دوافع رقمنة الإدارة الضريبية
39	المطلب الثالث: أهداف رقمنة الإدارة الضريبية
40	المطلب الرابع: عوائق رقمنة الإدارة الضريبية
42	المبحث الثالث: رقمنة لتحصيل الضريبي

## الفهرس

42	المطلب الأول: دوافع رقمنة التحصيل الضريبي
43	المطلب الثاني: مراحل رقمنة التحصيل الضريبي
44	المطلب الثالث: تحديات رقمن التحصيل الضريبي
45	المطلب الرابع: مزايا وعيوب التحصيل الرقمي للضرائب
49	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مشروع الحكومة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: الأسس التشريعية لرقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر
52	المطلب الأول: الإطار التشريعي لرقمنة الجانب الجبائي
53	المطلب الثاني: الإطار التشريعي والقانوني للتصريح والدفع الإلكتروني
55	المطلب الثالث: النصوص القانونية المتعلقة بحماية المعاملات الإلكترونية
57	المبحث الثاني: الهياكل المستحدثة للإدارة الضريبية في الجزائر
57	المطلب الأول: مديرية كبريات المؤسسات
64	المطلب الثاني: مراكز الضرائب
70	المطلب الثالث: المراكز الجوارية للضرائب
76	المبحث الثالث: الخدمات الرقمية للإدارة الضريبية في الجزائر
76	المطلب الأول: النظام المعلوماتي "جبائتك"
84	المطلب الثاني: البوابة الإلكترونية "مساهمتك" للتصريح والدفع
89	المطلب الثالث: دور المنصات الإلكترونية في تسهيل المعاملات الضريبية
90	المطلب الرابع: الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها من مشروع عصرنة الإدارة الضريبية
92	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الجزائر	
94	تمهيد
95	المبحث الأول: تقييم برنامج عصرنة المصالح الخارجية للإدارة الضريبية في الجزائر
95	المطلب الأول: مديرية كبريات المؤسسات
100	المطلب الثاني: المراكز الضريبية
105	المبحث الثاني: تقييم الآليات الرقمية للتحصيل الضريبي في الجزائر
105	المطلب الأول: البوابة الإلكترونية "جبائتك"
110	المطلب الثاني: البوابة الإلكترونية "مساهمتك"
113	المطلب الثالث: تقييم تطور الحصيلة الضريبية للمديرية العامة للضرائب
116	المبحث الثالث: تحديات رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر وأفاقها
116	المطلب الأول: عوائق رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر
119	المطلب الثاني: آفاق رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر
123	خلاصة الفصل
125	خاتمة

## الفهرس

---

126	النتائج
129	قائمة المراجع
139	الملاحق

